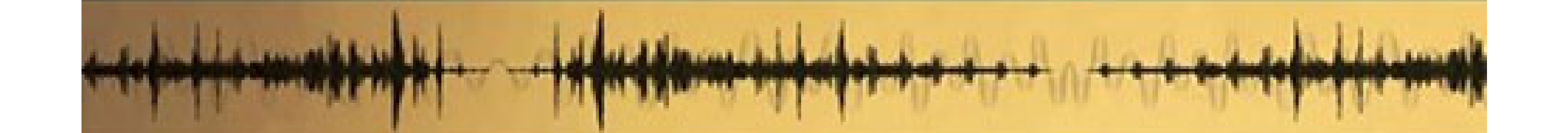
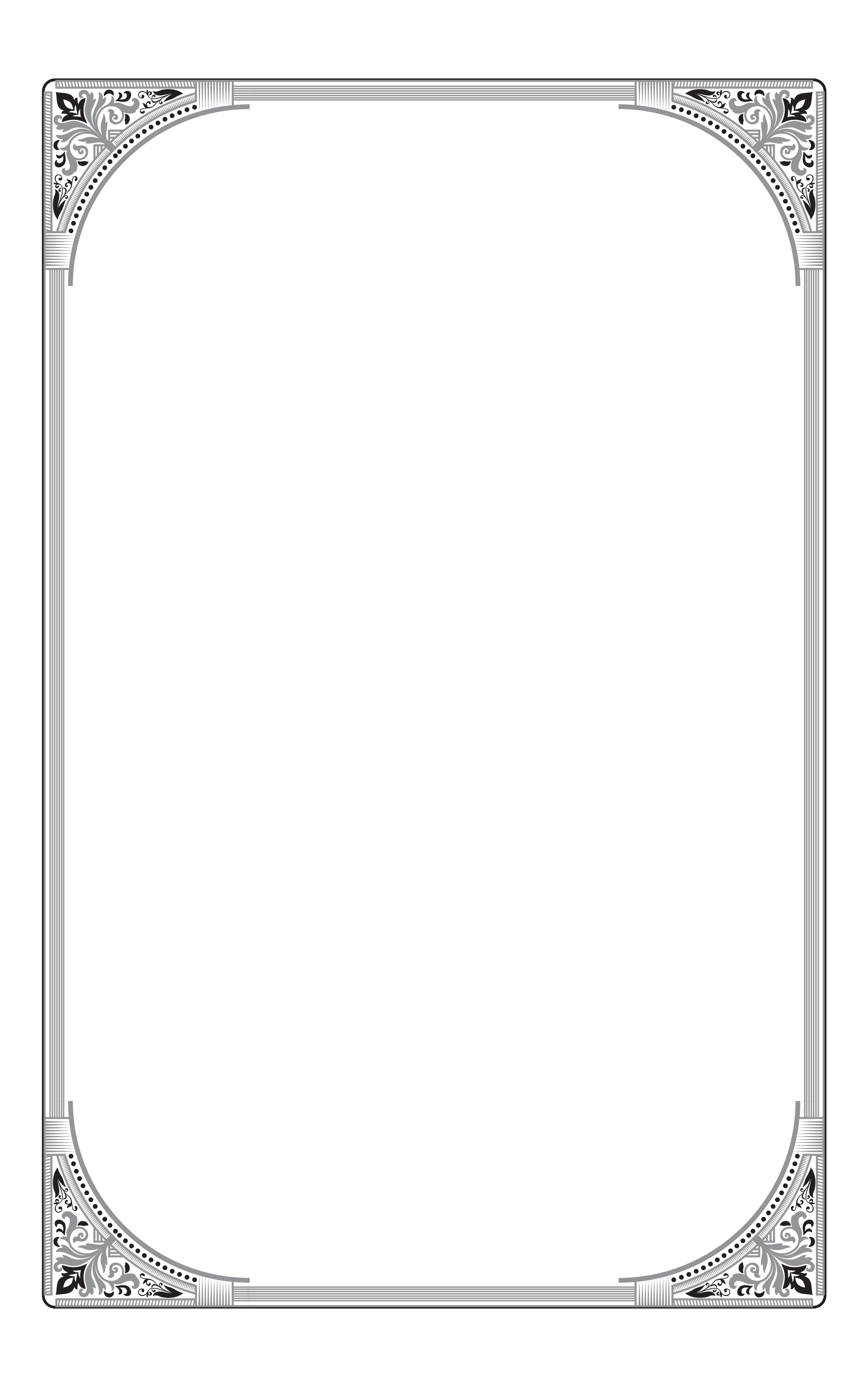
مُشْكِلُ صَوْتِيَّاتِ القُرْآنِ

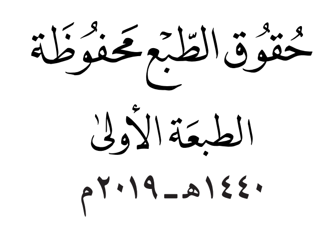


تأليف الدكتور
محمد خليل الزَّرُّوق



دار اللباب









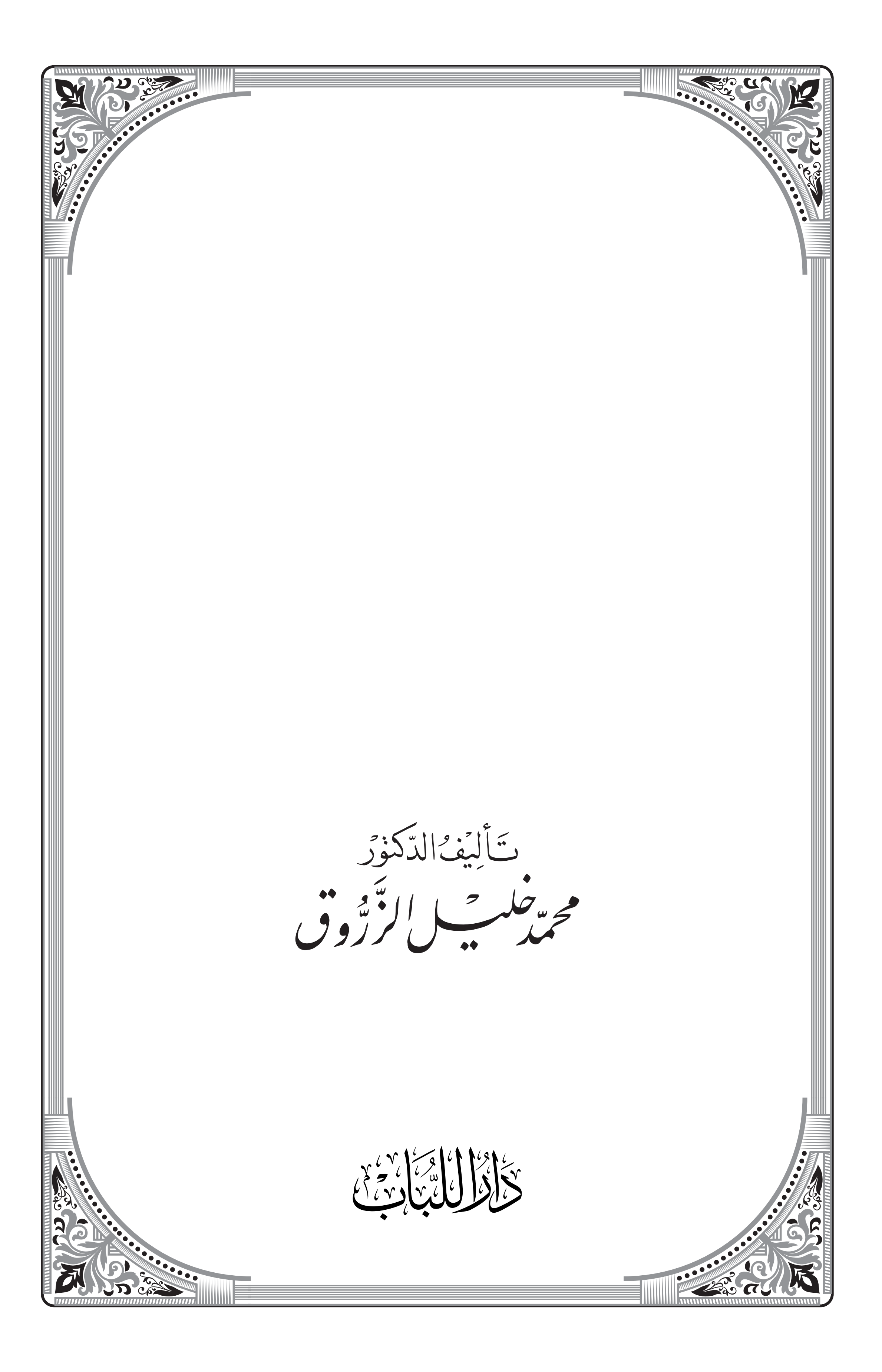
DAR-ALLOBAB
Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

بيروت ـ لبنان
009615813966
0096170112990
Www.allobab.com

اسطنبول ـ تركيا
00905454729850
00902125255551
info@allobab.com



İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)



تَـأْلِيفُ الدّكتور

محمّد خليل الزّرُّوق

دار اللُّبَاب



بسم الله الرحمن الرحيم

«وقراء القرآن متفاضلون في العلم بالتجويد، والمعرفة بالتحقيق. فمنهم من يعلم ذلك قياسًا وتمييزًا، وهو الحاذق النبيه، ومنهم من يعلمه سماعًا وتقليدًا، وهو الغبي الفهيه. والعلم فطنةً ودرايةً آكدُ منه سماعًا ورواية. فللدراية ضَبْطُها ونَظْمُها، وللرواية نَقْلُها وتعلُّمُها. والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم»[1].

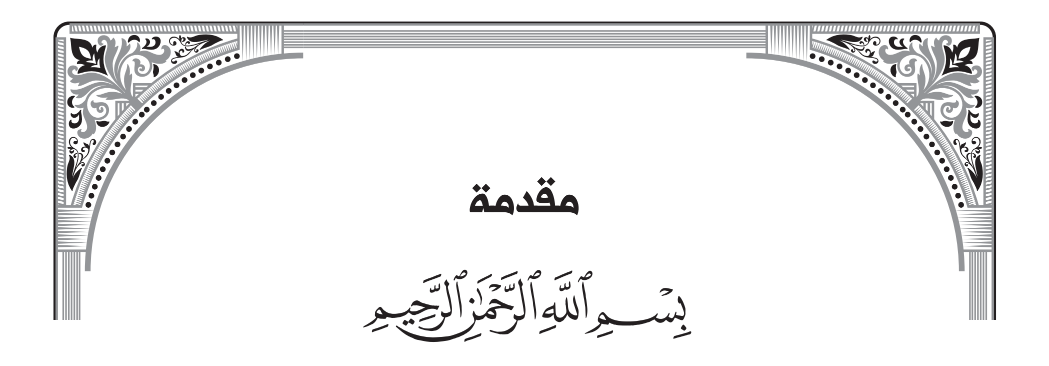
الإمام: أبو عمرو الداني

(٣٧١ـ ٤٤٤هـ)

من كتاب: التحديد، ص ٦٩.

***

(١) ذكر هذه الكلمة ببعض اختلاف في الألفاظ وزيادة: الإمام مكي بن أبي طالب (٣٥٥ ـ ٤٣٧ هـ) في كتاب الرعاية، ص٦٩ ـ ٧٠، ونسبها إلى من وصفه بمن تقدَّمَنا من علماء المقرئين. والإمامان متعاصران، ومكيٌّ أكبر بست عشرة سنة.



مقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كانت هذه الأبحاث التي يضمها هذا الكتاب مفرَّقة فجمعتها فيه، وهي حواشٍ طويلة في الأصل من شرحي على الجزرية لم يتسع لها مجال التعليق هناك، فأفردتها عنه، إذ اجتهدت في ذلك الشرح في تحقيق كثير من المسائل.

وفي العلوم تكونُ المختصَراتُ التي تعمِد إلى المتابعة والتسليم، فتفتقر المسائل بين حين وحين إلى التحرير الذي يؤرخها، وينفي دَخَلها، ويبني معانيَها، ويجدِّد صورتها، ويردُّها إلى عهدها الأول، بريئة من المقحَمات والملصَقات، ومن سوء الفهم وسوء العمل، على قدر الطاقة والاجتهاد في استقصاء النصوص، وتأريخ المسائل، والتحقيق في النقول والآراء.

ثم هذا الكتاب ثلاثة أبواب، فبابٌ للبحث في مسألة الضاد، إذ كانت حرفًا عسِر المخرج، غريب الوصف، نادر الوجود في غير العربية من اللغات، كثير الانحراف والتغير على الألسنة، مُشْبِهًا لأخيه الظاء، شديد الشبه به، وقد عمَّت البلوى في الأعصار الأخيرة بشيوع نطقه على غير وجهه، وإنكار الأسماع لنطقه الصحيح، على ما وُصف في الكتب، فكان البون واسعًا بين وصفها ونطقها، وقد كان هذا الإشكال عندي منذ الصغر، وكنت أسأل نفسي: أين شبهُها بالظاء، وما نطقه لا يشبهها؟ وأين الصعوبة فيها، وما نطقه لا صعوبة فيه، فهو مثل الدال أو الطاء؟ فكان هذا البحث مجليًّا للحقيقة التي اطمأننت إليها.

وبابٌ في النون، وقد امتازت النون بالإخفاء، وبقاء الغنة منها، وذهاب سائرها، وهي كثيرة الوجود في القرآن وفي الكلام مظهَرةً ومخفاةً ومدغَمةً ومقلوبةً إلى ميم، ويُشْكِل على كثير من القَرَأة حقيقة الإخفاء وكيفيته، مِن قِبَل وضع اللسان حال إخفائها، وهل يتهيأ مخرج الحرف الملاقي لها إذا أخفيت؟ وهل تُفَخَّم الغنة الباقية منها لهذا الحرف؟ وما مقدار هذه الغنة في الطول؟ والحرف الذي يكثر دَوْرُه تكون فداحة الخطأ فيه على قدر كثرته، والغنة في النون وفي الميم من حلية التلاوة القرآنية، والخطأ فيها يشوهِّها ويَذهب برونقها.

وبابٌ في الميم، وهي أخت النون في الغنة المصاحبة لها، وقد أشكل على كثير من القَرَأة أيضًا حالها إذا لقيتها باء، سواء أكانت الميم أصيلة أم منقلبة عن نون، وشاع تسمية ذلك بالإخفاء، وشاع الظن أن للإخفاء حقيقة واحدة في النون والميم، وشاعت القراءة بانفراج الشفتين بالميم عند الباء، مع أن الميم والنون مفترقان في المخرج، فأحدهما من طرف اللسان، والآخر من الشفتين، فإذا بطل بالإخفاء عمل اللسان في النون، فكيف يبطل عمل الشفتين في الميم؟

ومباحث الأصوات في أصلها من مباحث العربية، ويكاد يكون كتاب سيبويه هو معدِنها الذي منه استُمدت، فقد شرحها مستوفاة بعللها وأحوالها وما يعرض لها، ثم انفصلت مباحث الأصوات إلى علم التجويد، وهو من فروع علم القراءة القرآنية، وزادوها تفصيلًا وتوضيحًا، وزادوا فيها التنبيهات والتحذيرات للقراء من اللحن ومن مزلَّات النطق، ولكنه لم يخرج عما رسمه سيبويه ـ رحمه الله ـ في شرحه لمخارج الأصوات وصفاتها وأحوالها عند التقائها. ولذلك كانت مصادر هذا البحث منوَّعة من كتب العربية وكتب القراءة والتجويد.

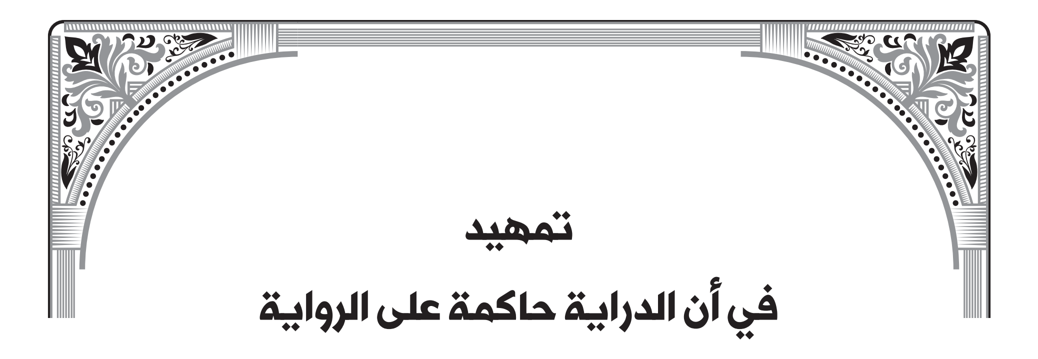
وقد قدَّمت لهذه المباحث بتمهيد في معنى الرواية والدراية والعلاقة بينهما، وأيهما يكون حاكمًا على صاحبه عند الاختلاف؟

فاللهم علمنا ما ينفعنا، وزدنا علمًا، ولاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ورُدَّنا إلى الصواب، واهدنا إلى الحق فيما اختُلف فيه، وأعذنا من فتنة اللَّجَاج، واجعلنا من التالين لكتابك على الوجه الذي يرضيك عنا، كما أنزلته، عربيًّا مبِينًا، متلوًّا حق تلاوته، مُتَدَبَّرًا مُتَّبَعًا موقوفًا عند حدوده. وصلِّ اللهم على نبيك محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

١٣ جمادى الأولى ١٤٤٠هـ

١٩/ ١/ ٢٠١٩م

* * *



تمهيد
في أن الدراية حاكمة على الرواية

نقل القرآن الكريم له جناحان لا بد منهما: الرواية والدراية، والمقصود بالرواية مشافهة القارئ لقارئ آخر يرتفع سنده إلى النبي ﷺ بأن يسمع منه القراءة ويعرض عليه ويُقِرَّه على قراءته، أو في الأقل يعرض عليه مع الإقرار.

والمقصود بالدراية معرفة قوانين العربية التي منها أحكام التجويد، ونصوص الكتب في اختلاف الأئمة التي هي مصنفات القراءات، وما يلتحق بها من رسم وضبط وفواصل.

والغرض الأصيل من الرواية في قراءة القرآن الكريم معرفة كيفيات النطق وإتقانها مما لا تحيط به العبارة، بدءًا من لفظ الحروف والحركات إلى ضبط أحوالها من تفكيك وإدغام، وروم وإتمام، وإخلاص وإشمام، وإخفاء وتبيين، وتحريك وتسكين، وتمييل وتقليل، وتسهيل وتحقيق، وتفخيم وترقيق.

والغرض الأصيل من الدراية التَّفَقُّه في هذا المنطوق بمعرفة القواعد التي يَنْبَني عليها، والأصول التي يرجع إليها، معرفةً نظرية محيطة به من كل جهاته، صوتًا وصرفًا ونحوًا وكِتابًا واختلافًا واتفاقًا.

وهكذا وصل إلينا القرآن الكريم محفوظًا في الصدور، متلوًّا بالألسنة، مسموعًا بالآذان، ووصل إلينا مرسومًا في المصاحف، مبَيَّنة أحكام نقله، وحقائق نظمه، في مصنفات العربية والقراءة والرسم.

وكِلَا الطريقين الرواية والدراية مرجعه النقل، والفرق بينهما أن الرواية نقل عملي باللقاء والرؤية والسماع والعرض، وأن الدراية نقل علمي بالنص والتأصيل والتقعيد والقياس.

ولهذا اشترطوا في القراءة الصحيحة أن يجتمع لها شهادتان: ثبوت الرواية، وذلك صحة السند، وإقرار الدراية، وذلك موافقة العربية والرسم.

وكما يكون العمل مضبوطًا بقواعد يرجع إليها، ومقيَّدًا بطرق يسير فيها، ومحكومًا بقوانين يُعرَض عند التنازع أو الخطأ عليها ـ تكون الرواية مضبوطة بقواعد الدراية، مقيَّدةً بنظامها، محكومة بقوانينها، راجعة عند التنازع أو الخطأ إلى أحكامها.

لأن الرواية بمعناها الذي شرحته غير معصومة من الخطأ، ويمكن أن يشيع الخطأ ويُنقَل ويتطاول أزمنةً، ولا يقوِّمها إلا الرجوع إلى كتاب مكتوب، وعلم مكنوز، وذكر محفوظ، قد نقله الأئمة، ودَرَاه الوعاة، وسطَّره في مصنفاتهم الرواة، كما يرجع التالي عند نَسْيه إلى مصحفه، وعند سهوه إلى كتابه، فالضَّعف يُقوَّى بالذكر، والخطأ يُقوَّم بالعلم، والنسيان يُكمَّل بالكتاب.

فإذا تعارضت الرواية والدراية، وتناقضتا تناقضًا بيِّنًا صريحًا ـ كان هذا دليلًا على أن المعمول به خطأ، وأن المقروء به لحن، فيؤخذ حينئذ بالنص والفقه فيه، فإن لم يكن ذلك بأن تمسَّك القارئ بما هو عليه مخالفًا للقواعد والأصول والنصوص ـ لم يكن لهذه القواعد والأصول والنصوص معنى، وكان عدمُها كوجودها، وبطلت العلوم، وسقطت الكتب، وعُطِّلت النصوص.

وهذا الذي شرحته ليس بدعًا من القول، ولا محدَثًا من الرأي، ولا جديدًا من المذهب، بل هو ما تدل عليه أقاويل العلماء، وتشير إليه شروح الأئمة، وتنبئ به سطور المصنفات.

*** ابن مجاهد:**

قال ابن مجاهد (ـ ٣٢٤هـ)، رحمه الله: «وحملة القرآن متفاضلون في حمله، ولنَقَلة الحروف منازلُ في نقل حروفه...

١ ـ فمِن حملة القرآن المـُعْرِب العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات، المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يَفْزَع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين».

هذا القسم الأول هو ما يَنْعَتونه بالإمام الكامل، الذي يروي ويدري، وينقل ويفقه، فيطير بجناحين، وينظر بعينين، ويمسك بيدين، ويمشي على رجلين، ينتقد ما يرويه، ويُبصر عيب ما يصل إليه، بعلمه بالعربية واللغة، وخبرته بطرق القراءة.

٢ ـ «ومنهم مَن يُعرب ولا يلحن، ولا علم له بغير ذلك، فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته، ولا يقدر على تحويل لسانه، فهو مطبوع على كلامه».

هذا القسم الثاني لا وجود له في هذه الأيام، وهو صاحب السليقة العربية الخالصة، لم تكدرها العجمة، ولم تشُبْها الهجنة، ولم يخالطها اللحن، وقد كان يوجد على أيام ابن مجاهد، أواخر المائة الثالثة، وأوائل المائة الرابعة.

٣ ـ «ومنهم مَن يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلَّم، لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ، فلا يلبث مثلُه أن ينسى إذا طال عهده، فيضيع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة، لأنه لا يعتمد على علم بالعربية، ولا بصر بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه، وقد ينسى الحافظ فيضيِّع السماع، وتشتبه عليه الحروف، فيقرأ بلحن لا يعرفه، وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره ويبرِّئ نفسه، وعسى أن يكون عند

الناس مصدَّقا فيُحْمَلَ ذلك عنه، وقد نسيه ووَهَم فيه، وجَسَر على لزومه والإصرار عليه. أو يكون قد قرأ على مَن نسي وضيَّع الإعراب ودخلته الشبهة فتوهَّم، فذلك لا يُقَلَّد القراءة، ولا يُحتَجُّ بنقله».

هذا القسم الثالث هو من ينقل بلا فقه، ويروي بلا دراية، لا يؤمَن عليه النسيان والخطأ، ولا يؤمن عليه الإصرار عليه، واللَّجَاج فيه، وأخذُ الناس عنه بلا بصيرة.

٤ ـ «ومنهم من يعرب قراءته ويبصر المعاني، ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدِعًا»[١].

هذا القسم الرابع هو من له بعض الدراية لا جميعها، فله علم بالعربية، ولا علم له بالاختلاف وطرقه، وما ثبت منه وما لم يثبت، وما صح منه وما لم يصح، فربما ابتدع، وقرأ بلا أثر أو سند أو ثبوت. وفي مثل هذا المقام يقال: القراءة سنة متبعة، واقرءوا كما عُلِّمتم.

موضع الشاهد في كلامه على القسم الأول، إذ فضَّله على الأقسام الأخرى، ووصفه بأنه المنتقد للآثار بعلمه وبصره.

*** الداني:**

وقال الإمام الداني (ـ ٤٤٤هـ)، رحمه الله: «وقراء القرآن متفاضلون في العلم بالتجويد، والمعرفة بالتحقيق، فمنهم من يعلم ذلك قياسًا وتمييزًا، وهو الحاذق النبيه، ومنهم من يعلمه سماعًا وتقليدًا، وهو الغبيُّ الفهيه، والعلم فطنةً ودرايةً آكَدُ

---

(١) السبعة ٤٥ ـ ٤٦.

منه سماعًا ورواية، فللدراية ضبطها ونظمها، وللرواية نقلها وتعلُّمُها، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم»[١].

الشاهد في جعله الدراية آكد من الرواية، لأنها الضابطة لها، المبصِّرة بها، الحاكمة عليها.

*** مكي بن أبي طالب:**

وشِبْهُ هذا النص في كتاب الرعاية لمكي بن أبي طالب (ـ ٤٣٨هـ)، رحمه الله، وإنما قدمت نقلَه عن الداني لأنه صُدِّر في كتابه بالقول: قال أبو عمرو، ونسبه مكي إلى غيره ممن تقدم، مع أن مكيًّا أسن بست عشرة سنة، والله أعلم.

قال مكي: «وقد وصف مَن تقدَّمَنا من علماء المقرئين القراء فقال: القراءُ يتفاضلون في العلم بالتجويد، فمنهم من يعلمه رواية وقياسًا وتمييزًا، فذلك الحاذق الفَطِن، ومنهم من يعرفه سماعًا وتقليدًا، فذلك الوهِن الضعيف، لا يلبث أن يشُكَّ ويَدخُله التحريف والتصحيف، إذ لم يَبْنِ على أصل، ولا نقَلَ عن فهم. قال: فنقل القرآن فطنةً ودرايةً أحسنُ منه سماعًا ورواية. قال: فالرواية لها نقلها، والدراية لها ضبطها وعلمها. قال: فإذا اجتمع للمقرئ النقل والفطنة والدراية وجبت له الإمامة، وصحت عليه القراءة، إن كان له مع ذلك ديانة»[٢].

*** ابن الباذِش:**

وقال ابن الباذِش (ـ ٥٤٠هـ)، رحمه الله: «لكن ليس من أَيْنَعَتْ له أَيْكَة العلم فهو يَهْدِب، كمن اقتصر على رواية إليها يَنْتَدِب، ذلك تمتَّع بالجَنَى، وتصرَّف بين

(١) التحديد ٦٧.

(٢) الرعاية ٨٩ ـ ٩٠.

اللفظ والمعنى، ودنا فتدلَّى، وكُشِف له عن أسراره فاجْتَلى. وهذا خازنٌ أمين أدَّى، وظَرْف باطِنُه عَرْفٌ نَضَحَ بما فيه وأندى، فحسبُك منه ما بدا، وأن تجد على النار هدى»[١].

الشاهد في المفاضلة بين النوعين، وتفضيل الأول.

*** المَرْعَشي:**

وقال المَرْعَشِي (ـ ١١٥٠ هـ): «لما طالت سلسلةُ الأداء تخلَّل أشياءُ من التحريفات في أداء كثير من شيوخ الأداء، والشيخ الماهر الجامع بين الرواية والدراية، المتفطِّن لدقائق الخلل في المخارج والصفات ـ أعزُّ من الكبريت الأحمر. فوجب علينا ألا نعتمد على أداء شيوخنا كلَّ الاعتماد، بل نتأمل فيما أودعه العلماء في كتبهم مِن بيان مسائل هذا الفن، ونقيس ما سمعنا من الشيوخ على ما أُودع في الكتب، فما وافقه فهو الحق، وما خالفه فالحق ما في الكتب». (هذا النص في حاشيته على كتابه جهد المقل، المسماة: بيان جهد المقل، وقد ندَّ عني موضعه فيه). وهو واضح في تقديم الدارية على الرواية، وتحكيمها فيها.

وقال المرعشي أيضًا: «ولكن الله ـ سبحانه وتعالى ـ قد حفظ كتابه الكريم عن التحريف في كلماته، وفي كيفية أدائها، كما وعد، إذ وَفَّق العلماء لحفظ كلماته، وتبيين صفات حروفه في مؤلفاتهم، بحيث إن من يطلب الحق يجده البتة. ثم إنه لا يجوز للشيخ المقرئ أن يكتفي بالتقليد من شيخه، بل يطلب معرفة صفات الحروف من الكتب المبسوطة»[٢].

---

(١) الإقناع ١/ ٤٧. يهدب: يجني الثمر، ينتدب: يتبع ويستجيب، عَرْف: رائحة.

(٢) كيفية أداء الضاد ٢٥.

❊ تميم الزعبي:

وقال الشيخ محمد تميم الزعبي: «والعبرة في ذلك كله موافقة الرواية للدراية، وكثيرًا ما سمعت شيخنا عبد العزيز عيون السود ـ رحمه الله تعالى ـ يقول: يجب أن يوافق التلقين الكِتاب. لأنه وللأسف الشديد قد يصيب التلقي وموازين الأداء بعض الخلل في نقل الألفاظ»[1]، ثم نقل عبارة المرعشي المذكورة مُقِرًّا لمعناها، مستشهدًا بها.

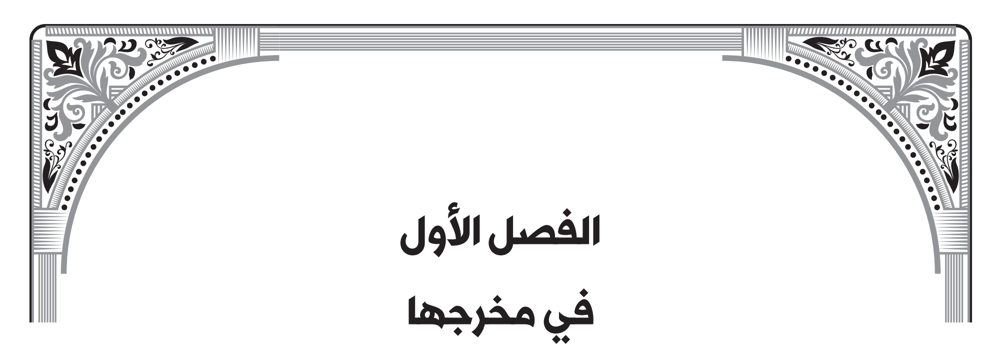
❊ ❊ ❊

(١) المقدمة الجزرية ٣٩.



الباب الأول

الضّاد مَوْصُوفَةً ومَنْطُوقَةً



الفصل الأول
في مخرجها

مخرج الحرف: مكان حدوثه في أعضاء النطق، وهو يكون بالتقاء عضوين منها. وقد ذكروا في الضاد حافَة اللسان والأضراس، فلا بد من معرفة الحافَة، أَوَالْيُمْنى هي أم اليسرى؟ وموضع الالتقاء من الحافَة، ومعرفة الأضراس، وموضع الالتقاء من الأضراس.

(١) المبحث الأول: في الحافَة اليمنى أو اليسرى

(الحافَة): الجانب، مخفّفة الفاء، مادتها: (ح و ف)، فهو أجوف، ويخطئون فيه، فيقولون: الحافّة، شديدة الفاء، وهذه مادتها: (ح ف ف)، فهو مضعف، فتكون اسم فاعل من حفّ بالشيء وحفَّ حوله: استدار، ومنه في التنزيل: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥].

والأصل في الضاد أنها من الحافَة اليمنى، ويجوز أن تُحوَّل إلى الحافة اليسرى، وليست اليسرى أسهل من اليمنى ولا أكثر، كما هو شائع، ولكن بعض الناس يسهل عليه من اليمنى، وبعضهم يسهل عليه من اليسرى، وبعضهم يسهل عليه من هذه ومن هذه، ولا تخرج من الجهتين معًا، كما هو شائع أيضًا، بل هذا خطأ في فهم عبارات النقَلة.

يدل على هذا الذي ذكرت النصوص، وسأسوقها هنا وفي البحث كله مرتَّبة بحسب التواريخ، إن شاء الله.

*** نصوص المتقدمين:**

قال سيبويه (ـ ١٨٠هـ) وهو يصف الضاد الضعيفة ـ والضاد الضعيفة من مخرج الضاد القوية على ما سيأتي، إن شاء الله ـ: «إلا أن الضاد الضعيفة تُتَكلَّف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر، وهو أخف»[١].

فقدَّم الجانب الأيمن كما ترى، وقوله: «وهو أخف» ـ ليس يراد به نطقها من الجانب الأيسر، بل المراد أن تحويل الضاد الضعيفة إلى الجانب الأيسر أسهل من تحويل الضاد الصحيحة، يدل على ذلك ما بعد هذا من كلامه، وذلك قوله: «فسهُل تحويلها إلى الأيسر، لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن، ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان، كما كانت كذلك في الأيمن». فانظر إلى قوله: «تحويلها إلى الأيسر»، «إلى مثل ما كانت في الأيمن»، «كما كانت كذلك في الأيمن»، فهو واضح الدلالة على أصالة الجانب الأيمن، ولم يذكر أنها تكون من الجانبين معًا.

ومن أقدم النصوص في الكلام على الضاد كلام الجاحظ (ـ ٢٥٥هـ)، قال: «فأما الضاد فليست تخرج إلا من الشدق الأيمن، إلا أن يكون المتكلم أعسر يَسَرًا، مثل عمر بن الخطاب ـ رحمه الله ـ فإنه كان يخرج الضاد من أي شدقيه شاء، فأما الأيمن والأعسر [...] فليس يمكنهمـ[ـا] ذلك إلا بالاستكراه الشديد»[٢].

فقصَر كما ترى خروجها على الجانب الأيمن ـ أي في الغالب من الناس ـ ورَدّ

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٤.

(٢) البيان والتبيين ١/ ٦٢. ومكان الحذف: الأضبط، وهو الذي يعمل بكلتا يديه، ولا يستقيم الكلام بها، فالظاهر أنها مقحمة.

إخراجها من الأيمن أو الأيسر إلى العمل باليد اليمنى أو اليد اليسرى ـ ولست واثقًا من صحة الصلة بين الأمرين ـ فالذي يعمل بيمينه يخرجها من الأيمن، والذي يعمل بيساره يخرجها من الأيسر، والذي يعمل بكلتا يديه ـ ويسمى الأضبط ـ يستطيع الأمرين، وذكر عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ مثلًا لهذا، فليس الأمر إذن خاصًّا به، ولم يذكر أنه يخرجها من الجانبين، ولكنْ مِن هذا إن شاء أو من هذا. وهذا أقدم نص وجدته جاء فيه ذكر عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في نطق الضاد.

ولو صح ما ذكره الجاحظ من الصلة بين نطق الضاد من الشدق الأيمن أو الشدق الأيسر والعمل باليد اليمنى أو اليسرى ـ لكان دالًّا على أصالة الأيمن وأكثريته، لأن أكثر الناس يعمل بيمناه.

ثم لم أجد ذكر الصلة بين الأمرين وذكر عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ بعد ذلك إلا عند الزمخشري (ـ ٥٣٨هـ) ـ وهو معتزلي كالجاحظ، فقد أخذ ذلك من صاحبه ـ قال: «فإن مخرج الضاد من أصل حافة اللسان وما يليها من الأضراس من يمين اللسان أو يساره، وكان عمر بن الخطاب أضبط يعمل بكلتا يديه، وكان يخرج الضاد من جانبي لسانه»[(١)]. و«أو» في قوله: «من يمين اللسان أو يساره» تفسّر قوله: «من جانبي لسانه»، فالمراد أحدهما لا كلاهما في آن واحد.

ثم نرجع إلى سياق النصوص.

قال المبرد (ـ ٢٨٥هـ): «ومخرجها من الشدق، فبعض الناس تجري له في الأيمن، وبعضهم تجري له في الأيسر»[(٢)].

---

(١) الكشاف ٤/ ٧١٣، عند تفسير: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤].

(٢) المقتضب ١/ ١٩٢.

وقال ابن دريد (ـ ٣٢١هـ): «من وسط اللسان مما يليه إلى الحافة اليمنى»[١]. وسيأتي بيان ذكر وسط اللسان فيما يأتي ـ إن شاء الله ـ ويعنينا هنا اقتصاره على الحافة اليمنى.

وذهب السِّيرافي (ـ٣٦٨هـ) مذهبًا في تفسير كلام سيبويه يشهد لما ذهبت إليه، قال يفسر ذكر سيبويه خفة تحويل الضاد الضعيفة إلى الجانب الأيسر: «لأن الجانب الأيمن قد اعتاد الصحيحة، وإخراج الضعيفة من موضع الصحيحة أصعب من إخراجها من موضع لم يعتد الصحيحة»[٢]، وسيأتي الكلام على معنى ضعفها، إن شاء الله. والشاهد قوله: إن الجانب الأيمن قد اعتاد الصحيحة، وهذا يدل على أصالته.

وقال ابن جني (ـ ٣٩٢هـ): «إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر»[٣].

وقال الصَّيْمَرِيّ (نحو ـ ٤٠٠هـ): «ومن حافة اللسان اليمنى مما يلي الأضراس مخرج الضاد، وبعض الناس يخرجها من الحافة اليسرى، وبعضهم يسهل عليه إخراجها من الجهتين جميعًا»[٤].

وقال عبد الوهاب القرطبي (ـ ٤٦١هـ): «وإن شئت أخرجتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الأيسر»[٥].

---

(١) الجمهرة ١/ ٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، جزء الحروف ملحقًا ببغية المرتاد ٢٢و، وانظر شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٦.

(٣) سر الصناعة ١/ ٤٧.

(٤) التبصرة ٩٢٧.

(٥) الموضح ٧٨.

فترى من نصوص هؤلاء المتقدمين[١] أنهم يقدّمون الجانب الأيمن، وأنهم لم يذكروا أنها تَسْهُل من الأيسر أو تكثر، وأنهم لم يذكروا إخراجها من الجانبين معًا، إلا على معنى من هذا تارة، ومن هذا تارة، وإلا ما ذكر الجاحظ عن الأضبط الذي يعمل بكلتا يديه، يستطيع أن ينطق الضاد من إحدى حافتي لسانه، وجعل مثَلَه عمر بن الخطاب، رضي الله عنه.

وصرح الرضي (ـ ٦٨٨هـ) بأكثرية الجانب الأيمن مستنبِطًا من كلام سيبويه، وناقلًا عن السِّيرافي، قال: «وأكثر ما تخرج من الجانب الأيمن، على ما يؤذن به كلام سيبويه، وصرح به السيرافي»[٢].

وقال ابن عقيل (ـ ٧٦٩هـ): «وكثيرٌ يقولون: هي من الأيمن، وبعضهم يعكس»[٣].

*** ذِكْر كثرتها من الأيسر:**

وشاع منذ المائة الخامسة فيما أظن أنها من الجانب الأيسر أكثر، فقد نقل المِنْتُوري (ـ ٨٣٤هـ) عن الإمام الداني (ـ ٤٤٤هـ) ذلك، قال: «وهي تخرج من الجانبين، فمن الناس من يخرجها من الجانب الأيسر، وهم الأكثر، ومنهم من يخرجها من الجانب الأيمن، وهم الأقل، ولم يتعرض الناظم (ابن بري ـ ٧٣٠هـ) لذكر ذلك. قال الداني في كتاب المخارج، وإرشاد المتمسكين، وإيجاز البيان، والمفصح، والتحديد[٤]: من

(١) وانظر اللباب ٢/ ٤٦٢، وشرح المفصل ١٠/ ١٢٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٨٠، والممتع ٢/ ٦٦٨.

(٢) شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٢.

(٣) المساعد ٤/ ٢٤١.

(٤) كتاب مخارج الحروف وأجناسها، وإيجاز البيان عن أصول قراءة ورش، والمفصح عن مذاهب

الناس من يخرجها من الجانب الأيسر، وهم الأكثر، ومنهم من يخرجها من الجانب الأيمن، قال: وخروجها من هذا، كخروجها من هذا»[١].

ولفظ الإمام الداني في التحديد: «فبعض الناس يجري له في الشدق الأيمن، وبعضهم يجري له في الشدق الأيسر، ومخرجها من هذا كمخرجها من هذا»[٢]. فقدم هنا الجانب الأيمن، وسوّى بين الجانبين، والتسوية تفيد نفي ترجيح أحد الجانبين على الآخر، في السهولة أو الأكثرية. ويمكن فهم ما نقله المنتوري على أن نطقها من الأيسر أكثر في عصر الإمام الداني، لا أنه النطق العربي الأول، ودليله نصوص الأوّلين، وما نقلتُه عن كتابه في التجويد من النص على التسوية.

وعن الإمام الداني أخذ الإمام الشاطبي (ـ ٥٩٠هـ)، فيما يظهر، قال في القصيدة:

ووسْطُهما منه ثلاثٌ، وحافَة الْـ لسان فأقصاها لحرف تطوَّلا
إلى ما يلي الأضراس، وهو لديهما يعِزّ، وباليمنى يكون مقلَّلا[٣]

ومعناه أن إخراجها من الأيسر كثير، ومن الأيمن قليل، ومنهما معًا أقل. وقوله: «وهو لديهما يعز» ـ يمكن أن يفهم على أنه من الجانبين معًا، ويمكن أن يفهم على أنه من هذا تارة، ومن هذا تارة.

القراء في البيان والإدغام، والتحديد في الإتقان والتجويد، وإرشاد المتمسكين في قراءة ورش أيضًا. وكأنه: الْمُمَسِّكين، على لفظ الآية. وانظر فهرسة مصنفات الداني المنشور في أول كتاب التحديد.

(١) شرح الدرر اللوامع ٢/ ٨٣٦.

(٢) التحديد ١٠٥.

(٣) البيتان ١١٤٠ و١١٤١.

❋ ذكر سهولتها من الأيسر:

وأنت ترى أنه لم يذكر أحد من هؤلاء، ولا مَن قبلهم ـ أنها من الأيسر أيسر، وشاع منذ القرن السادس فيما أظن أنها كذلك، فقال ابن أبي مريم (ـ بعد ٥٦٥هـ): «وإخراجه من اليسرى أيسر»[١]، وقال أبو البركات بن الأنباري (ـ ٥٧٧هـ): «وهي من الجانب الأيسر أسهل»[٢]، ويبدو أنه فهمٌ لقول سيبويه السابق، وهو فهم لا يصح، كما بينت.

❋ شهرة قضايا ثلاث:

ومن ههنا اشتهر في كتب القراءات والتجويد وبعض كتب النحو هذه القضايا الثلاث: كثرتها من الأيسر، وسهولتها منه، وجواز خروجها من الجانبين معًا، وزِيدَ عليهن أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كان يخرجها من الجانبين معًا، وشاع في شروح الشاطبية، وكأنه عن كشاف الزمخشري، ثم القول: إن هذا خاصّ به، ثم القول: إنه خاص بالنبي ﷺ وبه.

ومن ذلك قول الْهَوْزَني (ـ ٦٠٢هـ):

وتتأدّى في أداء القاري … من اليمين ومن اليسار
لكنها أيسر في الشمال … للافظ بحرفها وتال[٣]

وقول ابن الخباز (ـ نحو ٦٣٩هـ): «وهي من الجانب الأيسر أسهل، وكان

---

(١) الْمُوضَح ١/ ١٦٤.

(٢) أسرار العربية ٤١٩.

(٣) شرح الدرر اللوامع ٢/ ٨٣٦.

عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يخرجها من الأيمن والأيسر»[١]. ومفهومه أنها من الأيمن والأيسر على سبيل البدل.

وقول السخاوي (ـ ٦٤٣هـ): «وأكثر الناس يخرجها من الجانب الأيسر، ومنهم من يخرجها من الأيمن، وكان عمر بن الخطاب يخرجها من الجانبين، وكان أضبط يعمل بكلتا يديه»[٢].

وسوَّى ابن الحاجب (ـ ٦٤٦هـ) في شرحه على مفصل الزمخشري بين الجانبين، وردّ نطقها من أحدهما إلى السهولة على الناطق، وجعل أكثر الناس يخرجونها من الأيسر، قال: «وسواء إخراجها من الجانب الأيمن أو الأيسر، على حسب ما يسهل لبعض الأشخاص فيها دون بعض، وأكثر الناس على إخراجها من الجانب الأيسر، ولم يصرح الزمخشري بواحد منهما، والأمر في ذلك قريب، لأنه قد يوجد على كل واحد من الأمرين بحسب اختلاف الأشخاص مع سلامة الذوق، فعبَّر كل واحد على حسب وجدانه»[٣].

*** خروجها من الجهتين:**

وأقدم من وجدته صرّح بخروجها من الجانبين شعلة (ـ ٦٥٦هـ) أحد شراح الشاطبية، قال: «الضاد المعجمة يصعب خروجها من الجهتين، بل الأكثر خروجها من اليسرى، وقليل خروجها من اليمنى، وكان عمر بن الخطاب يخرجها من الجانبين»[٤].

---

(١) الغُرّة المخفية ٢/ ٧٧٩.

(٢) فتح الوصيد ٤/ ١٣٤٨.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٨٠، وانظر شرح الشافية للنُّقْرَهْ كَار ٢٣٧.

(٤) كنز المعاني ٦٣٩.

ولم يقل هذا أبو شامة (ـ ٦٦٥هـ)، ولكن قال: «من الناس من يخرجها من الجانب الأيمن، وهو قليل... والأكثر على إخراجها من الجانب الأيسر، على حسب ما يسهل على المتكلم، وقيل: إن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كان يخرجها من الجانبين»[١].

وجاء أبو حيان (ـ ٧٤٥هـ) فأكد القول بأكثرية الأيسر وأنكر ما خالفه، قال: «من الجانب الأيسر عند الأكثر، أو الأيمن عند الأقل، وكلام سيويه يدل على أنها من الجانبين، خلافًا لمن ذهب إلى أنها تختص بالجانب الأيمن»[٢]، ونقل عنه السيوطي: «وقد ذهب من لا ضبط له ولا معرفة إلى أن الجهة اليمنى تختص بها»[٣].

وقال تلميذه ابن أم قاسم (ـ ٧٤٩هـ): «وإخراجها من الجانب الأيسر أيسر، مع أن في إخراجها من الحافتين صعوبة... ويحكى أن عمر ابن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كان يخرجها من الجانبين»[٤].

وفسّر ابن المِجْراد (ـ ٧٧٨هـ) قول الإمام الشاطبي على الوجه المستبعد، فقال: «وإخراجها منهما معًا صعب ممتنع، وإليه أشار الشيخ أبو القاسم بقوله: وهو لديهما يعز، يعني يصعب ويمتنع. وقد روي أن عمر ابن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كان يخرجها من الجهتين معًا»[٥].

---

(١) إبراز المعاني ٧٤٥، وانظر غرائب القرآن ٣٠/ ٣٧، وشرح الشافية للجارْبُرْدِيّ ٣٣٦، وسراج القاري ٤٠٥.

(٢) ارتشاف الضَّرَب ١/ ٩.

(٣) همع الهوامع ٦/ ٢٨٨.

(٤) شرح الواضحة ٦٢ظ.

(٥) إيضاح الأسرار ١٩٠و.

وهو ضد ما فسّره به القَيْجاطي (ـ ٨١١هـ) فيما نقل عنه تلميذه المِنْتُوري، قال: «معنى ذلك أنه يعز من القراء من يخرجها مرة من الجانب الأيمن، ومرة من الجانب الأيسر»[١]، فلم يحمله على نطقها من الجانبين في آن واحد.

وقال ابن الجَزَري (ـ ٨٣٣هـ): «ومن إحدى حافَتيه وما يحاذيها من الأضراس اليسرى صعب، ومن اليمنى أصعب منه ـ مخرج الضاد»[٢]، فلم يذكر الحافتين، بل ذكر إحداهما. ومثله في المقدمة، قال:

أسفلُ، والوَسْطُ فَجيمُ الشينُ يا	والضادُ من حافَته إذْ وَلِيَا
لَاضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أو يُمْنَاها	واللَّامُ أدْنَاها لِمُنْتَهَاها[٣]

وقال في النشر: «من الجانب الأيسر عند الأكثر، ومن الأيمن عند الأقل، وكلام سيبويه يدل على أنها تكون من الجانبين»[٤]، وهذا كلام أبي حيان، ولا يتضح المراد من الجانبين: أفي آن واحد، أم من هذا تارة، ومن هذا تارة؟

وفهِمَ ابن غانم المقدسي (ـ ١٠٠٤هـ) من كلام الجارْبُرْدِي (ـ ٧٤٦هـ) ـ وهو قوله: «في الجانب الأيسر أو الأيمن»[٥] ـ ما فهمتُه من كلام المتقدمين، وقرّرته أوّلًا، قال بعد أن نقل كلامه: «وهو يدل على أن معنى قولهم: وبعضهم

(١) شرح الدرر اللوامع ٢/ ٧٣٦.

(٢) التمهيد لابن الجزري ١٠٦.

(٣) البيتان ١٣ و١٤.

(٤) النشر ١/ ٢٠٠، وانظر الحواشي المفهمة ١٢ظ، والطرازات المعلمة ٩٨، والحواشي الأزهرية ٩، ولطائف الإشارات ١/ ١٩١، والدقائق المحكمة ١٢، وشرح الشافية للشيخ زكريا ٢٣٧، والمقدمة البقرية ٣٥، وتنبيه الغافلين ٣٤

(٥) شرح الشافية للجاربردي ٣٣٦.

يخرجها من الجانبين ـ أنه يخرجها من أحدهما تارة، ومن الآخر تارة»[١].

وهذا ضدُّ ما فهمه القاري (ـ ١٠١٤هـ)، إذ قال: «أو من الجانبين معًا، وهو من مختصَّات سيدنا عمر بن الخطاب، رضي الله عنه»[٢]. وترى أنه جعله من خصوصيات سيدنا عمر، رضي الله عنه. وكلامه وكلام ابن المجراد قبله أصرح ما قيل في خروجها من الجانبين.

وجاء مكي نصر (ـ ١٣٠٥هـ) فقدم ذكر النبي ﷺ في هذا، فقال: «وكان النبي ﷺ يخرجها من الجانبين»[٣].

وفهْمُ ابن يالوشة (ـ ١٣١٤هـ) هو فهم ابن غانم، قال: «ومنهم من يخرجها منهما، أي على سبيل البدل، وقد ورد أن نبينا ﷺ كان يخرجها من الحافتين، وكذلك سيدنا عمر، رضي الله عنه»[٤].

وهو غير فهم المارِغْني (ـ ١٣٤٩هـ) بَلَدِيِّه، قال: «ومن الحافتين معًا أقل وأعسر»[٥].

ومع ما ذكرتُ من ترجيح ما رجّحته بالنصوص، قد تُفْهَم صعوبتها من الجانبين معًا ـ وهو ما لم يثبت أن القدماء عنَوْه ـ ولكنّ ذكر سهولة الأيسر غير متعقَّلة، لأن الجانبين متماثلان، لا فرق بينهما في الخِلْقة، ولا تكون السهولة والصعوبة إلا بالاعتياد. وذكر كثرتها من الأيسر لم أجد أنه منقول عن العرب.

---

(١) بغية المرتاد ٢ظ.

(٢) المنح الفكرية ١٢، وانظر جهد المقل ١٣٠.

(٣) نهاية القول المفيد ٣٥.

(٤) الفوائد المفهمة ٢٤.

(٥) النجوم الطوالع ٢٠٨.

(٢) المبحث الثاني: في موضع خروجها من الحافة

❊ أول الحافة:

وموضع الضاد من الحافة أولها، على ما قال سيبويه (ـ ١٨٠هـ): «ومن بين أول حافة اللسان وما يليه (أو يليها)[١] من الأضراس مخرج الضاد»[٢].

وبعضهم لا يذكر الأول كالصَّيْمَريّ (نحو ـ ٤٠٠هـ)، قال: «ومن حافة اللسان اليمنى»[٣]. وقال الزمخشري (ـ ٥٣٨هـ) في الكشاف: «من أصل حافة اللسان»[٤]. وقال الشاطبي (ـ ٥٩٠هـ): «فأقصاها لحرف تطولا». فهذه ثلاثة ألفاظ: أول الحافة، وأصلها، وأقصاها.

وفسّر ذلك الرضي (ـ ٦٨٨هـ) فجمع الألفاظ الثلاثة، قال: «ويريد بأول الحافة ما يلي أصل اللسان، وبآخر الحافة ما يلي رأسه... فأنت تخرج الضاد من أقصى إحدى حافتي اللسان إلى قريب من رأس اللسان، ومنتهاه أول مخرج اللام»[٥].

وفسّر الجارْبُرْدي (ـ ٧٤٦هـ) ذلك بتفسير بعيد، فقال: «وينبغي أن تعلم أنه ليس المراد بأول حافتيه ما هو في مقابلة أقصى اللسان وما يليه، لتأخر ذكر الضاد عن القاف والكاف، فإنه دل على تأخر مخرجه من مخرجهما، وإذ أُخِّر ذكره عن

---

(١) الكتاب (هارون) ٤/ ٤٣٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠٥، وانظر الأصول ٣/ ٤٠٠، والجمل ٤١٠، وسر الصناعة ١/ ٤٧، والرعاية ١٠٩، والتحديد ١٠٥، والموضح ٧٨، والمفصل ٣٩٤، واللباب ٢/ ٤٦٢، والشافية (شرح الرضي) ٣/ ٢٥٠، والممتع ٢/ ٦٦٨، والتسهيل ٣١٩.

(٣) التبصرة ٩٢٧.

(٤) الكشاف ٤/ ٧١٣، وانظر أنوار التنزيل ٧٨٧، وغرائب القرآن ٣٠/ ٣٧، وروح المعاني ٣٠/ ٦١.

(٥) شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٢.

ذكر الجيم والشين والياء أيضًا علم أن مخرجها من حافة اللسان، لكن أقرب إلى مقدم الفم بقليل هو مخرج الضاد»[١]. فعنده أن أول الحافة ليس الأقصى الذي هو في محاذاة مخرجي القاف والكاف، ولا الوسط الذي هو في محاذاة مخرج الجيم والشين والياء، بل هو أقرب إلى مقدم الفم، فبطل إذن معنى الأولية.

وأخذ بهذا ابن يالوشة (ـ ١٣١٤هـ)[٢]، وخالفه المارِغْني (ـ ١٣٤٩هـ)، وردّ الاستدلال بذكرها متأخرة عن القاف والكاف والجيم والشين والياء، قال: «لا دلالة فيه وإن استدل به بعضهم على ذلك، لجواز أن يكون ذكرهم للضاد متأخرة عن الأحرف المذكورة باعتبار منتهى مخرجها، فإنه متأخر عن مخارج الأحرف الخمسة، لا باعتبار مبدئه أيضًا، وما ذكرناه من أن أول مخرج الضاد أقصى الحافة هو ما صرح به غير واحد من الأئمة كالشاطبي، لكن بعد مخرج القاف كما يشهد بذلك النطق المستقيم»[٣].

وهذا هو الصواب، فيكون المراد بأول الحافة ما يحاذي وسط اللسان، وهذا ما نقله المرعشي (ـ ١١٥٠هـ) عن بعضهم من قوله: «وأول تلك الحافة مما يلي الحلق ما يحاذي وسط اللسان بُعيد مخرج الياء»[٤]، لكنه ليس بُعيد مخرج الياء، بل يحاذيه.

وظني أن سيبويه أراد بأول الحافة ما هو في مقابل أدناها الذي هو مخرج اللام، وأما أقصاها عند مخرج القاف والكاف فلا يحاذي الأضراس أصلًا.

---

(١) شرح الشافية للجاربردي ٣٣٦، وانظر شرح النقره كار ٢٣٧.

(٢) الفوائد المفهمة ٢٤.

(٣) النجوم الطوالع ٢٠٨.

(٤) جهد المقل ١٣٠.

* شَجْر الفم:

ويشهد لذلك وصفها بأنها شَجْرية، وذلك نسبةٌ إلى شَجْر الفم، ويُجمَع على أشجار وشُجور وشِجار.

وذكر اللغويون في معنى شجر الفم أقوالًا، منها ما لا يصح أن يكون مرادًا هنا، وذلك إذا كان شيئًا خارج الفم، وذلك قولهم: الشَّجْران: طرفا اللَّحْيَيْن اللذين يجمعهما الذَّقَن، ويقال لهما: الصَّبِيَّان[١]، وهو ما نُسب إلى الأصمعي من تفسير الشجر بأنه: مجتمع اللَّحْيَيْن[٢] عند العَنْفَقَة[٣]، وهي ما بين الذقن وطرف الشفة السفلى، كان عليها شعر أم لم يكن، وجاء بعبارة أخرى، وهي: أن الشَّجْر الذَّقَن بعينه حيث اشتجر طرفا اللحيين من أسفل[٤]. والقول الثاني أن الشجرين طرفا اللحيين المتصلان بالصدغين يتحركان عند المضغ، ويقال لهما: الرَّأْدَان[٥]. والثالث أن الشجر ملتقى اللِّهْزِمَتَيْن، واللِّهْزِمة عظم ناتئ في اللَّحْي تحت الحنك[٦]. والرابع أن الشجر هو الصامغ، وهو مؤخَّر الفم، وهما صامغان، وهما مجتمع الريق، ونُسب إلى أبي عبيدة[٧]. والخامس أنه ما بين اللَّحيين من اللحم من ظاهر وباطن. والسادس أنه هو الفم، وهذا قول أبي حاتم[٨].

---

(١) الجمهرة ٢/ ٧٧.

(٢) البارع ٦٠٦.

(٣) الفائق ٣/ ٧٠، والنهاية ٢/ ٤٤٦، واللسان ٦/ ٦٤، والتاج ٣/ ٢٩٣.

(٤) الجمهرة ٢/ ٧٧، ومعجم المقاييس ٣/ ٢٤٦، ومنال الطالب ٢/ ٥٧٦، والقاموس ٢/ ٥٨.

(٥) الجمهرة ٢/ ٧٧.

(٦) البارع ٦٠٦، والمحكم ٧/ ١٧٣، والقاموس ٢/ ٥٨.

(٧) البارع ٦٠٦، والمخصص ١/ ١٣٩ ـ ١٤٠، والمحكم ٧/ ١٧٣، والقاموس ٢/ ٥٨.

(٨) البارع ٦٠٦.

وما يصح أن يكون مرادًا هنا أنه مَفْرِجُ الفم[١]، أي: مَفْتَحُه[٢]، أو ما بين اللَّحْيَيْن، وهذا قول أبي عمرو[٣]، أو ما انفتح من انطباق الفم، وهذا قول أبي عبيدة[٤]، أو ما بين أعالي اللحيين إلى أسفلهما[٥]، وهذا كله شيء واحد يفسر بعضه بعضًا، وهو يداني وسط اللسان، وهو ما يقابل طرفه، على ما سيأتي عن أبي حيان، إن شاء الله.

ووصْفُ الضاد بأنها شَجْرية في كتاب العين المنسوب إلى الخليل (ـ ١٧٠هـ)، قال: «ثم الجيم والشين والضاد في حيز واحد... والجيم والشين والضاد شَجْرية، لأن مبدأها من شجْر الفم»[٦]. فجمَعها مع الجيم والشين، وهما من وسط اللسان. فهل يكون معناه أنها من الحافة مما يحاذي الوسط؟ أو يكون المراد الوسط نفسه؟

والأول صريح كلام المبرد (ـ ٢٨٥هـ) بعبارة واضحة، قال: «ثم أول مخارج الفم مما يلي الحلق مخرج القاف، ويتلو ذلك مخرج الكاف، وبعدها مخرج الشين، ويليها مخرج الجيم، ويعارضها الضاد، ومخرجها من الشِّدْق، فبعض الناس تجري له في الأيمن، وبعضهم تجري له في الأيسر»[٧]، فجعلها مع الجيم معارضة لها من الحافة.

---

(١) العين ٦/ ٣٢، والتهذيب ١٠/ ٥٣٢، ومعجم المقاييس ٣/ ٢٤٦، والمخصص ١/ ١٣٩ ـ ١٤٠، والمحكم ٧/ ١٧٣، وأساس البلاغة ٢٢٩، والقاموس ٢/ ٥٨، وتصحف في المخصص والقاموس إلى مخرج، نبه عليه صاحب التاج ٣/ ٢٩٣.

(٢) أساس البلاغة ٢٢٩.

(٣) ديوان الأدب ١/ ١٠٨، والصحاح ٢/ ٦٩٤، والمحكم ٧/ ١٧٣، واللسان ٦/ ٦٤، والقاموس ٢/ ٥٨، والتاج ٣/ ٢٩٣.

(٤) البارع ٦٠٦، والمخصص ١/ ١٣٩ ـ ١٤٠، والمحكم ٧/ ١٧٣.

(٥) البارع ٦٠٦، والقاموس ٢/ ٥٨.

(٦) العين ١/ ٥٨.

(٧) المقتضب ١/ ١٩٢.

وذكر ابن دريد (ـ ٣٢١هـ) الوسط مع الحافة ـ والعين مأخذه ـ قال: «ثم الضاد من وسط اللسان مما يليه إلى الحافة اليمنى»[1]، وإن تكن التعدية بـ «إلى» مُلْبِسَة، وكأنها محرفة عن «من».

وذم ابن جني (ـ ٣٩٢هـ) ذكر مخارج الحروف في العين، قال: «فأما ترتيبها في كتاب العين ففيه خَطَل واضطراب ومخالفة لما قدمناه آنفًا مما رتبه سيبويه وتلاه أصحابه عليه، وهو الصواب الذي يشهد التأمل له بصحته»[2].

وقال ابن سُهيل (ـ بعد ٤٢٠هـ): «مخرج الضاد من الشدق بوسط اللسان، فبعض الناس يجري له في الأيمن، وبعضهم يجري له في الأيسر»[3]، فذكر الوسط مع الشدق، وهو يفيد أن المخرج الحافة عند وسط اللسان.

وقال الزمخشري (ـ ٥٣٨هـ): «وهي أحد الأحرف الشَّجْرية أخت الجيم والشين»[4]، هذا مع ذكره خروجها من الحافة على ما ذكر سيبويه، وهو يشبه ما في المقتضب.

وكأنّ ابن يعيش (ـ ٦٤٣هـ) جمع ما في العين والمقتضب، أو أخذ بما في الكشاف، فجعل الضاد من حيز الجيم والشين، وزاد الياء، وذكر الحافة، قال: «والضاد من حيز الجيم والشين والياء، ولها حيز واحد، لأنها تقرب من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس»[5]، هذا مع أن أصله المفصل مشى على وصف سيبويه. ولا يتضح معنى قوله: «تقرب من أول حافة اللسان».

---

(١) الجمهرة ١/ ٨.

(٢) سر الصناعة ١/ ٤٥، وانظر الموضح ٨٠.

(٣) الضاد والظاء ١٣.

(٤) الكشاف ٤/ ٧١٣.

(٥) شرح المفصل ١٠/ ١٢٥.

وجعل أبو حيان (ـ٧٤٥هـ) ما في العين مخالفًا لما ذكر سيبويه، وهو أحد تفسيرين له، كما سلف أوّلاً، قال: «وهي من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس... خلافًا للخليل في زعمه أنها شَجْرية من مخرج الجيم والشين»[(١)]. ونقل عنه السيوطي: «والضاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم، وذهب الخليل إلى أن الضاد شَجْرية من مخرج الجيم والشين، فعلى هذا يَشْرَكها غيرها فيه، ومعنى شَجْرية: خارجة من شَجْر الحنك، وهو ما يقابل طرف اللسان، وقال الخليل: الشَّجْر: مفرِج الفم، أي منفتَحه، وقال غيره: وهو مجتمع اللحيين عند العَنْفَقَة»[(٢)].

وتفسير ابن الجزري (ـ ٨٣٣هـ) كتفسير أبي حيان، قال: «وقال الخليل: إنها أيضًا شجرية، يعني من مخرج الثلاثة قبلها، والشجر [عنده][(٣)]: مَفْرِج الفم، أي: مَفْتَحُه، وقال غير الخليل: وهو مجمع اللحيين، فلذلك لم تكن الضاد منه»[(٤)]. ونفْيُ أن تكون الضاد من الشجر على معنى الشجر المذكور عن الخليل، كما قال: «يعني من مخرج الثلاثة قبلها»، أي: الجيم والشين والياء، لا على معناه عند غيره، لأن مجمع اللحيين خارج الفم، كما سلف.

وهذا ما فهمه القَسْطَلّاني (ـ ٩٢٣هـ) من كلام ابن الجزري، قال: «ونقل ابن الجزري كغيره عن الخليل أن الضاد شَجْرية كالثلاثة قبلها، ورده بما تقدم من تعريف الشَّجْر»[(٥)].

---

(١) ارتشاف الضرَب ١/ ٩.

(٢) همع الهوامع ٦/ ٢٩٢.

(٣) الأصل: عند. وهي على الصواب في نشرة الشنقيطي ٣/ ٥٣١.

(٤) النشر ١/ ٢٠٠.

(٥) لطائف الإشارات ١/ ١٩٢.

وناقشه ابن غانم (ـ ١٠٠٤هـ) بحمل وصفها بالشجرية على ما لا ينافي أنها من الحافة، أي هي من الحافة مما يحاذي وسط اللسان، كما سلف عن المبرد، وبحمل رد ابن الجزري لكونها كذلك على تفسير الشَّجْر الذي نسبه إلى غير الخليل، وهو ما ذكرت أنه لا يصح الحمل عليه، قال: «ذكر الشيخ شهاب الدين القَسْطَلَّاني في لطائف الإشارات أن ابن الجزري رد كونها شجرية بما تقدم من تعريف الشَّجْر، وفيه مناقشة، وهي أن الظاهر من كلامه أن ابن الجزري رد كونها شَجْرية مطلقًا بالتفسيرين المذكورين سابقًا في كلامه، وليس كذلك، بل الظاهر أن ابن الجزري فرع على التفسير الثاني للشَّجْر المنقول عن غير الخليل كونها ليست شَجْرية عنده، أما على التفسير الأول المنقول عن الخليل فهي شَجْرية، أي خارجة من شَجْر الفم، أي: مَفْتَحه، وهو وسط اللسان، فإنها تخرج مما يقابل وسطه من حافته... بل لو أراد ابن الجزري في الرد مطلقًا يُنقل البحث إليه. فإن قيل: ليس الحافة مما يصدق عليه الشَّجْر، بل هو مخصوص بوسط اللسان ـ قلت: أوّلًا لا نسلِّم ذلك، ولئن سُلِّم فلا يلزم من تسميتها شَجْرية أن تخرج من نفس الشَّجْر، بل يكفي خروجها مما يقابله ويقرب منه، وما قارب الشيء يُعطَى حكمه، وقد راعوا التغليب في مثل ذلك، ألا تراهم سموا ستة أحرف ذَوْلَقيَّة، قيل: لأنها تخرج من ذَلَق اللسان، والخارج منه ثلاثة أحرف فقط، والثلاثة الباقية لا عمل للسان فيها، بل هي شفهية، وهي الباء والفاء والميم»[١].

وهذا الخلاف سببه اضطراب ما في كتاب العين وعدم اتضاحه، كما ذكر ابن جني فيما سلف.

---

(١) بغية المرتاد ١٤و.

(٣) المبحث الثالث: في الأضراس

تحدث الضاد بالتقاء أوسط حافة اللسان بالأضراس، والأضراس ضَرْبٌ من الأسنان. وفي الفم اثنتان وثلاثون سنًّا:

ـ أربع ثنايا، ثِنْتان من فوق، وثِنْتان من أسفل، والواحدة ثَنِيَّة.

ـ يليهن أربع رَبَاعِيَات، ثنتان من فوق، وثنتان من أسفل، في كل جانب رَبَاعِيَة.

ـ يليهن أربعة أنياب، اثنان من فوق، واثنان من أسفل، في كل جانب ناب.

ـ يليهن أربع ضواحك، ثنتان من فوق، وثنتان من أسفل، في كل جانب ضاحكة[١].

ـ يليهن الطواحن، وهي اثنتا عشرة طاحنة، ست من فوق، وست من أسفل، في كل جانب ثلاث، وتسمى الأرحاء، والواحدة رَحًى.

ـ يليها أربعة نواجذ، اثنان من فوق، واثنان من أسفل، في كل جانب ناجذ، وهن أقصى الأسنان، وآخرها نباتًا، ويسمين أسنان العقل والحُلُم.

والأضراس هي الضواحك والطواحن والنواجذ، فهي عشرون ضرسًا، عشرة من فوق، وعشرة من أسفل، في كل جانب خمسة[٢].

والمراد في حدوث الضاد الأضراس العليا[٣].

---

(١) ويذكّر فيقال: الضاحك. المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٣١.

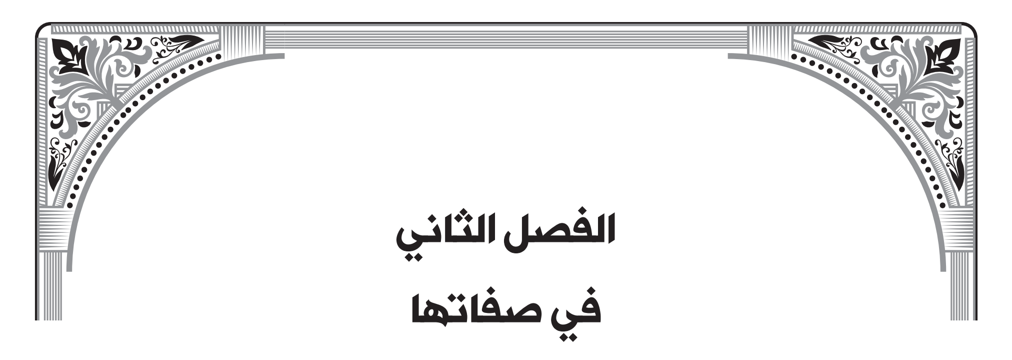
(٢) التلخيص ١/ ٤٣، وفقه اللغة ١/ ١٧١، والمخصص ١/ ١٤٦، والفائق ٢/ ١٧، والمصباح المنير ١١١.

(٣) شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٢، والمنح الفكرية ١٢، والمقدمة البقرية ٣٥، وجهد المقل ١٣٠، ونهاية القول ٣٤، والنجوم الطوالع ٢٠٧.

والمراد جانب الأضراس من الداخل، لا أطرافها من أسفل، وإلا لبيَّنوا ذلك كما بينوه في الظاء والذال والثاء، فقالوا: من طرف اللسان ومن أطراف الثنايا، وفي الفاء، فقالوا: من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلَى[١]. ولا يتحقق معنى الاستطالة إلا بأن يكون المراد جانب الأضراس من الداخل، كما سيأتي في الصفات، إن شاء الله.

* * *

(١) انظر الكتاب ٢/ ٤٠٥.



الفصل الثاني
في صفاتها

صفة الحرف حالة خروجه وكيفيتها، وذكروا للضاد سبع صفات: الجهر، والرخاوة، والاستعلاء، والإطباق، والتفشي، والنفخ، والاستطالة[1].

(١) المبحث الأول: في الصفات التي يَشْرَكُها فيها غيرُها

*** الجهر:**

فمنها الجهر، والمجهور من الحروف في تعريف سيبويه وتبعه من بعده: «حرف أُشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفَس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت»، والمهموس: «حرف ضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس»[2].

وتوضيحه في كلام المتأخرين أن المهموس الذي يجري معه النفَس لضعف الاعتماد على مخرجه، والمجهور الذي لا يجري معه النفس لقوة الاعتماد على مخرجه.

ويمكن فهمه بأن المهموس ليس إلا نفَسًا تعترضه أعضاء النطق فيحدث في مكان الاعتراض، وأما المجهور فلا يجري النفس معه حتى يجري الصوت.

---

(١) تركت صفة الإصمات ـ وضدها الذَّلاَقة ـ لأنهما لا صلة لهما بالنطق، وهما من مباحث علم اللغة.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٤٠٥.

ويؤيد هذا التفسير أنه ذكر في موضع آخر أن المجهور يخرج بصوت الصدر، والمهموس يخرج مع التنفس لا صوت الصدر[١].

وجاء واضحًا في قول الرضي: «قيل: والمجهورة تخرج أصواتها من الصدر، والمهموسة تخرج أصواتها من مخارجها من الفم»[٢].

وهذا ما صار بيّنًا حديثًا من أن من الحروف ما يهتز معه وترا الصوت في الحَنْجَرة، وهو المجهور، وما لا يهتز معه الوتران، وهو المهموس[٣].

والحروف المجهورة تسعة عشر، جمعت في قول بعضهم: «زاد ظبيٌ غَنِجٌ لي ضمورًا إذ قطع»[٤].

ومن الحروف المجهورة الضاد، فهي تحدث باهتزاز وتري الصوت في الحَنْجَرة عند التقاء حافَة اللسان بالأضراس، أي يحدث لها صوت في الحَنْجَرة، أو بكلام سيبويه: تخرج بصوت الصدر.

*** الرخاوة:**

ومنها الرخاوة. والحروف من قِبَل حبس عضوي النطق للصوت معها ثلاثة أقسام:

١ ـ شديد: وهو ما احتبس عنده الصوت أن يجري، من أجل إغلاق مخرجه، ويسميه المحْدَثون: الانفجاري، لأنه يُفتح فجأة بعد إغلاقه.

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٨٤.

(٢) شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٨.

(٣) انظر مثلًا: المدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب، ص٣٦.

(٤) التمهيد للعطار ٢٨٠، وكُررت فيه الياء مرتين، وفيه القاف والطاء، وهو على رأي القدماء في أنهما مجهوران، وهما مهموسان، وانظر ما كتبتُه على الجزرية.

٢ ـ ورِخْـو: وهـو مـا جـرى معـه الصـوت، مـن أجل اقتـراب عضـوي النطق عنـده بـلا التصاق، ويسـميه المحْدَثـون: الاحتكاكـي، لإحداث النفَـس صوتًا عند مـروره بمخرجه.

٣ ـ ومتوسط: وهو ما كان بين الحالين، إذ يُغلَق المخرج ويجد النفَس والصوت عنده مَسْرَبًا ينسَلّ منه.

والحروف الرِّخْوة ثلاثة عشر جمعتُها في أوائل كَلِم هذا البيت من الطويل:

ثـــوَى زيـــنُ سلمـــى في صمـــيم ضميـره
هـوَى خَـبْلِ ظَـامٍ حيـنَ شـوقًا غـوَى ذوَى

ومن الحروف الرخوة الضاد[1]، فعندها لا يحبِس العضوان ـ وهما حافة اللسان والأضراس ـ الصوت، بل يجري الصوت ولا ينقطع، فهي مثل الظاء في ذلك. وقال مكي: «فلا بد للقارئ المجوِّد أن يلفظ بالضاد مفخمة مستعلية منطبقة مستطيلة، فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط حافة اللسان بما يليه من الأضراس عند اللفظ بها»[2]، وما خروج الريح إلا الرخاوة.

❊ الاستعلاء:

ومنها الاستعلاء، وهو ارتفاع أقصى اللسان[3]، والحروف المستعلية سبعة جُمِعتْ في قولهم: «خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ»[4]، ومنها الضاد، فعندها يرتفع أقصى اللسان

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٦.

(٢) الرعاية ١٥٨.

(٣) جهد المقل ١٥١.

(٤) التحديد ١٠٨. و(خُصّ): بيت من قصب، و(ضَغْط): ضِيق، و(قِظْ): أمر من قاظ يقيظ بالمكان، أي: أقم به زمن القيظ، وجعل ابن ناظم الجزرية وملا القارئ معناه: أقم زمن الصيف في خص ضيّق

إلى جهة الحنك الأعلى، فيحدث لها تفخيمًا، أي غِلَظًا في الصوت، فيمتلئ الفم بصداها[١]. وغير المستعلية يقال لها: المـُسْتَفِلة أو المنخفِضة.

*** الإطباق:**

ومنها الإطباق، وهو ارتفاع وسط اللسان مع أقصاه إلى جهة الحنك الأعلى[٢]، والأحرف المطبَقة: الصاد والضاد والطاء والظاء، وهن بعض أحرف الاستعلاء، فالإطباق استعلاء وزيادة، ولذلك كان في أحرف الإطباق تفخيم زائد. والطاء أشدهن إطباقًا، والظاء أقلهن، والصاد والضاد متوسطتان[٣]. وغير المطبَق يقال له: المنفتِح. والإطباق هو الذي بَيَّنَ الصاد من السين، والظاء من الذال، والطاء من الدال، على رأي القدماء في أن الطاء مجهورة، أو الطاء من التاء على أنها مهموسة، وأما الضاد فلا نظير منفتحًا لها، وفي هذا قال سيبويه: «ولولا الإطباق لصارت الطاء دالًا، والصاد سينًا، والظاء ذالًا، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها»[٤].

*** التَّفَشِّي:**

ومنها التَّفَشِّي، وهو كثرة خروج النفَس وانتشاره[٥]، وأكثر ما يظهر ذلك في

(شرح الطيبة ٣٢ والمنح الفكرية ١٧)، ولا أظن من جمعه أول مرة قصد هذا، وهو الإمام الداني، فيما أظن، قال: ضَغَطَ خَصَّ قِظْ، وكأنها أفعال، ماضيان وأمر، ثم قال الإمام الشاطبي: وقِظْ خُصَّ ضَغْطٍ.

(١) جهد المقل ١٥٣.

(٢) جهد المقل ١٥٢.

(٣) الرعاية ٩٨.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٦.

(٥) الرعاية ١٠٩.

الشين، فوُصفت به[١]، ووصفت به الضاد[٢]، ووصفت به الثاء والفاء[٣]، وهذه كلها أحرف رخوة يجري معها الصوت، وأحرف مهموسة ـ ما خلا الضاد ـ فليست إلا نفَسًا، والشين أكثرها تفشيًا، ذلك أنها أوسع الحروف الرخوة مخرجًا، وسائرها إما من الحلق، وذلك الهاء والحاء والغين والخاء، فهي في غير الفم، وإما من أحرف الاستعلاء، وذلك الغين والخاء والصاد والظاء والضاد، فضاق مخرجها بارتفاع اللسان، وإما أحرف الصفير، وذلك السين والزاي والصاد، فضاق مخرجها بين طرف اللسان والثنايا، وإما من طرف اللسان، وذلك الثاء والذال، وإما من الشفة، وذلك الفاء. ويلي الشين في ذلك الضاد، لاتساع مخرجها بالاستطالة، كما سيأتي في بحثها، إن شاء الله. وقال الجَعْبَري: «والتحقيق أن الضاد انتشر بمخرجه، وذاك (أي الشين) بصوته»[٤].

*** النفخ:**

ذكر سيبويه حروفًا وصفها بأنها حروف مُشْرَبة، يريد أنها تُشرَب شيئًا في الوقف، وهي ثلاثة أنواع:

ـ أحرف القلقلة، يخرج معها صويت في الوقف[٥].

ـ وأحرف يخرج معها نحو النفخة، وهي الزاي والظاء والذال والضاد، قال:

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٢.

(٢) المقتضب ١/ ٢١٤، وانظر الرعاية ١٠٩ ـ ١١٠، والموضح ٩٦.

(٣) الرعاية ٢٠١، والتحديد ١١٠.

(٤) بغية المرتاد ٥و.

(٥) وبيَّن علماء التجويد أن القلقلة مع هذه الأحرف تكون في حال سكونها، وتكون في الوقف أبين، كما هو معروف.

«لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسلَّ آخره وقد فَتَر من بين الثنايا، لأنه يجد مَنْفَذًا، فتسمع نحو النفخة»[١]، يريد: هي أحرف مجهورة (لها صوت في الصدر)، رخوة (يجد الصوت منفذًا)، فتسمع في الوقف عليها جَرْي آخر الصوت وقد ضعف، وهي الأحرف التي اجتمع فيها الجهر والرخاوة ما خلا الغين.

ـ والحروف المهموسة يخرج معها في الوقف نفخ، قال: «لأنهن يخرجن مع التنفس لا صوت الصدر، وإنما تنسل معه»[٢]. وباقي الحروف لا تسمع معها في الوقف شيئًا.

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٤.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٨٤، وانظر سر الصناعة ١/ ٦٣، والممتع ٢/ ٦٧٥.

(٢) المبحث الثاني: في الاستطالة

(استطال) مبالغة من (طال)، ومعنى (طال) كان طويلًا، وقال الرضي: «يقال للضاد: طويل»[١]، فالمعنى اللغوي لاستطالة الضاد أنها طويلة، وهذا مجاز، لأنها ليست جسمًا، فالطول لمخرجها، فالضاد مستطيلة على معنى أن مخرجها طويل. وهذا ما تدل عليه النصوص.

فأما سيبويه (ـ ١٨٠هـ) فقال ـ وكلامه على الضاد الضعيفة، وهي من مخرج الصحيحة، كما سلف ويأتي، إن شاء الله ـ: «وهي أخف، لأنها من حافة اللسان، وأنها تخالط مُخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تخالط حروف اللسان، فسهل تحويلها إلى الأيسر، لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن، ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان، كما كانت كذلك في الأيمن»[٢].

فأما الخفة فقد سلف تفسيرها، وتراه يصفها بأنها تخالط مخرج غيرها، وذلك حروف اللسان، والمراد طرف اللسان، وإلا فالضاد أيضًا من اللسان، وهذه هي استطالتها، أن مخرجها يمتد إلى طرف اللسان.

وبيَّن في موضع آخر أن ما تخالطه هو اللام، وذلك في الكلام على ما تُدغم فيه لام المعرفة، وجعلها مع الشين، قال: «ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفًا، لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام، لكثرة لام المعرفة في الكلام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف، واللام من طرف اللسان، وهذه الحروف أحد عشر حرفًا، منها حروف

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٨٤.

طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان... واللذان خالطاها: الضاد والشين، لأن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بِمُخْرَج اللام، والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء»[١]. واللام من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه، ومعنى هذا أن آخر مخرج الضاد هو أول مخرج اللام، وسبب استطالتها عنده رخاوتها، وهي صفة ضعف.

وقال في موضع ثالث: «وقد تدغم الطاء والتاء والدال في الضاد، لأنها اتصلت بِمُخرَج اللام، وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان، ولم تقع من الثنيّة موضع الطاء لانحرافها، لأنك تضع للطاء لسانك بين الثنيتين، وهي مع ذلك مطبَقة، فلما قاربت الطاء فيما ذكرت لك أدغموها فيها»[٢]. وفي هذا بيان شاف لمعني استطالتها، ولموضع اللسان عند النطق بها، فأقصى الحافة يلاقي الأضراس، وأدناها يكون عند أصول الأسنان، أي: الرباعية والناب والضاحك، وذلك تحت مخرج اللام. وهو مع ذلك يخالط الثنية مخالطةً ما، تخالف مخالطة الطاء، وهذا ما يفيده قوله المذكور: «ولم تقع من الثنية موضع الطاء»، مع قوله بعدُ: «والإدغام في الضاد أقوى، لأنها قد خالطت باستطالتها الثنية»[٣].

وقال مكي (ـ ٤٣٧هـ): «الحرف المستطيل، وهو الضاد، سميت بذلك لأنها استطالت على الفم عند النطق بها، حتى اتصلت بمخرج اللام، وذلك لما اجتمع فيها من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء، فقويت بذلك واستطالت في الخروج من

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٦.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٢٠.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٢٠.

مخرجها حتى اتصلت باللام، لقرب مخرج اللام من مخرجها»[١]، وسبب استطالتها عنده صفات القوة فيها، من الجهر والاستعلاء والإطباق، وهو غير ما فسر به سيبويه.

وأتى الداني (ـ ٤٤٤هـ) بكلام سيبويه، فقال: «والمستطيل حرف واحد، وهو الضاد، استطالت في الفم لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام»[٢].

وجمع عبد الوهاب القرطبي (ـ ٤٦١هـ) بين التفشي الاستطالة، فقال: «والضاد تتفشى حتى تتصل بمخرج اللام، ولذلك سميت الحرف المستطيل، لأنها استطالت من موضعها حتى خالطت بالإطباق الذي فيها الطاء والظاء والصاد»[٣]، وقد أشرت إلى هذا فيما سلف، وتفسيره الاستطالة من بعد بمخالطة باقي أحرف الإطباق كأنه أَخْذٌ بعموم قول سيبويه: «حروف اللسان»، وسبب استطالتها عنده إطباقها.

وقال ابن الطحَّان (ـ ٥٦١هـ): «والاستطالة تمدُّد عند نبات الضاد للجهر والاستعلاء وتمكنها من أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه، فاستطالت بذلك، فلحقت مخرج اللام»[٤].

وبيَّن الرضي (ـ ٦٨٨هـ) أن امتدادها ليس إلى مخرج اللام كله، ولكن إلى أوله، فقال: «ويقال للضاد: طويل، لأنه من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة، أي إلى أول مخرج اللام، فاستغرق أكثر الحافة»[٥].

---

(١) الرعاية ١٠٩، وانظر كنز المعاني ٦٣٩، وإبراز المعاني ٧٤٤ و٧٥٤، والتمهيد لابن الجزري ٩٦، والنشر ١/ ٢٠٥.

(٢) التحديد ١١٠.

(٣) الموضح ٩٦.

(٤) مرشد القارئ ٣١.

(٥) شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

وعن الجعبري (ـ ٧٣٢هـ) أن الاستطالة الامتداد من أول حافة اللسان إلى آخرها[1]. وعنه أخذ ابن أم قاسم (ـ ٧٤٩هـ)، قال: «ومعنى الاستطالة امتداد صوته من أول حافة اللسان إلى آخرها حتى يتصل بمخرج اللام»[2].

ونقلوا عن الجعبري تفريقًا بين المستطيل والممدود ـ إذ كان معناهما اللغوي واحدًا ـ بأن المستطيل جرى في مخرجه، والممدود جرى في نفسه[3]، ومعناه أن المستطيل ممتد في المخرج، فالضاد تمتد من أول حافة اللسان إلى آخرها، كما قال الجعبري نفسه، وأن الممدود جرى في صوته المسموع، أي مدة زمنه.

وقد وضحه البقري (ـ ١١١١هـ) بقوله: «والفرق بين الاستطالة والمد أن الاستطالة امتداد الحرف في مخرجه، والمد امتداد الصوت من غير اختصاص بالمخرج» [4].

وأظن المرعشي (ـ ١١٥٠هـ) قد جاوز الصواب وأبعد في تفسير الفرق الذي ذكره الجعبري، إذ جعل للضاد امتدادًا وجريانًا في الصوت كالمد، وإن لم يبلغ قدر ألف، ولكنه يقرب منه على رأيه، في كلام طويل، لا يصح، ولم يسبقه إليه أحد[5]، فالضاد لا تباين سائر الحروف الرخوة في زمن النطق بها، وما استطالتها إلا طول مخرجها.

---

(١) بغية المرتاد ٤ظ، وانظر الطرازات المعلمة ١٢٦، والمنح الفكرية ٢٩ و٣٨، وجهد المقل ١٥٩، ونهاية القول ٥٨.

(٢) شرح الواضحة ٦٢ظ.

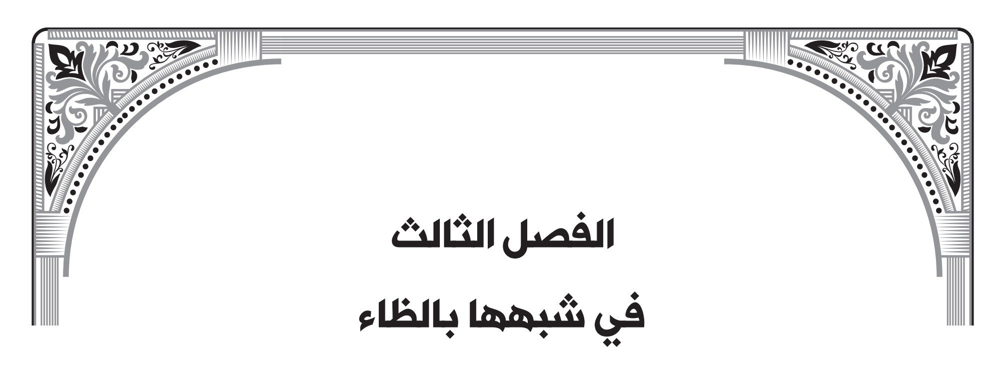
(٣) الحواشي المفهمة ١٨و، والطرازات المعلمة ١٢٦، والدقائق المحكمة ٢٩، وبغية المرتاد ٣و والمنح الفكرية ٢٩، وجهد المقل ١٥٩، ونهاية القول ٥٨.

(٤) المقدمة البقرية ٤٤.

(٥) جهد المقل ١٥٩ ـ ١٦٠، وكيفية أداء الضاد ١٨.

ولا أظن أن سبب طولها رخاوتُها أو صفات القوة فيها، كما قالوا، لأن هذه الصفات في غيرها من الحروف، ولكن هذه خصيصة لمخرجها، وهي تناسب وصفها بالتفشي، فالاستطالة والتفشي تعبيران عن امتداد مخرجها.

❋ ❋ ❋



الفصل الثالث

في شبهها بالظاء

*** الإكفاء:**

من شدة الشبه بين الضاد والظاء جمع الشاعر بينهما في قافية، على مذهب العرب في الإكفاء، وهو اختلاف الرويّ في الحروف المتشابهة[1]، قال الحماسي[2]:

إلى الله أشكو من خليل أَوَدُّه	ثلاثَ خصال كلُّها لي غائظُ[3]
فمنهن أَلَّا تجمعَ الدهرَ تَلْعَةٌ	بيوتًا لنا، يا تَلْعُ سيلُك غامضُ[4]
ومنهن أَلَّا أستطيعَ كلامَه	ولا وُدَّه حتى يزولَ عُوارضُ[5]

(١) ينظر مختصر القوافي ٣٠، والعمدة ١/ ٢٦٤، والوافي ٢١٦.

(٢) البُرْج بن مُسْهِر الطائي، من معمري الجاهلية. وانظر للشعر شروح ديوان الحماسة: للمرزوقي ٢/ ٦١٦، وللأعلم ١/ ٣٨٨، وللتبريزي ٢/ ٨٥ ـ ٨٦.

(٣) قاطعه عمُّه لحادثة مذكورة في شرح الأعلم، فقال هذا الشعر. يروى بالظاء من الغيظ، وهو الأقرب في المعنى، وبالضاد، من غاضه: أي نقضه، يقول: يتهضمني.

(٤) تجمع بالنصب، فأن ناصبة للمضارع، وبالرفع، فأن مخففة من الثقيلة، ومثله الأفعال التالية. والدهر: نصبٌ على الظرفية. وتلعة: ما أشرف من أرضٍ على الوادي. ويا تلع: مرخّم. وغامض: قليل، وهو دعاء، على معنى: كل مكان لا يجمعنا فلا حل به غيث، أو هو خبر، على معنى: خفيٌّ يأتي من حيث لا يُتّقَى، ضربه مثلًا لعداوات الأقارب.

(٥) عُوارض: جبل.

ومنـــهن ألَّا يَجمـعَ ُ الغَـزْوُ بـينـــنا وفي الغزو ما يُلْقَى العدوُّ المباغض[١]

يجوز أن يكون «غائظ» في البيت الأول بالظاء من الغيظ، فيكون إكفاء، وأن يكون «غائض» بالضاد، فأبدل الظاء ضادًا، وأن يكون من غاضه بمعنى نقصه[٢].

*** الكتب المؤلفة في الفرق:**

وقد أُلِّفَتْ كتب كثيرة في الفرق بين الضاد والظاء، ألفاظًا وأوصافًا، أحصى منها الدكتور رمضان عبد التواب ثلاثين كتابًا[٣]، وأوصلها الدكتور حاتم الضامن إلى نحو أربعين[٤]، وأوصلها الدكتور محمد جبار المعيبد إلى ثمانين[٥]. وما كثرة هذه التآليف في الفرق بينهما، وذكر الكلم التي بالظاء والتي بالضاد، إلا لتشابههما في السمع، والتباس إحداهما بأختها، وصعوبة الفرق بينهما.

ومن أقدم من ألف في ذلك الأصمعي (ـ ٢١٧هـ)، فله كتاب الضاد والظاء، على ما نَسب إليه بعضهم[٦].

وكان من أقدم الموجود من هذه الكتب كتاب الصاحب بن عباد (ـ ٣٨٥هـ)، قال في أوله: «كتاب الفرق بين الضاد والظاء المعجمتين، وتمييز بعضهما من بعض،

---

(١) ما يلقى: ما زائدة أو مصدرية. المعنى: في الغزو يُلقَى العدو فيُحتاج إلى الصديق، أو في الغزو نصاحب العدو نتقوّى به، فكيف الصديق؟ أو يُلقى: يُطّرح ويُترك فلا ينتفع به، ويروى: يَلقى، أي: يلقى خليلي العدوُّ فيحتاج إلى عوني. والبيت بعده يرجح المعنى الأول.

(٢) وانظر سر الصناعة ١/ ٢١٥، والظاء ١٨، وتاج العروس ٥/ ٦٥.

(٣) زينة الفضلاء (المقدمة) ٢٢ ـ ٣٥.

(٤) الاعتماد (المقدمة) ٦ ـ ١٢.

(٥) كتب الضاد والظاء ٥٧٥.

(٦) أسماء الكتب ٢٠٩.

ومعرفة تأليف أبنيتهما، إذ كانا حرفين اعتاص معرفتهما على عامة الكتاب، لتقارب أجناسهما في المسامع»[١].

ومما يؤكد التشابه في السمع بين الحرفين أن المؤلفين في هذا الباب يذكرون أن المراد التفرقة بينهما في الخط، وهذا يدل على أنهما تشابها جدًّا في اللفظ، حتى عسرت التفرقة بينهما فيه، فمن ذلك قول ابن سهيل (ـ بعد ٤٢٠هـ): «اقترحَ عليّ أن أجمع له ما يُكتب بالضاد، وما يكتب بالظاء»[٢]، وقول الزَّنْجاني (ـ ٤٧١هـ): «هذا باب معرفة ما يكتب بالضاد والظاء معًا، والفرق بينهما في الخط والهجاء، إذ كانا على بناء واحد، وصورة واحدة في اللفظ، ولكل واحد منهما معنى يخالف معنى صاحبه في كلام العرب، وكانا يشتبهان على من لا يعلم، فيظنهما لمعنى واحد، لا يَفرُق بينهما، ويضعهما في غير موضعهما، وإنما ينبغي للكاتب أن يعرف معنى كل واحد منهما، فيخالف بينهما في الخط، لاختلاف معناهما في اللفظ»[٣]، وقول الخَوْلاني (ـ كان حيًّا ٤٨٥): «فهذه جملة الكلمات التي تكتب بالظاء، وما عداهن يكتب بالضاد لا غير»[٤]. ومن هذه الكتب كتاب ابن فهد المكي (ـ ٨٨٥هـ): ما يكتب بالضاد والظاء مع اختلاف المعنى[٥].

*** ذكر القدماء للشَّبَه:**

وذكر هذا التشابه بين الحرفين بعد ما سلف عن الصاحب: مكي بن أبي طالب

---

(١) الفرق بين الضاد والظاء للصاحب ٣.

(٢) الضاد والظاء ١٣.

(٣) الفرق بين الظاء والضاد للزنجاني ٢٣.

(٤) حصر حرف الظاء ٢٢.

(٥) زينة الفضلاء (المقدمة) ٣٣.

(ـ ٤٣٧هـ) ـ وهو من أئمة القراءات، ومن قدماء من ألف في التجويد، وقد أطال في وصف الحروف، وبيان خصائصها، وما يقع الخطأ فيه عند نطقها ـ قال في الكلام على الضاد: «والضاد يشبه لفظها بلفظ الظاء، لأنها من حروف الإطباق، ومن الحروف المستعلية، ومن الحروف المجهورة، ولولا اختلاف المخرجين، وما في الضاد من الاستطالة ـ لكان لفظهما واحدًا، ولم يختلفا في السمع»[(١)].

وقال في موضع آخر في الكلام على الظاء: «والظاء حرف يشبه لفظه في السمع لفظ الضاد، لأنهما من حروف الإطباق، ومن الحروف المستعلية، ومن الحروف المجهورة، ولولا اختلاف المخرجين بينهما وزيادة الاستطالة التي في الضاد لكانت الظاء ضادًا»[(٢)].

وقد رد كما ترى هذا الشبه إلى اتفاقهما في الصفات، ولا يختلفان إلا في الاستطالة، وهي من خصائص الضاد، وفي المخرج. ولم يذكر اتفاقهما في الرخاوة، وهي من أعظم أسباب الشبه بينهما.

وذكر هذا الشبه ابن سنان الخفاجي الأديب (ـ ٤٦٦هـ)، حتى إن الأعراب على أيامه لا يكادون يفرُقون بينهما من شدة الشبه، قال: «... على حد تشابه الظاء والضاد في لغة العرب، فإن هذين الحرفين متقاربان، لأجل ذلك احتاج الناس إلى تصنيف الكتب في الفرق بينهما، ولم يتكلفوا ذلك في غيرهما من الحروف. فأما الأعراب فقلَّ من رأيت من فصحائهم اليوم من يفرُق بينهما في كلامه، وهذا يدلك على شدة التشابه، وقوة التماثل. ولست أقول هذا على وجه الاحتجاج بكلامهم، فإنهم اليوم محتاجون إلى اقتباس اللغة من الحضَر، وإصلاح المنطق بأهل المـَدَر،

---

(١) الرعاية ١٥٨.

(٢) الرعاية ١٩٤.

إلا أنهم قلما يتفق منهم العدول عن النطق بحرف من الكلام إلى حرف آخر إلا والشبه فيهما قوي»[١]. يشير بهذا إلى فساد ألسنة البادية في عصره.

*** اغتفار التفرقة في الصلاة:**

ومن شدة الشَبَه بينهما لم ير الرازي (ـ ٦٠٦هـ) التكليف بالتفرقة بينهما في الصلاة، وصحّح صلاة من يضع إحداهما مكان الأخرى، قال في تفسيره: «المختار عندنا أن اشتباه الضاد بالظاء لا يبطل الصلاة، ويدل [عليه][٢] أن المشابهة حاصلة بينهما جدًّا، والتمييز عَسِر، فوجب أن يسقط التكليف بالفرق... (وذكر أسباب التشابه) وإذا ثبت هذا فنقول: لو كان هذا الفرق معتبرًا لوقع السؤال عنه في زمن رسول الله ﷺ وفي أزمنة الصحابة، لا سيما عند دخول العجم في الإسلام، فلما لم يُنقَل وقوع السؤال عن هذه المسألة البتة ـ علمنا أن التمييز بين هذين الحرفين ليس في محل التكليف»[٣].

أقول: لا شك أن التكليف منوط بالقدرة، فلا يسقط إلا عند سقوطها، ولم ترتفع قدرة الناس جميعًا على الفصل بين الحرفين، فمن قدر على الصواب لم يحلَّ له غيره. ولهذا كان الأحسن القول بسقوط تحقيق الفرق بينهما عن العاجز، كما هو قول ابن تيمية (ـ ٦٨٢هـ) في فتاواه، قال: «فلا يصلَّى خلف الألثغ الذي يبدل حرفًا بحرف، إلا حرف الضاد إذا أخرجه من طرف اللسان، كما هو عادة كثير من الناس، فهذا فيه وجهان، منهم من قال: لا يصلَّى خلفه، ولا تصح صلاته في نفسه، لأنه أبدل حرفًا بحرف، لأن مخرج الضاد الشِّدْق، ومخرج الظاء طرف الأسنان،

---

(١) سر الفصاحة ٦٣.

(٢) الأصل: على.

(٣) تفسير الرازي ١/ ٦٢.

فإذا قال: ولا الظالين ـ كان معناه: ظل يفعل كذا. والوجه الثاني: تصح، وهذا أقرب، لأن الحرفين في السمع شيء واحد، وحِسُّ أحدهما من جنس حِسِّ الآخر، لتشابه المخرجين، والقارئ إنما يقصد الضلال المخالف للهُدَى، وهو الذي يفهمه المستمع، فأما المعنى المأخوذ من ظل فلا يخطر ببال أحد، وهذا بخلاف الحرفين المختلفين صوتًا ومخرجًا وسمعًا، كإبدال الراء بالغين، فإن هذا لا يحصل به مقصود القراءة»[١]. وقول تلميذه ابن كثير (ـ ٧٧٤هـ) في أول تفسيره، قال: «الصحيح من مذاهب العلماء أنه يغتفر الإخلال بتحرير ما بين الضاد والظاء، لقرب مخرجيهما، وذلك أن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، ومخرج الظاء من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ولأن كلًّا من الحرفين من الحروف المجهورة، ومن الحروف الرِّخْوة، ومن الحروف المطبَقة، فلهذا كله اغتفر استعمال أحدهما مكان الآخر لمن لا يميز ذلك»[٢].

*** ممن ذكر الشَبَه:**

وذكر هذا الشبه أيضًا ابن أم قاسم النحوي المقرئ (ـ ٧٤٩هـ) في شرح الواضحة في تجويد الفاتحة للجَعْبري (ـ ٧٣٢هـ) ونقل عنه في معناه بيتًا من نظمٍ له في التجويد، قال: «وشاركَ الظاءُ الضادَ في الاستعلاء والجهر والإطباق والتفخيم، ولم يشاركه في المخرج، ولمشاركته له في هذه الصفات اشتد شَبَهُه به، وعسُرت التفرقة بينهما، واحتيج إلى الرياضة التامة، وإلى اشتراكهما في أكثر الصفات أشار الناظم ـ رحمه الله ـ في قصيدة له في التجويد تسمى حدود الإتقان، فقال:

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٣٥٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم ١/ ٣٠.

والضـــاد واطـــا الظـــاء في أوصافـــه لا قربـــه، فتعـــسَّر اللفظـــان»[1].

وترى ابن أم قاسم لم يذكر الرخاوة أيضًا. ومعنى واطأ: وافق، خفَّفَ همزَه، ومعنى: لا قربه: أنه لا يقاربه في المخرج، يريد: اتفقا في الصفات، واختلفا في المخرج.

وقال الجعبري أيضًا في شرح الشاطبية: «ولفظها يضارع لفظ الظاء، لأنهما أكثر الحروف تناسبًا في الصفة»[2].

وقال ابن النجار (ـ ٨٧٠هـ): «واعلم أن الضاد يشتبه بلفظ الظاء المعجمة، وذلك لأن الظاء يشارك الضاد في أوصافه المذكورة غير الاستطالة، فلذلك اشتد شبهه به، وعسر التمييز بينهما، واحتاج القارئ في ذلك إلى الرياضة التامة»[3]. والعبارات الأخيرة من ابن أم قاسم، وقد سبقت.

*** استدلال ابن غانم:**

وألف ابن غانم المقدسي (ـ ١٠٠٤هـ) رسالة في إنكار نطق الضاد كالدال المفخمة والطاء المهملة على أهل القاهرة في زمانه ـ وسماها الضاد الطائية ـ وفي إثبات أن الضاد الصحيحة تشبه الظاء في السمع، وذكر فيها أدلة على ذلك، خلاصتها على ترتيبه لها:

١ ـ أن العلماء ألَّفوا في الفرق بينهما تآليف كثيرة، منظومة ومنثورة، مفردة وغير مفردة، قال: «فليت شعري لولا التشابه بينهما لفظًا والالتباس، حتى خفي

---

(١) شرح الواضحة ٦٢ظ.

(٢) بغية المرتاد ١١ظ.

(٣) غاية المراد ٢٦٧.

الفرق بينهما على كثير من الناس، لِمَ كان هذا الجم الغفير يتعبون القلم، ويسوّدون القرطاس؟!»[١].

٢ ـ وأن الضاد ليس في لسان الترك، كما ذكر أبو حيان في كتاب له في اللغة التركية، وهذا الذي ينطقونه كالدال المفخمة والطاء المهملة موجود في لسان الترك.

٣ ـ وأن الفقهاء ذكروا أحكام من يبدل الضاد ظاء، ولم يذكروا حكم من يبدلها بحرف غير الظاء، فلولا التشابه بينهما ما كانوا يفعلون ذلك.

٤ ـ وأن بعض العلماء وصفها بالتفشي، وهذا الذي ينطقونه لا تفشي فيه.

٥ ـ وأنهم ذكروا أن من صفاتها النفخ، ولا يتحقق ذلك إلا في الضاد الشبيهة بالظاء، أما الضاد الطائية فليس فيها هذه الصفة.

٦ ـ وأنهم ذكروا من صفاتها الاستطالة، وليس في الضاد الطائية الاستطالة.

٧ ـ وأنهم ذكروا من صفاتها الرخاوة، وهذا شديد الدلالة على المراد، فإنه لا رخاوة فيها إلا إذا كانت شبيهة بالظاء، أما الضاد الطائية فمَشُوبة بالدال المفخمة والطاء المهملة، وكل منهما حرف شديد، ومن عرف الشدة والرخاوة وجد ما ينطقونه متصفًا بالشدة.

٨ ـ وأنهم ذكروا أن الضاد صعبة على اللسان، ولا صعوبة في الضاد الطائية، بل هي في غاية السهولة.

٩ ـ وأن المخرج المذكور للضاد ليس إلا للضاد الشبيهة بالظاء المعجمة، لا للطائية، وإذا نطقت بالضاد الطائية لا تجد الصوت ينتهي إلا إلى طرف اللسان

---

(١) بغية المرتاد ٦و.

وأعلى الحنك، وهو مخرج الدال والطاء والتاء، ولم يذكر أحد أن مخرج الضاد من هذا المحل.

١٠ ـ وأن من أوصافها الشَّجْرية، ولا يتأتى ذلك إلا إذا كانت شبيهة بالظاء، فإن الضاد الطائية تخرج من طرف اللسان، لا من شَجْر الفم.

١١ ـ وأنهم قالوا: لولا الإطباق لصارت الطاء دالًا، والصاد سينًا، والظاء ذالًا، ولخرجت الضاد من الكلام، إذ لا يخرج من موضعها غيرها، وهذا خاص بالضاد الشبيهة بالظاء، أما الطائية فيخرج من مخرجها الأحرف الثلاثة النِّطْعية: الدال والطاء والتاء، فلو كانت الطائية عربية لقالوا: لولا الإطباق لصارت الضاد دالًا، بدل قولهم لخرجت من الكلام.

١٢ ـ وأن أهل مكة ومن والاهم من بلاد الحجاز التي هي محل العرب وموطنهم إنما ينطقون بالضاد شبيهة بالظاء المعجمة، ولا يُسمع من أحد منهم الضاد الطائية[1].

❊ من أسباب التشابه:

وقد ظهر لي أن التشابه بينهما مع اتفاقهما في كل الصفات سببه أيضًا التشابه في المخرج، فالظاء من طرف اللسان مع الثنيتين العُلْيَيَيْن، والضاد من حافته مع الأضراس، والحافة الطرف كذلك، فكلاهما من طرف اللسان مع ضرب من الأسنان، ويختلفان في الطرف الأدنى أو الجانب، وفي الثنايا أو الأضراس، فهما ليستا متفقتي المخرج، ولكنهما متشابهتا المخرج.

---

(١) بغية المرتاد ٥و ـ ١٠ظ.

ثم وجدت ابن غانم ذكر هذا، قال: «فإن قيل: إذا كانت بعيدة عنها في المخرج ولو باعتبار فما السر في تقاربهما لفظًا، وتشابههما سمعًا؟ فإن للبعد في المخرج مدخلًا في البعد في اللفظ ـ قلت: ظهر لي بفضل الله الجليل، ما لعله يروي الغليل، ويشفي العليل، وهو أن تشابه المخرجين ـ وإن كانا بعيدين ـ سبب لتشابه لفظي الحرفين، فإن مخرج الظاء من طرف اللسان وأطراف الأسنان، ومخرج الضاد من حافة اللسان وما يليه من الأضراس التي هي من جنس الأسنان، ولا يخفى أن بين طرف اللسان وحافته مشابهة من حيث إن كلًّا منهما نهاية مساحة جرم اللسان، فالطرف نهايته من حيث مقدَّم الفم، والحافة نهايته من جهة يسار الفم أو يمينه، فمخرج كل من الظاء والضاد نهاية اللسان وبعض الأسنان، فلا جرم تشابه منهما اللفظان»[(١)].

* **قول الـمَرْعَشي:**

وأنكر المرعشي (ـ ١١٥٠هـ) مثل ابن غانم نطقَ أهل عصره لها كالطاء، وبيَّن أن الضاد الصحيحة مشبهة في السمع للظاء، قال: «فإن لفظت بالضاد المعجمة بأن جعلت مخرجها حافة اللسان مع ما يليها من الأضراس، بدون إكمال حصر الصوت، وأعطيت لها الإطباق والتفخيم الوَسَطين، والرخاوة والجهر والاستطالة والتفشي القليل، فهذا هو الحق المؤيَّد بكلمات الأئمة في كتبهم، ويشبه صوتها حينئذ صوت الظاء المعجمة بالضرورة»[(٢)]. وأشار بترك إكمال حصر الصوت إلى الرخاوة. وقال في موضع آخر: «وغاية ما يمكن أن يقال: الضاد شابهت الظاء

---

(١) بغية المرتاد ١٤ظ.

(٢) جهد المقل ١٧٢، وانظر كيفية أداء الضاد ٢٣.

المعجمة في التلفظ، وشاركتها في جميع الصفات، إلا المخرج والاستطالة»[١]، وقال في رسالته في الضاد: «وبالجملة أن الضاد المعجمة أشبه بالظاء المعجمة»[٢].

❋ رأي الشيخ رشيد رضا:

وما قرره المرعشي هو عين ما قرره الشيخ محمد رشيد رضا (ـ ١٣٥٤ =١٩٣٥هـ)، من إنكار نطقها كالطاء، وتصويب أنها مشبهة للظاء في السمع، قال بعد أن نقل كلام ابن كثير السابق: «إن أكثر أهل الأمصار العربية قد أرادوا الفرار من جعل الضاد ظاءً كما يفعل الترك وغيرهم من الأعاجم، فجعلوها أقرب إلى الطاء منها إلى الضاد، حتى القراء المجودون منهم، إلا أهل العراق وأهل تونس، فهم على ما نعلم أفصح أهل الأمصار نطقًا بالضاد، وإننا نجد أعراب الشام وما حولها ينطقون بالضاد فيحسبها السامع ظاء، لشدة قربها منها، وشبهها بها. وهذا هو المحفوظ عن فصحاء العرب الأولين، حتى اشتبه نقلة العربية عنهم في مفردات كثيرة قالوا: إنها سمعت بالحرفين، وجمعها بعضهم في مصنف مستقل، والأشبه أنه قد اشتبه عليهم أداؤها منهم، فلم يفرقوا، والفرق ظاهر، ولكنه غير بعيد»[٣]. والحق أن ما ذكروا أنه يكون بالحرفين على معنى واحد قليل، حتى ذكر بعضهم له لفظتين[٤]، ولكنهم يذكرون ما يكون بالضاد والظاء والمعنى مختلف، أو يذكرون ما هو بالظاء في القرآن أو في غيره ليُعرف أن غيره بالضاد، أو العكس.

---

(١) جهد المقل ١٦١.

(٢) كيفية أداء الضاد ٢٤.

(٣) تفسير المنار ١/ ١٠٠.

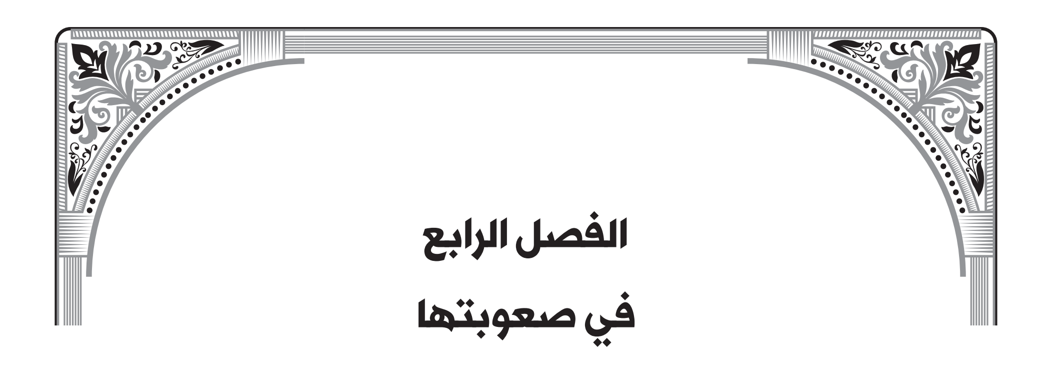
(٤) معرفة الضاد والظاء ٤٦.

ثم نقل كلام الزمخشري الذي سبق بعضه في أول هذا البحث، وفيه قوله: «وإتقان الفصل بين الضاد والظاء واجب، ومعرفة مخرجيهما مما لابد منه للقارئ، فإن أكثر العجم لا يفرقون بين الحرفين، وإن فرقوا ففرقًا غير صواب، وبينهما بون بعيد... (وبيَّن المخرجين، وذكر قصة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه) ولو استوى الحرفان لما ثبت في هذه الكلمة ﴿بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] قراءتان اثنتان، واختلاف بين جبلين من جبال العلم والقراءة (ابن مسعود وأبي، رضي الله عنهما)، ولما اختلف المعنى والاشتقاق والتركيب»[1]، وتعقب الشيخ رشيد رضا كلام الزمخشري بقوله: «صدق أبو القاسم الزمخشري في تحقيقه هذا كله إلا قوله: إن البون بين الحرفين بعيد، فالفرق ثابت، ولكنه قريب، وهو يحصل بإخراج طرف اللسان بالظاء من بين الثنايا كأختيه الثاء والذال»[2]. وأظن أن مقصد الزمخشري أن بينهما بونًا في المخرج، وأما وقعهما على السمع فلا ينكر أحد من المحققين أنه متشابه، ويصح فيه ما قال الشيخ رشيد رضا ـ رحمه الله ـ من أن بينهما فرقًا، ولكنه قريب.

***

(١) الكشاف ٤/ ٧١٣.

(٢) تفسير المنار ١/ ١٠١.



الفصل الرابع
في صعوبتها

قد أجمع جاهبذة التجويد، ونُقّاد الحروف، على صعوبة النطق بالضاد الصحيحة. وقد أشار سيبويه (ـ ١٨٠هـ) إلى طرف من سبب هذه الصعوبة، فقال: «لأنك جمعت في الضاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه»[١]، فسبب صعوبتها ميل اللسان إلى أحد الجانبين، وهذا معاند للإطباق الذي هو ارتفاع اللسان وانطباقه على الحنك الأعلى.

وكان من أقدم من ذكر صعوبتها مكي (ـ ٤٣٧هـ)، قال: «ولا بد له (للقارئ) من التحفظ بلفظ الضاد حيث وقعت، فهو أمر يقصر فيه أكثر من رأيت من القراء والأئمة، لصعوبة من لم يدرب فيه... والضاد أصعب الحروف تكلُّفًا في المخرج، وأشدها صعوبة على اللافظ، فمتى لم يتكلف القارئ إخراجها على حقها أتى بغير لفظها، وأخل بقراءته، ومن تكلف ذلك وتمادى عليه صار له التجويد بلفظها عادة وطبعًا وسجية»[٢].

فهو صعب على القراء والأئمة، يقصرون فيه، فضلًا عن غيرهم، ولكنه بالدُّرْبة والرياضة يُسلس القياد، ويصير ملكة وطبعًا، ككل فنون التجويد.

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٤.

(٢) الرعاية ١٥٨.

وقال الإمام الداني (ـ ٤٤٤هـ) في أرجوزته في مخارج الحروف:

والضاد تنفرد عن سواها   بحافة اللسان من أقصاها
إلى الذي يلي من الأضراسِ   وقلّ من يُحْكِمُها في النّاسِ[1]

وقال العطار (ـ ٥٦٩هـ): «وهو عسر المخرج»[2].

وقال السخاوي (ـ ٦٤٣هـ) في قصيدته في التجويد المسماة عمدة المفيد:

والضاد عالٍ مستطيلٌ مطبَقٌ   جَهِرٌ، يَكِلُّ لديه كلُّ لسان
حاشا لسانٍ بالفصاحة قيِّمٍ   ذَرِبٍ لأحكام الحروف مُعان
كم رامه قومٌ فما أبدوا سوى   لامٍ مفخَّمةٍ بلا عرفان[3]

فذكر صفاتها، وأن كل لسان يَكِلُّ ـ أي يضعف ويقصّر ـ عنده، ثم استثنى أهل الدُّرْبة والعناية بالألفاظ، والمعاناة للتجويد، وهذا يدل على كثرة المقصِّرين فيها، ومن هؤلاء المقصرين من يريد تصحيحه، ويتكلف تحقيق لفظه، بلا معرفة لحقيقة مخرجه وصفته، فلا يأتي إلا بلام مفخمة، من أجل اشتراك الضاد واللام في الحافة، واستطالة الضاد إلى مخرج اللام.

ونقل السيوطي عن أبي حيان (ـ ٧٤٥هـ): «والضاد أصعب الحروف في النطق»[4].

وذكر صعوبتها ابن الجزري (ـ ٨٣٣هـ)، فقال في التمهيد: «واعلم أن هذا

---

(١) مخارج الحروف ٧٤و.

(٢) التمهيد للعطار ٢٧٧.

(٣) جمال القراء ٢/ ٥٤٥.

(٤) همع الهوامع ٦/ ٢٨٨، وانظر لطائف الإشارات ١/ ١٩٢، وبغية المرتاد ٨ظ.

الحرف ليس من الحروف حرف يعسر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به»[١]، وقال في النشر: «وليس من الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلفة، وقل من يحسنه منهم»[٢].

ولكنه آيَسَ من إمكان النطق به مَنْ لم يكن له طبع يطاوعه فيه، فقال: «واعلم أن هذا الحرف خاصة إذا لم يقدر الشخص على إخراجه من مخرجه بطبعه لا يقدر عليه بكلفة ولا تعليم»[٣]. على أن النطق الصحيح يتأتي بالـمَرانة والرياضة، كما قال هو في المقدمة ناظمًا كلام الداني:

وليس بينه وبين تركه إلا رياضةُ امرئ بفكِّه[٤]

وقد سلف هذا المعنى قريبًا عن مكي في الضاد.

وقال الحديدي (ـ ٨٧٠هـ) تلميذ ابن الجزري: «فالضاد أصعب الحروف، وأشدها على اللسان»[٥].

وقال السفاقسي (ـ ١١١٨هـ): «وقد اتفقت كلمة العلماء فيما رأيت على أنه أعسر الحروف على اللسان، وليس فيها ما يعسر عليه مثله، وقلّ من يحسنه من سماسرة العلماء فضلاً عن غيرهم»[٦].

---

(١) التمهيد لابن الجزري ١٣٠.

(٢) النشر ١/ ٢١٩، وانظر المنح الفكرية ١٢.

(٣) التمهيد لابن الجزري ١٣١، وقد ألف هذا الكتاب في أيام حداثته.

(٤) كلام الداني في التحديد ٧٠، قال: «وليس بين التجويد وتركه، إلا رياضة من تدبّره بفكّه».

(٥) الطرازات المعلمة ٩٨.

(٦) تنبيه الغافلين ٨٣.

ثم قال مبيِّنًا أنه يجب رياضة اللسان بها، وأنه يمكن الوصول إلى تصحيحها، فتكون طبعًا في النطق بلا كُلْفة: «فيجب على القارئ أن يرُوض لسانه على النطق بها على الصواب حتى يصير له سجية لا يحتاج إلى كُلْفة، ويراعي وقت النطق بها جميعَ صفاتها، ومن لم يتكلف ذلك حتى يصير له طبعًا ـ أتى بها على غير وجهها، ودخل الخلل في قراءته»[١].

وقال ابن يالوشة (ـ ١٣١٤هـ): «واعلم أن الضاد من أعسر الحروف وأصعبها على اللسان، وقلَّ من يحسنها من الناس»، ثم أوصى المعلم ألا يتساهل على القارئ في نطقها صحيحة، فقال: «فينبغي للشيخ إذا قرأ عليه قارئ ونطق بالضاد على غير صواب أن يأمره بإعادة الكلمة المرة بعد المرة، حتى يتمرَّن على النطق بها على وجهها المطلوب»[٢].

وقال المارِغْني (ـ ١٣٤٩هـ): «واعلم أن الضاد أصعب الحروف وأشدها على اللسان، وقل من يحسنها من الناس»[٣].

فهؤلاء أئمة القراءة والتجويد يذكرون أنه صعب، بل أصعب الحروف، وأنه قلّ من يحسنه من الناس، بل من القراء، بل من الأئمة، فضلًا عن غيرهم، كما رأيت في كلام مكي بن أبي طالب.

* **حديث «أنا أفصح من نطق بالضاد»:**

وأما حديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد» فقال فيه السخاوي: «معناه صحيح،

(١) تنبيه الغافلين ٨٧، وانظر الفوائد المفهمة ٢٥.

(٢) الفوائد المفهمة ٢٥ ـ ٢٦.

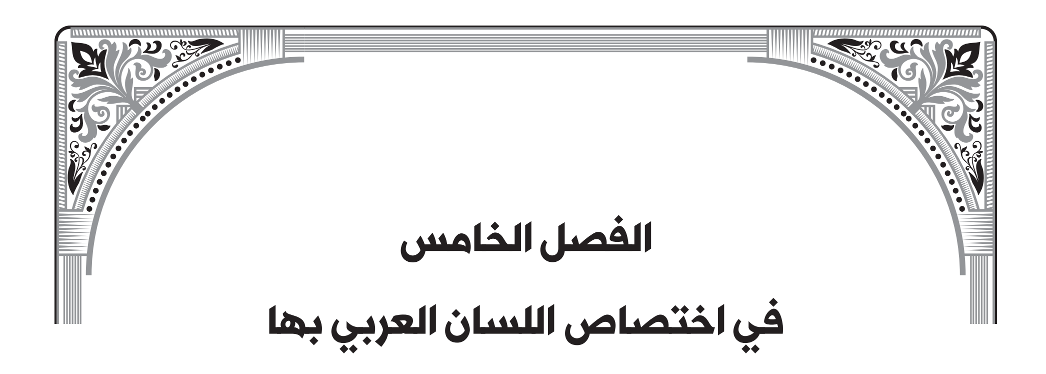
(٣) النجوم الطوالع ٢٠٧.

ولكن لا أصل له، كما قاله ابن كثير»[١]، وقال ابن الجزري: «والحديث المشهور على الألسنة: أنا أفصح من نطق بالضاد ـ لا أصل له، ولا يصح»[٢].

* * *

(١) المقاصد الحسنة ٩٥، وانظر تفسير القرآن العظيم ١/ ٣٠، وكشف الخفاء ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) النشر ١/ ٢١٩، وانظر لطائف الإشارات ١/ ١٩٢.



الفصل الخامس
في اختصاص اللسان العربي بها

نقل الجاحظ (ـ ٢٥٥هـ) عن الأصمعي أنه: «ليس للروم ضاد»[1]، وهذا لا يفيد إلا خلو لسان الروم منها، ولا يفيد اختصاص لسان العرب بها.

وجعل ابن دريد (ـ ٣٢١هـ) الضاد في الحروف التي هي في قليل من ألسنة العجم[2].

وقال أبو الطيب المتنبي (ـ ٣٥٤هـ):

لا بقومي شَرُفْتُ، بل شَرُفوا بي ... وبنفسي فَخَرْتُ، لا بجدودي

وبهم فخرُ كلِّ من نطق الضا ... دَ، وعَوْذُ الجاني، وغَوْثُ الطريد[3]

فعبّر بالضاد عن اللسان العربي مجازًا، على معنى اختصاصه بها، وخالفه في هذا صاحبه ابن جني (ـ ٣٩٢)، وإن جاراه فيه بعض شارحي ديوانه، كالمعري (ـ ٤٤٩هـ)[4]، والواحدي (ـ ٤٦٨هـ)[5]، قال ابن جني: «واعلم أن الضاد للعرب

---

(١) البيان والتبيين ١/ ٦٥.

(٢) الجمهرة ١/ ٤.

(٣) ديوان المتنبي بشرح الواحدي ١/ ٣٤ـ ٣٥.

(٤) معجز أحمد ١/ ٨٢.

(٥) ديوان المتنبي بشرح الواحدي ١/ ٣٥.

خاصة، ولا توجد في كلام العجم إلا في القليل، فأما قول المتنبي:... فذهب فيه إلى أنها للعرب خاصة، ولا يعترض مثلُه على أصحابنا»[١]، فأثبت أنها توجد في كلام غير العرب قليلًا، يقول: لا يعترض مثل المتنبي الشاعر على أصحابنا من العلماء بالألسنة، فهم أدرى منه بهذا.

ولما قال ابن دريد: «حرفان مختص بهما العرب دون الخلق، وهما: الحاء والظاء»[٢] ـ رد عليه علي بن حمزة البصري اللغوي (ـ ٣٧٥هـ) في تنبيهاته عليه، وقال: «هذا سهو منه، وإنما الواجب الضاد، فأما الظاء فموجود في كلام بعض الأمم»[٣]. وما ذكره خلاف ما أجمع عليه اللغويون في الظاء. وفي ترجمته: «وقد روى عنه ابن جني شيئًا من أخبار المتنبي وغيرها، لأن المتنبي لما ورد بغداد نزل عليه، وكان ضيفه إلى أن رحل عنها»[٤].

ومرّض ابن فارس (ـ ٣٩٥هـ) القول باختصاص العرب بالضاد، قال: «ومما اختصت به لغة العرب الحاء والظاء، وزعم ناس أن الضاد مقصورة على العرب دون سائر الأمم»[٥]، وجعل اختصاص العرب ـ كما ترى ـ بالحاء والظاء أخت الضاد[٦].

---

(١) سر الصناعة ١/ ٢١٤، وانظر اللسان ٤/ ٢٥٥ (ض و د).

(٢) الجمهرة ١/ ٤.

(٣) الظاء ١٧.

(٤) معجم الأدباء ٤/ ١٧٥٥.

(٥) الصاحبي ١٢٤، وانظر المزهر ١/ ٣٢٩.

(٦) واختصاص العرب بالظاء المشالة منقول عن الخليل. انظر اللسان ٩/ ٣١٤ (أول باب الظاء)، والتاج ٥/ ٢٤٦.

ونقل ابن سنان الخفاجي (ـ ٤٦٦هـ) عن قوم اختصاص لسان العرب بالظاء، وعن آخرين اختصاصه بالظاء والضاد، واستشهد ببيت المتنبي المذكور[١].

ورأيُ الأوَّلِينَ أولى من رأي من ذهب إلى اختصاص العرب بالضاد، لأن المثبِت أحق من النافي، ومن هؤلاء الجَوَاليقي (ـ ٥٤٠هـ) قال في كتاب المعرَّب: «وليس للضاد والظاء باب، لأن هذين الحرفين لم ينطق بهما سوى العرب»[٢].

وعبارة أبي حيان (ـ ٧٤٥هـ) عن الأمر فيها زيادة على ما ذكره ابن جني، قال: «والضاد أصعب الحروف في النطق، ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة الكثير منهم»[٣]، فبيَّنَ أنه ـ وإن وجدت الضاد في لغة بعض العجم بقلة، وقد سلف عن ابن دريد ـ قد اختصت العرب بكثرة استعمالها.

وذهب مذهب الجَوَاليقي ابنُ أم قاسم (ـ ٧٤٩هـ) مخالفًا شيخه أبا حيان، قال: «وهو مما انفردت به لغة العرب، وليس في لغة غيرهم»[٤].

ومثله الفيروزبادي (ـ ٨١٧هـ)، قال: «الضاد حرف هجاء للعرب خاصة»[٥]، ووافقه الزبيدي (ـ ١٢٠٥هـ)، قال: «أي يختص بلغتهم فلا يوجد في لغات العجم،

---

(١) سر الفصاحة ٦٢.

(٢) المعرب ٢٦٨.

(٣) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ٣٣٨، وهمع الهوامع ٦/ ٢٩٢، ولطائف الإشارات ١/ ١٩٢، وقوله هذا بغير نسبة في المساعد ٤/ ٢٤١. وانظر التمهيد لابن الجزري ١٠٢، فقد ذكر اختصاص العربية بالظاء، وقلة الضاد في ألسنة غير العرب، كما هو رأي ابن جني وأبي حيان.

(٤) شرح الواضحة ٦٢ظ.

(٥) القاموس ١/ ٣٢١. وذهب هذا المذهب ابن النجار (ـ ٨٧٠هـ). غاية المراد ٢٦٦.

وهو الصواب الذي أطبق عليه الجماهير، ونقل شيخنا (ابن الطيب الفاسي ـ ١١٧٠هـ) عن أبي حيان رحمه الله تعالى: انفردت العرب بكثرة استعمال الضاد، وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة الكثير منهم، وذلك مثل العين المهملة، وذكر أن الحاء المهملة لا توجد في غير كلام العرب، ونقل ما نقله في الضاد في محل آخر عن شيخه ابن أبي الأحوص، ثم قال: والظاء المشالة مما انفردت به العرب دون العجم»[1]. وسلف ذكر انفراد العرب بالحاء والظاء عن ابن دريد وابن فارس.

وقال المستشرق بِرْجَسْتِرِيسَر (ـ ١٣٥٢هـ = ١٩٣٣م): «فالضاد العتيقة حرف غريب جدًّا غير موجود على حسب ما أعرف في لغة من اللغات إلا العربية»[2].

وهذا رأي مبني على ما في هذا العصر الحديث، وأما في القديم فقد أثبت ابن جني وأصحابه أن هذه الضاد توجد في لغات أخرى، وإن كان وجودها قليلًا، واستعمالها قليلًا، وانفردت العربية بكثرة استعمالها.

❊ ❊ ❊

---

(١) التاج ٢/ ٤٠٦.

(٢) الأصوات اللغوية ٥١، والمدخل إلى علم اللغة ٦٥.



الفصل السادس
في تحريفات الضاد

(١) المبحث الأول: في طائفة من التحريفات

* الضاد الضعيفة:

ذكر سيبويه الضاد الضعيفة في الفروع غير المستحسنة للحروف، فللحروف فروع مستحسنة «يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار»، مثل النون الخفيفة أو الخفيّة، وهمزة بين بين، والألف الممالة، وفروع «غير مستحسنة، ولا كثيرة في لغة من تُرْتَضَى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر»، ومنها الجيم التي كالكاف، والطاء التي كالتاء، والضاد الضعيفة[1]. ووصف مخرجها بما لا يخالف مخرج الضاد الصحيحة، فذكر أنها من الجانب الأيمن أو الأيسر، وذكر الاستطالة، حتى إن الاستطالة في كلام سيبويه جاءت عند ذكر الضعيفة، وعند ذكر الصحيحة، كما سلف.

وفي حقيقة الضاد الضعيفة آراء:

١ ـ أنها الثاء المقربة من الضاد، يقولون في: اثْرُدْ له: اضرد له، وهذا ذَكَر السِّيرافي أنه في حاشية كتاب شيخه مَبْرَمَان (ـ ٣٤٥هـ)[2].

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، جزء الحروف ملحقًا ببغية المرتاد ٢٢و، وانظر الموضح ٨٦، والممتع ٢/ ٦٦٦، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٦، وهمع الهوامع ٦/ ٢٩٦، وجهد المقل ١٧٠.

٢ ـ أو أنها نُطْق الضاد ظاءً أو بين الضاد والظاء، وهذا قول السِّيرافي (ـ٣٦٨هـ)، قال: «والضاد الضعيفة من لغة قوم ليس في أصل حروفهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها من العربية اعتاصت عليهم فربما أخرجوها ظاء، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم تتأت لهم، فخرجت من بين الضاد والظاء»[١]. وهذا قريب من قول ابن الحاجب (ـ ٦٤٦هـ) في تفسيرها، قال: «والضاد الضعيفة يعني التي لم تقو قوة الضاد المخرجة من مخرجها، ولم تضعف ضعف الظاء المخرجة من مخرجها، فكأنها بينهما، كما ينطق بها أكثر الناس اليوم»[٢].

٣ ـ ومن رأي أبي علي الفارسي (ـ ٣٧٧هـ) فيما نقل أبو حيان أنها التي «لم تُشْبِع مخرجها، ولا اعتمدتَ عليه، ولكن تخفِّف وتختلس، فيضعف إطباقها»[٣].

٤ ـ وقال ابن خروف (ـ٦٠٩هـ): «هي المحرَّفة من مخرجها يمينًا أو شمالاً، كما قال سيبويه»[٤]، وهذا سوء تصوّر، لأن الصحيحة تكون من يمين ومن شمال أيضًا.

٥ ـ وقال العُكْبري (ـ ٦٢٦هـ): «والضاد الضعيفة التي تقرُب من الذال»[٥].

٦ ـ ونظر في قول مَبْرَمان ومثالِه أبو حيان (ـ ٧٤٥هـ)، وعنده أنها عكس ما قال، أي التي تقرُب من الثاء، فتقول في: اضرب: اثرب[٦].

---

(١) المراجع السابقة، وشرح المفصل ١٠/ ١٢٥، وشرح الشافية للشيخ زكريا ٢٣٩.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٨٤، وانظر شرح الشافية للجاربردي ٣٣٩، وللنقره كار ٢٣٩.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ١٥، والمساعد ٤/ ٢٤٥، وهمع الهوامع ٦/ ٢٩٦، وبغية المرتاد ١٢ظ.

(٤) ارتشاف الضرب ١/ ١٥، والمساعد ٤/ ٢٤٥، وبغية المرتاد ١٢ظ.

(٥) اللباب ٢/ ٤٦٢.

(٦) ارتشاف الضرب ١/ ١٦.

وأحق الآراء بالصواب قول أبي علي، لما ذكرت أوّلًا من أن كلام سيبويه يدل على أن الضاد الضعيفة والضاد الصحيحة من مخرج واحد، فهي غير الـمُمَكَّنة في مخرجها، وكان أبو علي ـ رحمه الله ـ صاحب بصَر نافذ في فهم كلام سيبويه.

*** نطقها كالظاء:**

نقل الفيومي عن الفراء (ـ ٢٠٧هـ) عن المفضل الضبي (ـ ١٧٨هـ) أن من العرب من يبدل الضاد ظاء، ومنهم من يبدل الظاء ضادًا[١].

ونقل ابن الجزري عن ابن جني (ـ ٣٩٢هـ) أن من العرب من يجعل الضاد ظاءً في جميع كلامهم، قال ابن الجزري: «وهذا غريب، وفيه توسع للعامة»[٢].

وهذا النطق كان من أشيع تحريفات الضاد، ومن أقدم من أشار إليه بعد ابن جني، إن صح النقل عن ابن جني: عبد الوهاب القرطبي (ـ ٤٦١هـ)، قال: «وأكثر القراء اليوم على إخراج الضاد من مخرج الظاء، ويجب أن تكون العناية بتحقيقها تامة، لأن إخراجها ظاء تبديل»[٣].

وسلف عن ابن سنان الخفاجي (ـ ٤٦٦هـ) أن فصحاء الأعراب في زمانه قلما يفرقون بين الحرفين[٤].

---

(١) المصباح المنير ١٣٨، فصل الضاد مع الواو.

(٢) التمهيد لابن الجزري ١٣١، وذكر أن ابن جني حكى ذلك في كتاب التنبيه وغيره، ولم أجد هذا في سر الصناعة أو الخصائص، وأما التنبيه فهو: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، وما فيه ص ٢٤٠ هو أن الشاعر بُرْج بن مُسْهر في حماسيته المذكورة في فصل الشبه بين الحرفين أبدل الظاء ضادًا، وليس فيه أنه لغة.

(٣) الموضح ٧٨.

(٤) سر الفصاحة ٦٣.

وكان قريبًا منه في القرن الخامس ابن مكي الصقلي (ـ ٥٠١هـ)، قال عند الكلام على الضاد والظاء: «هذا رسم قد طَمَس، وأثر قد دَرَس، من ألفاظ جميع الناس، خاصتهم وعامتهم، حتى لا تكاد ترى أحدًا ينطق بضاد، ولا يميزها من ظاء، وإنما يوقِع كل واحدة منهما موقعَها، ويخرجها من مخرجها ـ الحاذق الثاقب إذا كتب أو قرأ القرآن لا غير، فأما العامة، وأكثر الخاصة، فلا يفرُقون بينهما في كتاب ولا قرآن»[١]. فالذي يخرج الضاد من مخرجها على أيامه الحاذق من الكُتَّاب والقراء، وهذا مفهومه أن أكثرهم لا يفعلون ذلك. ثم قال بعد أن ذكر جملة مما يقع الخطأ فيه من الكلم: «فهذه ـ أيدك الله ـ جملة مختصرة إذا أنت عرفتها، ورددت إليها ما اشتق منها... كنت قد نهضت من العلم بحِمْل أعجز الحاملَ له على خفته، وحللت من التخصّص محلًّا أعوز السامين له على قربه، وأحييت ما أماته الناس على شدة حاجتهم إليه، فقد قال أهل العلم: لا تجوز الصلاة خلف من يبدل الضاد ظاء في فاتحة الكتاب، ولا صلاته هو إذا وجد من يأتم به فتركه وصلى وحده»[٢]. وكلامه هذا يدل على ندرة من يصحّح الضاد في تلك الأيام، ويخرجها من مخرجها.

وأشار إلى هذا النطق الزمخشري (ـ ٥٣٨هـ)، ولكنه نسبه إلى أكثر العجم، قال: «وإتقان الفصل بين الضاد والظاء واجب، ومعرفة مخرجيهما مما لا بد منه للقارئ، فإن أكثر العجم لا يفرقون بين الحرفين، وإن فرقوا ففرقًا غير صواب، وبينهما بون بعيد»[٣]، يريد بينهما بون بعيد في المخرج، وشرح بعد هذا مخرجيهما.

وقال يوسف بن أبي الحجاج المقدسي (ـ ٦٣٧هـ): «والناس اليوم... يقلبون

---

(١) تثقيف اللسان ١٠٥.

(٢) تثقيف اللسان ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٣) الكشاف ٤/ ٧١٣.

الضاد في جميع الكلام ظاء في النطق، وما هو إلا لأن مخرج الظاء أسهل على اللسان من مخرج الضاد»[١].

وسلف قول ابن تيمية (ـ ٦٨٢هـ) أن نطقها ظاء عادة كثير من الناس في أيامه[٢].

وذكر هذا النطق الجَعْبَري (ـ ٧٣٢هـ) ناهيًا عنه في قصيدته في تجويد الفاتحة، قال:

وللضاد كالضُّلَّال جوِّدْه فارقًا ... لمخرجه ووصفه المتفرّد

ولا تكسُه لامًا وظاءً، وجُوِّزت ... لعاجز حال ضِمْنَ وجهٍ مبعَّدِ[٣]

فنهى عن نطقه كالظاء.

وقال الفيومي (ـ ٧٧٠هـ): «والعامة تجعلها ظاء، فتخرجها من طرف اللسان وبين الثنايا»[٤].

وبيَّن ابن الجزري (ـ ٨٣٣هـ) من ينطقونها كذلك في زمانه، فقال: «فمنهم من يجعله ظاءً مطلقًا، لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلها، ويزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالة، واختلاف المخرجين لكانت ظاء، وهم أكثر الشاميين وبعض أهل الشرق، وهذا لا يجوز في كلام الله ـ تعالى ـ لمخالفة المعنى الذي أراده الله، تعالى»[٥].

---

(١) الظاء ١٩.

(٢) إتحاف الفضلاء ٥٢.

(٣) شرح الواضحة ٦٢ظ.

(٤) المصباح المنير ١٣٨.

(٥) التمهيد ١٣٠، وانظر النشر ١/ ٢١٩، وغاية المراد ٢٦٢، والمنح الفكرية ٣٨.

وقال البقري (ـ ١١١١هـ): «ليُعلم أن الظاء والضاد حرفان كثر إبدال أحدهما بالآخر، خصوصًا إبدال الضاد ظاءً عند الأعجام ومن شاكلهم»[١].

وزاد السفاقسي (ـ ١١١٨هـ) في بيان من ينطقها ظاءً، قال: «ويقع الخطأ فيه من أوجه: منها إبدالها ظاء مشالًا، وهذا هو الكثير الغالب، وأهل المغرب الأدنى عليه، لأنهما تقاربا في المخرج وتشاركا في جميع الصفات إلا الاستطالة، فلولا الاختلاف في المخرج وفي هذه الصفة لكانا حرفًا واحدًا، وهو لحن فاحش، وخطأ ظاهر، يغير اللفظ والمعنى، وكلام الله ـ جل ذكره ـ يُنَزَّه عن هذا»[٢]. فذكر أهل المغرب الأدنى، وكان ذكر ابن الجزري أكثر الشاميين وبعض أهل الشرق.

وذكره ابن يالوشة (ـ ١٣١٤هـ) بغير أن يبيِّن مكانه، ولكن جعله هو الغالب، قال: «وقل من يحسنها من الناس، فمنهم من يبدلها ظاءً مشالة، وهذا هو الكثير الغالب، لأنهما تقاربا في المخرج، واشتركا في جميع الصفات إلا الاستطالة، وهو لحن فاحش يغير الكلمة، ويخرجها عن معناها إلى لفظ غير مستعمل في اللغة، أو إلى معنى آخر غير مراد»[٣].

وكذلك فعل المارِغْني (ـ ١٣٤٩هـ)، قال: «وقلَّ من يحسنها من الناس، والكثير الغالب فيهم إبدالها ظاء مشالة، وهو لحن فاحش»[٤].

وبيَّن المستشرق كانتينيو أن الذين ينطقونها حديثًا كالظاء هم الذين في لهجتهم

---

(١) المقدمة البقرية ٧٧.

(٢) تنبيه الغافلين ٨٣.

(٣) الفوائد المفهمة ٢٤.

(٤) النجوم الطوالع ٢٠٨.

الأحرف الأسنانية: الذال والثاء والظاء[١]. وهم اليوم أهل العراق، وبوادي الشام والجزيرة، وبعض أهل الغرب الإسلامي.

*** نطقها كاللام المفخمة:**

قد سبق في الكلام على الاستطالة أن مخرجها يمتد إلى أول مخرج اللام، فهما يشتركان في بعض المخرج، فيسهل تحويلها إلى لام مفخمة، حتى إن بعض العرب قال في: اضطجع: الطجع، فأبدل منها لامًا[٢].

وسلف قول السخاوي (ـ ٦٤٣هـ) في قصيدته في التجويد:

كم رامَهُ قومٌ فما أبدوا سوى   لامٍ مفخمةٍ بلا عرفان[٣]

وقول الجعبري (ـ ٧٣٢هـ) في قصيدته المسماة الواضحة في تجويد الفاتحة:

ولا تكسُه لامًا وظاءً، وجُوِّزت   لعاجز حال ضِمن وجه مبعّدِ

وقال شارحها ابن أم قاسم (ـ ٧٤٩هـ): «لما كان الضاد قد استطال في مخرجه حتى اتصل بمخرج اللام ـ شابه لفظُه لفظَ اللام المفخمة، فربما أخرجه كثير من الناس لامًا مفخمة»[٤].

ونسب ابن الجزري (ـ ٨٣٣هـ) هذا النطق إلى قوم بعينهم، قال: «ومنهم من يخرجها لامًا مفخمة، وهم الزَّيَالع ومن ضاهاهم»[٥]. قال ياقوت: «زَيْلَع:... هم

---

(١) زينة الفضلاء (المقدمة) ٢٠.

(٢) الخصائص ١/ ٦٣.

(٣) جمال القراء ٢/ ٥٤٥.

(٤) شرح الواضحة ٦٢ظ.

(٥) التمهيد ١٣١، وانظر النشر ١/ ٢١٩، وغاية المراد ٢٦١.

جيل من السودان في طرف أرض الحبشة»[١]. وقال السفاقسي (ـ ١١١٨هـ): «ومنه جعلها لامًا مفخمة، وهذا لم أسمع من تكلم به، وذكره في النشر»[٢].

وذكر بِرْجَسْتِرِيسَر (ـ ١٣٥٢هـ =١٩٣٣م) من يتكلم به حديثًا، قال: «غير أن للضاد نطقًا قريبًا منه جدًّا (من الضاد الصحيحة) عند أهل حضرموت، وهو كاللام المطبقَة»[٣].

❊ نطقها كالزاي:

ذَكر نطقها كالزاي الفيروزبادي (ـ ٨١٧هـ)، قال: «وأهل خُراسان قاطبة على صيغة الزاي»[٤].

والمراد إشمامها الزاي كما قال ابن الجزري (ـ ٨٣٣هـ): «ومنهم من يشمه الزاي»[٥]، أومزجها بها، كما قال ابن يالوشة (ـ ١٣١٤هـ): «ومنهم يخرجها ممزوجة بالزاي»[٦]، فتكون كالزاي المفخمة.

❊ ❊ ❊

---

(١) معجم البلدان ٣/ ١٦٤.

(٢) تنبيه الغافلين ٨٧، وانظر النجوم الطوالع ٢٠٨.

(٣) الأصوات اللغوية ٥١، والمدخل إلى علم اللغة ٦٥.

(٤) بصائر ذوي التمييز ٣/ ٤٥٨.

(٥) النشر ١/ ٢١٩، وتحرف في المنح الفكرية ٣٨ إلى: ذالًا.

(٦) الفوائد المفهمة ٢٤، وانظر النجوم الطوالع ٢٠٨.

(٢) المبحث الثاني: في نطقها دالًا مُطْبَقَة

ومن تحريف الضاد نطقها دالًا مطبقة، فتكون من طرف اللسان مع الثنيَّتين العُلْيَيَيْن وأصولهما، من مخرج الدال والطاء والتاء، وتكون شديدة، يحبس المخرجُ الصوتَ والنفَس، كهذه الأحرف، وتكون مجهورة كالدال.

ووصف ابن سينا (ـ ٤٢٨هـ) هذا النطق على أيامه ـ وهو يذكر ما يُنطق لا ما يوصف في الكتب ـ فقال: «وأما الضاد فإنها تحدث عن حبس تام عندما تتقدم موضع الجيم في الجزء الأملس»[1]، فأشار بالحبس إلى الشدة، وإلى تقدم موضع الجيم إلى طرف اللسان وأصول الثنيتين، وهذا يبين لنا قِدَم هذا النطق، فهو يرتفع في الأقل إلى القرن الخامس.

*** ضاد العجز والضرورة:**

ثم لم أجد لهذا النطق ذكرًا إلى آخر الثامن، إذ ذكره الفيروزبادي (ـ ٨١٧هـ)، وسماه ضاد العجز والضرورة، قال: «ضاد العجز والضرورة، فبعض الناس ينطق بالضاد على صيغة الدال»[2]، وهي تسمية عجيبة طريفة.

وبيَّن ابنُ الجزري (ـ ٨٣٣هـ) هؤلاء الناس الذين ينطقونها هكذا، قال: «ومنهم من لا يوصلها إلى مخرجها، بل يخرجها دونه ممزوجة بالطاء المهملة، لا يقدرون على غير ذلك، وهم أكثر المصريين وبعض أهل المغرب»[3]، وفي بعض نسخ النشر: «ومنهم من يخرجه طاء»[4].

---

(١) أسباب حدوث الحروف ١٠.

(٢) بصائر ذوي التمييز ٣/ ٤٥٨.

(٣) التمهيد لابن الجزري ١٣١، وتصحف في النشر ١/ ٢١٩، ففيه: «ومنهم من يمزجه بالذال»، والصواب بالدال المهملة، وانظر غاية المراد ٢٦٣، والمنح الفكرية ٣٨.

(٤) النشر (الشنقيطي) ٣/ ٥٧٥، و(سويد) ٢/ ٧٢٥.

وعلق السفاقسي (ـ ١١١٨هـ) على قول ابن الجزري، فقال: «قوله: لا يقدر ـ صوابه: لا يعرف، إذ من المعلوم أنهم غير عاجزين عن ذلك، بل لو عُلِّموا لتعلّموا، وقوله: وبعض أهل المغرب، يريد الأقصى، وأما الأدنى فإنهم يبدلونها ظاء معجمة كما تقدم، وليس هذا مختصًّا بأهل مصر والمغرب، بل يفعله كثير من الناس ممن يدعي العلم ومعرفة التجويد، لأنه ميسّر على اللسان، لأن الحرفين متقاربان، واشتركا في الصفات، ولولا الاختلاف في المخرج وما في الضاد من الاستطالة لكان لفظهما واحدًا ولم يختلفا في السمع»[1].

فبيَّن أن الضاد الصحيحة تُدرك بالتعليم، وأن نطقها كالطاء في لسان أهل المغرب الأقصى، وأنها ليست خاصة بأهل مصر والمغرب، ولكنها شائعة في كثير من متعاطي التجويد، من أجل سهولتها، ومشاركتها للضاد في الجهر الاستعلاء والإطباق.

على أن ابن يالوشة (ـ ١٣١٤هـ) ذكر أن هذا النطق يوجد في بعض أهل تونس أيضًا، وهو تونسي[2].

*** رسالة ابن غانم:**

وألف ابن غانم المقدسي (ـ ١٠٠٤هـ) رسالة في إنكار هذا النطق على أهل القاهرة في زمانه، وفي رد إنكارهم نطق الضاد شبيهةً بالظاء، وهي الصحيحة، وسماها: «بغية المرتاد، لتصحيح الضاد»، وقال في أولها: «فلْيُعلم أن أصل هذه المسألة أنهم ينطقون بالضاد ممزوجة [بالدال المفخمة[3]] والطاء المهملة،

---

(١) تنبيه الغافلين ٨٧، وانظر النجوم الطوالع ٢٠٨.

(٢) الفوائد المفهمة ٢٤، وانظر النجوم الطوالع ٢٠٨.

(٣) تحرف في الأصل إلى: الذال المعجمة، وجاء الصواب في ٦ظ. وهو على الصواب في نشرة المعيبد منه ص ١٢١.

وينكرون على من ينطق بها قريبة من الظاء المعجمة، بحيث يتوهم بعضهم أنها هي، وليس كما توهمه»[١].

وإنما ذكر الدال والطاء معًا ـ وهما مشتركتان في المخرج ـ على إرادة الإطباق الذي في الطاء، والجهر الذي في الدال، فكأن فيه استشعارًا لكينونة الطاء مهموسة، وهي مجهورة عند القدماء.

ثم بيَّن مخرج الضاد الصحيحة وصفاتها، وعقد فصلًا ذكر فيه الأدلة على أنها الشبيهة بالظاء، لا التي هي كالدال والطاء، وسماها الضاد الطائية، نسبة إلى الطاء. وقد أوجزتُ هذه الأدلة في فصل مشابهة الضاد للظاء. ويتعلق بالضاد الطائية منها: أنها من غير مخرج الموصوفة، وأنها شديدة، والموصوفة رخوة، وأنها سهلة في النطق، والموصوفة صعبة.

وهنا لا بد من نقل قوله في الدليل التاسع من أدلته المذكورة يجيب اعتراضًا يتصل برواية الضاد المحرفة عن الشيوخ، قال: «فإن قيل: نحن نروي هذه الضاد الطائية بالمشافهة عن الشيوخ الراوين لها عن شيوخهم بالأسانيد المتصلة بأئمة القراء البالغ إلى النبي ﷺ قلنا: لا عبرة بالرواية المخالفة للدراية، إذ شرط قبول القراءة أن توافق العربية، وقد بينَّا مخالفتها لما تواتر في كتب العربية والقراءة»، وسيأتي نحو هذا المعنى عن المرعشي، ونقل عن أبي حيان من شرح التسهيل قوله: «إنما ذكر النحويون صفات الحروف لفائدتين: إحداهما لأجل الإدغام... والفائدة الثانية ـ وهي الأولى في الحقيقة ـ بيان الحروف العربية، حتى ينطق من ليس بعربي بمثل ما ينطق العربي، فهو كبيان رفع الفاعل، ونصب المفعول، فكما أن

---

(١) بغية المرتاد ٢و.

نصب الفاعل ورفع المفعول لحن في اللغة العربية ـ كذلك النطق بحروفها مخالفةً مخارجُها لما روي عن العرب في النطق بها ـ لحن أيضًا»(١).

ثم عقد فصلاً آخر لذكر تصريح العلماء بمشابهة الضاد للظاء.

وفي آخر الرسالة خاتمة فيها تنبيهات، أحدها في أن شبهها بالظاء لا يُذهب الفرق بينهما، والثاني في وصفها بالشَّجْرية، والثالث في صعوبتها وأنها ليست صعبة على العرب الخُلَّص، ثم رتَّب الناطقين بالضاد مراتب، فقال: «وإذا علمت ما بينهما من الاشتراك، بما نص عليه العلماء فيهما من الاشتباه ـ تحقّقْتَ:

ـ أن من ينطق بالضاد من مخرجها الخاص مع تحصيل صفاتها المميزة لها عن الظاء فهو في أعلى مراتب النطق بها من الفصاحة.

ـ ودونه من ينطق بها من مخرجها مشوبة بالظاء، لكن من مخرجها، وبينهما نوع فرق.

ـ ودونه من ينطق بها ظاء خالصة، ومن يُشمها الزاي، ومن يجعلها لامًا مفخمة، وكذا من ينطق بالضاد الطائية، فهو من أسفل المراتب النطقية، بالنسبة إلى من سبق ذكره... فإنه بدل حرفًا بحرف غير موافق له في المخرج، وغير مشتبه به شديد الاشتباه، كما لا يخفى على العارف بصفاتها»(٢).

وذكر بعد هذا نبذة من أقوال فقهاء الحنفية في صلاة من يبدل الضاد بغيرها. وختم الرسالة بالتحريض على طلب الحق بدليله، والاستمساك به، وعُذر من لم يساعده منطقه وقدرته على الإتيان به ـ بقوله: «ومن قصد الحق وهو في طلبه على

(١) بغية المرتاد ٩ظ ـ ١٠و.

(٢) بغية المرتاد ١٥ظ.

عَلِيِّ الهمة، إذا شام سبيلًا إليه أَمَّه، كائنًا من كان من دل عليه وقال له: امَّه[١]، ولا يقول: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٢]، فإن الله ـ تعالى ـ قد لام قائله وذمَّه. فإن وصل[٢] بالتأمل والتعمل إلى تجويد اللفظ به والتحقيق، فليشكر مولاه على حسن التوفيق، وإلا فهو بقبول العذر حقيق»[٣].

*** بيان المَرْعَشِي:**

وذكر هذا النطق لها المرعشي (ـ ١١٥٠هـ)، وأنكره، بعد نحو قرن ونصف من الزمان، فألف رسالة في ذلك كسلفه، وتكلم عليه في كتابه «جهد المقل»، فنفى أولًا التشابه في السمع بين الضاد والطاء، وبيَّن الفرق بينهما في أن الضاد رخوة، والطاء شديدة، وفي الطاء القلقلة، وفي الضاد الاستطالة، ويختلفان في المخرج، قال: «فما اشتهر في زماننا من قراءة الضاد المعجمة مثل الطاء المهملة ـ فهو عجب، لا يعرف له سبب»[٤]، ثم بين كيفية النطق الصحيح للضاد، فقال: «فإن لفظت بالضاد المعجمة بأن جعلت مخرجها حافة اللسان مع ما يليها من الأضراس بدون إكمال حصر الصوت، وأعطيت لها الإطباق والتفخيم الوَسَطَيْن، والرخاوة والجهر والاستطالة والتفشي القليل، فهذا هو الحق المؤيَّد بكلمات الأئمة في كتبهم، ويشبه صوتها حينئذ صوت الظاء المعجمة بالضرورة، وماذا

---

(١) فعل أمر من أَمَّ الشيء: قصده، وهمزته وصل، لأنه من الثلاثي، وتُبدأ بالضم، لأن مضارعه مضموم العين.

(٢) الأصل: وصل إليه.

(٣) بغية المرتاد ١٧ظ.

(٤) جهد المقل ١٧٠.

بعـد الحـق إلا الضـلال؟ ولإشـكال أمر الضـاد أطنبتُ في الـكلام، وقد أفـردت لها رسالة»[١].

وفي رسالته في ذلك بيَّن في مقدمتها خصائص الضاد، والفرق بينها وبين باقي أحرف الإطباق، وذلك أن الطاء شديدة، والثلاث الباقيات: الضاد والصاد والظاء رخوات، وأن الطاء أشدهن إطباقًا، وفسر ما نقله القاري: «قد يجري الصوت ولا يجري النفَس، كالضاد والغين المعجمتين»[٢] ـ بقوله: «ومراده بعدم جريان النفَس: عدم جريانه بلا صوت، لا عدم جريانه أصلًا، إذ جريان الصوت لا يمكن بدون جريان النفَس»[٣]. وهذا تحقيق بالغ في المسألة، يغفُل عنه كثير من الناس، وبسبب قلة إدراكه وقع لهم إشكالٌ في نطق الضاد الصحيحة، وخلْطٌ بين المجهور والشديد من الحروف. وذكر أن من خصائص الضاد الاستطالة ـ وفسرها بما علَّقتُ عليه فيما سلف ـ والتفشي، وهو دون تفشي الشين. وبيَّن أنها لا تشبه الطاء في السمع، ولكن تشبه الظاء.

وخطَّأ في مقصد الرسالة «ما شاع في أكثر الأقطار» من نطقها شبيهة بالطاء، وجعل سببَه إعطاءها شدةً وتفخيمًا بالغًا وإطباقًا كتفخيم الطاء وإطباقِها، وخطؤه عنده من أوجه، تلخيصها كما رتبها:

١ ـ أن الضاد رخوة، وتفخيمها وإطباقها كالصاد، وهما دون الطاء.

٢ ـ وأن الطاء أقوى الحروف، فلا يُسوَّى بها حرف رخو، قال: «بل قد تسمع قراءة بعض من يدعي المهارة في الأداء، فتحس بالضاد في: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]

(١) جهد المقل ١٧١.

(٢) المنح الفكرية ١٧، نسبه إلى القاري، وهو من منقوله، لا من مقوله، نقله عن بعض شراح الشافية.

(٣) كيفية أداء الضاد ١٨.

أقوى وأفخم من الطاء في: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وما ذلك إلا لأن أساس قراءتهم التقليد المحض، ومن كان كذلك لا يلبث أن يشك ويدخله التحريف، إذ لم يَبْنِ قراءته على أصل»[١].

٣ ـ وأنه لا اشتباه بين الضاد والطاء.

٤ ـ وأن استطالتها تنافي الشدة، وتفشيها ينافي الإطباق الأقوى.

٥ ـ وأن إطباقها كالطاء يزيلها عن مخرجها، فيلتصق ظهر اللسان بالحنك التصاقًا محكمًا، فتزول الحافة عن الأضراس، ويصل رأس اللسان إلى أصلي الثنيتين العليين، وهذا مخرج الطاء.

٦ ـ وأن نطق الضاد في جريان الصوت كالغين، ونطقها كالطاء لا يُجريه.

٧ ـ وأن الضاد والظاء متشابهتان في السمع.

ووصف هذا التحريف بأنه «لحن جلي، وخطأ محض»، وكذا جعْلُها ظاءً خالصة، قال: «لكن بعض الفقهاء قال بعدم فساد صلاة مَن جعلها ظاء معجمة مطلقًا، لتعسر التمييز بينهما، فهو أهون الخطأين... وأما إن جعلتها كالظاء المعجمة في السمع، بأن جعلت مخرجها من حافة اللسان مع ما يليها من الأضراس، وأعطيت لها صفاتها المذكورة، وهي: الإطباق والتفخيم الوسطان والرخاوة والجهر والاستطالة والتفشي القليل ـ فهذا هو الصواب المؤيد بكلمات الأئمة في كتبهم»[٢].

ونظرُ المرعشي كما ترى يتجه إلى أن سبب هذا التحريف هو إعطاء الضاد

---

(١) كيفية أداء الضاد ٢١.

(٢) كيفية أداء الضاد ٢٣.

تفخيمًا وإطباقًا فوق ما هو لها، أدى إلى إزالتها عن مخرجها إلى مخرج الطاء والدال والتاء. والذي يبدو أن العكس هو ما كان، ذلك أن مخرجها صعب، فحُوّل إلى وسط اللسان مع الحنك الأعلى، عند مخرج الجيم، على نحو رأي الشيخ المتولي، فيما يأتي ـ إن شاء الله ـ مع الشدة والإطباق، ثم إلى مخرج الطاء.

وفي آخر الرسالة ذكر سبب شيوع هذا الخطأ «في أكثر الأقطار»، وردَّه إلى ما ذكره مكي من أن هذا الحرف أصعب الحروف، حتى إن أكثر القراء والأئمة يقصر فيه، قال: «وذلك في تاريخ أربعمائة وعشرين (يشير إلى تاريخ إتمام كتاب الرعاية لمكي)، وزماننا هذا أحق بالتقصير، فاعتبروا، فلعل غلط المصريين قد شاع»[1].

وختم الرسالة ببيان حفظ الله لكتابه الكريم، وأن الرواية لا تكفي حتى تعتضد بالدراية، وسلف هذا المعنى عن ابن غانم، وقال: «هذا، ولكن الله ـ سبحانه وتعالى ـ حفظ كتابه الكريم عن التحريف في كلماته، وفي كيفية أدائها، كما وعد[2]، إذ وَفَّق العلماء لحفظ كلماته، وتبيين صفات حروفه في مؤلفاتهم، بحيث إن من يطلب الحق يجده البتة. ثم إنه لا يجوز للشيخ المقرئ أن يكتفى بالتقليد من شيخه، بل يطلب معرفة صفات الحروف من الكتب المبسوطة، ككتاب الرعاية، فلعله أو شيخه قد وهم في بعض الحروف فحرَّفه... ثم لا ينبغي للمسلم أن يصرّ على الخطأ بعدما استيقن الحق»[3].

*** رد المنصوري:**

وألف علي بن سليمان المنصوري (ـ ١١٣٤هـ) رسالة سماها: «رد الإلحاد في

---

(١) كيفية أداء الضاد ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) الأصل: وعده.

(٣) كيفية أداء الضاد ٢٥.

النطق بالضاد»، هي ردٌّ على المرعشي أو من قال بقوله، فيما يبدو، وكانا متعاصرين، ولم يصرّح باسمه، ولكن قال: «قد سألني بعض الطالبين الراغبين، أن أكتب رسالة في الرد على المبتدعين، الذين ابتدعوا الضاد، ونطقوا بالضاد بين الظاء والضاد، مخالفين لأهل الرشاد، فأجبتهم إلى ذلك مستعينًا بالملك الجوَاد»(١).

وعوّل في أولها على النقل عن الشيوخ: «إن الذي قرأنا به... هو النطق بالضاد الخالصة، كما هو بين الخاصة، نقيًّا، لا يشك في ذلك أحد ولا يرتاب، ويعُدُّون مخالفه لحَّانًا مخالفًا للصواب»(٢). وكأنه يشير بخلوصها ونقائها إلى نفي مشابهتها للظاء.

وذكر بعض هؤلاء الشيوخ، ثم ذكر آيات وأحاديث وآثارًا في حفظ الله كتابه، وسؤال أهل الذكر، وذم البدع، وذم الاختلاف والمراء، والحرص على الإسناد، وعلى المشافهة، وأن الأمة لا تجتمع على ضلالة.

وعوّل على أن نطق الضاد متواتر، وأن نطقها في عصره كان في زمن النبي، ﷺ. ويبدو من الرسالة أنه يرد على كلام شفهي لا مكتوب، إذ قال: «وقد قيل: إنهم يزعمون أن الضاد المتواترة دال مفخمة، وهي دعوى باطلة غير مسلمة، إذ لم يذكر أحد من القراء ولا من النحويين ولا من الصرفيين ولا من اللغويين أن في لغة العرب دالًا مفخمة، ولا في لغة العجم المعجمة. وكأن قائل هذا اغتر بتحريف الأطفال والجهال»(٣). ونَفْيُ أن هذا في لغة العرب هو ما يقوله المخالف، وما يخطِّئ النطق به.

---

(١) رد الإلحاد ٤٣.

(٢) رد الإلحاد ٤٤.

(٣) رد الإلحاد ٤٨ ـ ٤٩.

قال: «ونُقل عنهم أن الضاد المتواترة هي الطاء، وهذا رأي مرذول عند الأذكياء، إذ الطاء تخرج من طرف اللسان، والضاد من أقصى حافة اللسان، والضاد رخو، والطاء شديد، والضاد مستطيل، بخلاف الطاء، وفي الطاء قلقلة، ولا قلقلة في الضاد، فبينهما بون بعيد»(١)، والخلاف ليس على الأوصاف، ولكن على المنطوق.

قال: «وقد نُقل عن هذه الطائفة أنهم يأتون بالضاد مشمة صوت الظاء، أو بالظاء مشمة صوت الضاد». وذهب إلى أن الضاد التي يصفها المخالف هي الضاد الضعيفة(٢). ووصَف الضاد بأنها أقوى في الجهر(٣)، وأنها أقل في الرخاوة(٤)، ولم يُعرَف في الحروف العربية أن الجهر أو الرخاوة يتفاوتان، إلا أن بين الرخاوة وضدها وسطًا له أحرف معروفة ليس منها الضاد. ووصف الضاد بأنها أقوى في الإطباق من الظاء(٥)، وهذا صواب، وقد مرّ عن المرعشي.

وباقي الرسالة نُقُول من غير استنباط شيء ذي بال منها في الرد. وغاية الرأي فيها أن المنطوق في زمانه المأخوذ عن الشيوخ هو الضاد الموصوفة في كتب العربية والتجويد، والمخالف يرى أنها مزالة عن مخرجها إلى مخرج الطاء، ومزالة عن صفتها التي هي الرخاوة إلى الشدة، وهو الصواب، لأنه مستمر إلى أيامنا هذه.

*** رد يوسف زاده:**

وألف يوسف أفندي زاده (ـ ١١٦٧ هـ) رسالة صرّح فيها بأنه يرد على المرعشي،

---

(١) رد الإلحاد ٤٩ ـ ٥٠.

(٢) رد الإلحاد ٥٨.

(٣) رد الإلحاد ٥٧.

(٤) رد الإلحاد ٦٢.

(٥) رد الإلحاد ٦٠.

قال في أولها: «قد وردت عليّ رسالة المرعشي المعروف بساجِقْلي زادَهْ المعمولة لتحريف الضاد الصحيحة وتغييرها عن كيفية النطق بها التي كان عليها مهرة القراء، وكملة أهل الأداء، فطالعتها فوجدتها منطوية على الأقوال التي لا تُثْبِت مُدَّعَى صاحبها على ما نقل عنه بعض من صاحبه وكالمه، وهو أن الضاد المعجمة شبيهة بالظاء المعجمة، بمعنى أنهما متحدتان في اللفظ والسمع، بحيث لا يُفرَق بينهما بحاسة السمع، وذلك مع كونه باطلًا في ذاته ـ لا يُثبته ما ذكره في رسالته المعمولة لذلك من الأقوال»[1]. ومن العجيب أن يعدل المؤلف عن رسالة المرعشي وما تفيده ـ وقد ورَدَتْ عليه وطالعها، كما قال ـ إلى ما نُقل عنه مشافهة، والرد على هذا المنقول، وهو أن الضاد والظاء متحدتان لا فرق بينهما، وهذا لا يقوله أحد، لأنهما حينذاك لا يكونان حرفين، بل حرفًا واحدًا. ونقل المؤلف في إبطال هذا عن رعاية مكي نصوصًا كثيرة، وعن غيرها، وقال في آخر كلامه: «والحاصل أن ما ذكره صاحب هذه الرسالة ومَن قلَّده في ذلك إنما يَرِدُ على من لا يوصل الضاد إلى مخرجها، بل يخرجها دونه ممزوجة بالطاء المهملة كبعض المصريين على ما قاله ابن الجزري في التمهيد وغيره، وأما من يخرجها من مخرجها ويعطي صفاتها من الرخاوة وغيرها حسب استعداده ـ فلا يرِدُ عليه»[2]. ومن يرِدُ عليه كلام المرعشي هم الأكثرون فيما ذكر، إذ جعل ذلك شائعًا في أكثر الأقطار، كما سلف. على أن هذا يناقض زعم المؤلف أن المرعشي يرى الضاد والظاء متحدتين لا فرق بينهما.

*** رأي المتولي:**

وللشيخ المتولي (ـ ١٣١٣هـ) رسالة في وصف الضاد، جمع فيها ما في النشر،

---

(١) كيفية أداء الضاد ليوسف زاده ٨٨.

(٢) كيفية أداء الضاد ليوسف زاده ٩٥.

ثم ذكر رأيه، وهو أن نطق أهل مصر للضاد يوافق القول المنسوب إلى الخليل: إنها شَجْرية، فهي من وسَط اللسان من مخرج الجيم والشين والياء، قال: «والأوفق مما تقدم من كلامه (أي ابن الجزري) في مخرج الضاد للغة أهل مصر ـ هو قول الخليل، وفي ذلك قلت:

الضاد من وسْط اللسان يُلفَظُ ... به، كما عن الخليل يُحْفَظُ

يقول: شَجْرِي، أي كجيمِ الشينِ يا ... والشَّجْرُ: مَفْتَحُ الفمِ، احْفَظْ مُثْنِيَا

فكان رابعَ الثلاثِ الخاليهْ ... وصحَّ أن يُعْزَى لوسْطٍ كَهِيَهْ

وإنَّ نُطْقَ أهلِ مصرنا على ... وِفاقه، فلْنَحْمَدِ الله عَلا»[1]

وفي هذا الرأي إقرارٌ بمخالفة نطق أهل مصر للضاد على الوصف المعروف لها من لدن سيبويه ـ وهو أنها من حافة اللسان مع الأضراس ـ وفيه توجيهٌ لهذا النطق المخالف بأنه على قول الخليل: إنها شَجْرية، يريد: من وسَط اللسان.

والقول المنسوب إلى الخليل جاء في كتاب العين، والريبة في نسبة كتاب العين إلى الخليل مشهورة، والقدح فيه معلوم[2]، وقد سلف ذم ابن جني لوصف الحروف فيه.

على أنه قد اختُلف في معنى أن الضاد شجرية، وقد مضى القول في ذلك. وأيضًا لم يعرف أن للضاد طريقتين عن العرب: أن تكون من حافة اللسان، وأن تكون وسَطه، حتى يكون هذا مِن نقْل سيبويه، وهذا من نقل الخليل، ويكون نطق أهل مصر على طريقة الخليل.

---

(١) رسالة الضاد ٨١، والإمام المتولي وجهوده ٣٠١.

(٢) انظر المزهر ١/ ٧٧ ـ ٨٦.

وفيه أيضًا أنه مخالف لوصف ابن غانم والمرعشي للنطق الشائع لها على أيامهما، وهو أنها من طرف اللسان مع الثنيَّتَيْن العُلْيَيَيْن وأصولهما، وهو مخرج التاء والدال والطاء.

ويبقى عليه تفسير نطقها شديدة يُحبَس الصوت عندها، وقد أطبق العلماء على أنها رخوة، لا يُحبَس الصوت عندها. ومثْلُ هذا لا يَغْفُل عنه الإمام المتولي ـ عليه رحمة الله! ـ فتخلّص منه برأي بيّنه في نظمه، قال:

والصوت يجري في الحروف الرِّخوةِ	وليس يجري معْ حروف الشِّدَّةِ
كما بنَشْر الحافظ ابن الجزري	إمامِنا قدوةِ أهل العصر
وشيخُ لِإسلامِ يقولُ: النَّفَسُ	لكنَّ قولَ الجزريِّ الأنْفَسُ
وهْو الموافقُ لأهل مصر	في نطقهم بالضاد دون نُكْرِ[1]

يريد أن للرخاوة والشدة تعريفين، الأول أن الرخاوة جريان الصوت، والشدة عدم جريانه، والآخر أن الرخاوة جريان النفَس، والشدة عدم جريانه.

والتعبير بالصوت في كلام سيبويه، ومكي، والداني، وابن الجزري[2]، والتعبير بالنفَس في كلام المبرد[3]، وكلام شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، قال: «والشدة لغة هي القوة، وسميت حروفها شديدة لمنعها النفَس أن يجري معها لقوتها في مخارجها. والرخاوة لغةً: اللين، سميت حروفها رخوة لجريان النفَس معها»[4]، وهذا ما عناه بقوله: «وشيخ لاسلام يقول: النفَسُ».

---

(١) رسالة الضاد ٨٢.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠٦، والرعاية ٩٣، والتحديد ١٠٨، والنشر ١/ ٢٠٢.

(٣) المقتضب ١/ ١٩٤.

(٤) الدقائق المحكمة ١٦.

والحق أن الصوت والنفَس متلازمان، يجريان معًا، أو يُحبسان معًا، وقد سلف عن المرعشي تحقيقه، ولذلك جمع ابن ناظم المقدمة بين الاثنين، فقال: «والرخاوة في اللغة اللين، وسميت بذلك لجري النفَس والصوت معها»[١]. وقد سلف قول مكي: «فلا بد للقارئ المجود أن يلفظ بالضاد مفخمة مستعلية منطبقة مستطيلة، فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط حافة اللسان بما يليه من الأضراس عند اللفظ بها»[٢]، فعبّر عن الرخاوة بخروج الريح، وهو النفَس.

على أن في مذهب الشيخ المتولي هذا إقرارًا بأن نطق أهل مصر للضاد يُحبَس فيه النفَس، ولا يُحبَس النفس إلا بإغلاق المخرج، فكيف يُغلق المخرج ويجريَ الصوت؟ هذا لا يكون إلا في الأحرف المتوسطة بين الشدة والرخاوة، والضاد ليست منها، بلا شك.

*** شهادة رشيد رضا:**

وسبق قول الشيخ محمد رشيد رضا (ـ ١٣٥٤هـ = ١٩٣٥م): «إن أكثر أهل الأمصار العربية قد أرادوا الفرار من جعل الضاد ظاءً كما يفعل الترك وغيرهم من الأعاجم، فجعلوها أقرب إلى الطاء منها إلى الضاد، حتى القراء المجودون منهم، إلا أهل العراق وأهل تونس، فهم على ما نعلم أفصح أهل الأمصار نطقًا بالضاد، وإننا نجد أعراب الشام وما حولها ينطقون بالضاد فيحسبها السامع ظاء، لشدة قربها منها، وشَبَهها بها»[٣]. ويعارض استثناءه أهل العراق وتونس أن السفاقسي (ـ١١١٨هـ) ـ وهو تونسي ـ ذكر أن أهل المغرب الأدنى ـ والمراد تونس وما حولها ـ

(١) الحواشي المفهمة ١٥ظ، وانظر المنح الفكرية ١٦.

(٢) الرعاية ١٥٨.

(٣) تفسير المنار ١/ ١٠٠.

ينطقونها ظاء، وهو قريب العهد، وأن الباحثين المعاصرين جعلوا نطق أهل العراق لها ظاء. نعم، قد يوجد في البادية.

*** الباحثون المعاصرون:**

وقد أجمع دارسو الأصوات العربية من مستعربين وعرب على أن النطق الشائع حديثًا للضاد في عامة المثقفين، وكبار القراء ـ هو هذه الضاد الطائية، كما وصفها ابن غانم، أو ضاد الضرورة والعجز، كما وصفها الفيروزبادي، أو الضاد المصرية، كما يمكن أن توصف، لأن ابن الجزري ومن بعده نسبوها إلى أكثرهم، أو الطاء الممزوجة بالدال، كما قال ابن غانم أيضًا، أو الطاء المجهورة، على الصحيح من أن الطاء مهموسة، أو الدال المطبقة، كما هو الوصف الأوضح لها. وهو أمر ثابت لا خلاف فيه.

فمنهم الدكتور إبراهيم أنيس[١]، والدكتور محمود السعران[٢]، والدكتور تمام حسان[٣]، والدكتور كمال بشر[٤]، والدكتور رمضان عبد التواب[٥]، والدكتور غانم قدوري الحمد[٦].

ومن هؤلاء هنري فليش، قال فيما تطور إليه صوت الضاد: «وأصبح بصفة عامة

---

(١) الأصوات اللغوية ٤٨.

(٢) علم اللغة ١٥٥.

(٣) مناهج البحث في اللغة ٩٢.

(٤) علم الأصوات ٢٥٣.

(٥) المدخل إلى علم اللغة ٦٤.

(٦) الدراسات الصوتية ٢٦٦، وعلم التجويد ٥٤، وأبحاث في علم التجويد ١٤٦.

إما صوتًا انفجاريًّا (أي شديدًا)، هو مطبق الدال، وإما صوتًا أسنانيًّا، هو الظاء»[١].

ومنهم كانتينيو، قال: «وأكثر أنواع نطق الضاد في الفصحى شيوعًا هو نطقها كالظاء إذا كان في لهجة المتكلم حروف ما بين الأسنان (الذال والثاء والظاء)، وكالدال المفخمة إذا انعدمت من لهجته تلك الحروف»[٢].

*** الضاد الصحيحة بأَخَرَة:**

وأما الضاد الصحيحة كما وصفها القدماء فقد ذكر ابن غانم (ـ ١٠٠٤) أن أهل مكة ومن والاهم في بلاد الحجاز ينطقونها[٣].

وقد قلّ بعد ذلك هذا النطق حتى قال إبراهيم اليازجي (ـ ١٣٢٤هـ =١٩٠٦م): «وأما لفظ الضاد فإنا لم نسمع من يحكمه لهذا العهد على ما رسمه علماء العربية من مخرجه، والظاهر أنه لكثرة اختلاط العرب بغيرها مع فَقْد هذا الحرف من لغات الأعاجم ضاع موضعه من الألسنة، ولم يبق مَن يحقق لفظه»[٤].

وقال بِرْجَسْترِيسَر (ـ ١٣٥٢هـ=١٩٣٣م): «ويغلب على ظني أن النطق العتيق للضاد لا يوجد الآن عند أحد من العرب»[٥].

وقال هنري فليش: «وقد اختفى هذا الصوت، فلم يعد يسمع في العالم العربي»[٦].

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ٦٦.

(٢) زينة الفضلاء (المقدمة) ٢٠.

(٣) بغية المرتاد ١٠ظ.

(٤) الضياء ١/ ٥٣.

(٥) الأصوات اللغوية ٥١، والمدخل إلى علم اللغة ٦٥.

(٦) المدخل إلى علم اللغة ٦٦.

وذكر الدكتور خليل نامي أنه يوجد في ظَفَارِ ودَثِينة باليمن[١].

وأظن أنه يوجد في لهجة أهل جزيرة العرب عامة ممن لم يتأثروا بنطق غيرهم، وقد سمعت كثيرًا من القراء في إسطنبول من أئمة المساجد ينطقونه على الصواب (سنة ١٤٤٠هـ = ٢٠١٨م)، مع أن الذين ردوا على ابن غانم والمرعشي هم من شيوخ الإقراء الأتراك.

ويجتهد كثير من طلاب العلم من قَرَأَة القرآن الكريم أن يأتوا بالنطق الصحيح للضاد على ما وصفه علماء العربية والقراءة، ويصيبون ما شاء الله لهم. ولا يبعد أن يوجد هذا النطق بإسناده عند بعض الناس، إذ لا يخلو زمن من قائم لله بحجة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

* * *

(١) المدخل إلى علم اللغة ٧٤. وبيَّن الدكتور أحمد هريدي أن نسبة الدكتور خليل نامي ذلك إلى الجزيرة بالسودان مبنية على خطأ طباعي في مصدره. صوت الضاد وتغيراته ٤٣ ـ ٤٤.

تتمة: في المؤلفات في وصف الضاد

قـد سـلف أنـه ألف كثيـرون في الفـرق بين الضـاد والظـاء، وهذا الفـرق يكون بذكـر ألفاظهمـا. وهنـاك نوع آخر مـن التأليف فـي هذا البـاب لم يفـرده من أحصى هـذه الكتـب، هـو وصـف نطـق الضـاد. وسـأفرده هنـا بالذكـر، ممـا ذُكر مـن قبل، وممـا لـم يذكـر، ويكاد يكـون كلـه مخطوطًا، وعسـى أن نطلع عليـه، فيَنْمِـي به هذا البحث، وبـالله التوفيق.

١ ـ المراد، في كيفية النطق بالضاد، لعيسى بن عبد العزيز اللَّخْمي، الشَّرِيشي، ثم الإسكندراني، المقرئ، النحوي، المالكي، موفق الدين، أبو القاسم، ولد سنة ٥٥٠هـ، وتوفي سنة ٦٢٩هـ[١].

٢ ـ غاية المراد، في معرفة إخراج الضاد، لمحمد بن أحمد بن داود، الدمشقي، الشافعي، المقرئ، يعرف بابن النجار، شمس الدين، أبو عبد الله، ولد نحو سنة ٧٨٨هـ، وتوفي نحو سنة ٨٧٠هـ[٢]. نشره الدكتور طه محسن في مجلة المجمع العراقي، مجلد ٣٩، عدد ٣، سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م، ومنه نسخ:

* في دار الكتب بصوفيا (بلغاريا)، برقم OR مج ١٦٣٣، الأوراق ١٣.

* وفي رامبو بالهند، برقم ٢٩٥ التجويد M ٩٠٤٤، الأوراق ١٩ب ـ ٢٣أ.

* وفي مجموعة جاريت بجامعة برنستون، برقم ٣١٢ (٤٣٤٦)، الأوراق ١٤٧ب ـ ١٥١أ[٣].

---

(١) غاية النهاية ١/ ٦٠٩، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦، وهدية العارفين ١/ ٨٠٨.

(٢) الضوء اللامع ٦/ ٣٠٨، وكشف الظنون ٢/ ١١٩٣.

(٣) الفهرس الشامل (التجويد) ١/ ٢٣٩.

* وفي أسعد أفندي بإستانبول، برقم ٣٦٣٩ [١].

* وفي الظاهرية برقم ٥٩٨٧، الأوراق ٨٦ب ـ ٨٩أ [٢].

٣ ـ بغية المرتاد، لتصحيح الضاد، لعلي بن محمد بن علي بن خليل، الحنفي، المقدسي الأصل، القاهري المولد، يعرف بابن غانم المقدسي، نور الدين، ولد سنة ٩٢٠هـ، وتوفي سنة ١٠٠٤هـ[٣]. نشره الدكتور محمد جبار المعيبد في مجلة المورد، مجلد ١٨، ع ٢، سنة ١٩٨٩، ومنه نسخ، منها:

* في الأزهرية بالقاهرة، برقم (١٨٨) ١٦٢٢٦، الأوراق ٩٥ ـ ١٠٢.

* وفي العمومية بإستانبول، برقم ١٢٤ (٤)، الأوراق ٤٨.

* وفي الفاتح بإستانبول برقم ٣٢.

* وفي الخزانة العامة بالرباط برقم ١٩٢٦/ د.

* وفي غازي خسرو بسراييفو، برقم ٢٦٢٦ (٢)، الأوراق ٢١ ـ ٣٦[٤].

٤ ـ رد الإلحاد، في النطق بالضاد، لعلي بن سليمان بن عبد الله، المنصوري، شيخ القراء بالأستانة، توفي بأسكدار سنة ١١٣٤هـ[٥]، منه نسخ:

---

(١) الفهرس الشامل (التجويد) ٣/ ٦٢٩، جعلوه في مجهول المؤلف، وكأنه هو.

(٢) فهرس مخطوطات الظاهرية (علوم القرآن) ٤٤.

(٣) ريحانة الألبا ٢٤٤، وخلاصة الأثر ٣/ ١٨٠، والبدر الطالع ٤٩٢، وكشف الظنون ١/ ٢٥٠، وهدية العارفين ١/ ٧٥٠، وتاريخ الأدب العربي (المنظمة العربية) ٨/ ٥٣، وذكر أنه طبع على الحجر ملحقًا بالمقابسات لأبي حيان بلا تاريخ، والأعلام ٥/ ١٢، ومعجم المؤلفين ٧/ ١٩٥.

(٤) فهرس المخطوطات لمكتبة الغازي خسرو ٩٨، والفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٧٦، ومنه نسخ أخرى، انظرها في هذا، وفي تاريخ الأدب العربي (المنظمة العربية) ٨/ ٥٣، والدراسات الصوتية ٣٩، وكتب الضاد والظاء ٦١٥.

(٥) هدية العارفين ١/ ٧٦٥.

* في التيمورية بالقاهرة، برقم ٢٣٢.

* وفي الظاهرية بدمشق، برقم ٣٠٧، الأوراق ٦٤ب ـ ٧٣أ، بخط المؤلف.

* وفي جامعة الإمام بالرياض، برقم ٢٧٤٤، الأوراق ٦، باسم: الإلحاد، في النطق بالضاد.

* وفي غازي خسرو بسراييفو، برقم ٢٦٢٦ (١٠)، الأوراق ٨٤ ـ ٩٠[١].

٥ ـ رسالة في الضاد الصحيحة، للمؤلف السابق، قيل: في الرد على ابن غانم:

* في الظاهرية بدمشق، برقم ٣٠٧، الأوراق ٢٦ب ـ ٥٥أ.

* وفي غازي خسرو بسراييفو، برقم ٢٦٢٦ (٨)، الأوراق ٧٤ ـ ٨٢، باسم: رسالة في كيفية النطق بالضاد[٢].

٦ ـ الاقتصاد، في النطق بالضاد، لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي، الحنفي، الدمشقي، ولد سنة ١٠٥٠هـ، وتوفي سنة ١١٤٣هـ[٣]، في التيمورية برقم: مجاميع ٣٠٥[٤].

٧ ـ رسالة في الضاد، لمحمد بن أبي بكر المَرْعَشِيّ، الحنفي، يلقب

(١) فهرس الخزانة التيمورية ١/ ٢٥٤، وفهرس مخطوطات الظاهرية (علوم القرآن) ٤٠، وفهرس المخطوطات لمكتبة الغازي خسرو ٩٨، والفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤٣٩.

(٢) فهرس مخطوطات الظاهرية (علوم القرآن) ٤١، وفهرس المخطوطات لمكتبة الغازي خسرو ١٠٠، والفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤٤٠.

(٣) سلك الدرر ٣/ ٣٠، وعجائب الآثار ٢/ ٢٢، وهدية العارفين ١/ ٥٩٠، ومعجم المطبوعات ١٨٣٢، وفهرس الفهارس ٧٥٦، والأعلام ٤/ ٣٢، ومعجم المؤلفين ٥/ ٢٧١.

(٤) فهرس الخزانة التيمورية ١/ ٢٥١، والفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤٤٤.

بساجِقْلي زادَهْ، توفي سنة ١١٥٠هـ[1]، نشرها د. حاتم الضامن في دمشق سنة ٢٠٠٣، ومنها نسخ:

* في التيمورية نسخ بأرقام ١٢٤ و١٧١ و١٧٣ و٢٣١.

* وفي الظاهرية، برقم ٦٢٧٣، الأوراق ١٥ ـ ٢٠أ.

* وفي دار الكتب بتونس، برقم ١٨٠٢٥، الأوراق ٣٨.

* وفي الفاتح بإستانبول برقم ٣٢.

* وفي غازي خسرو بسراييفو، برقم ٢٦٢٦ (٣)، الأوراق ٣٧ ـ ٤١، ورقم ٢٦٢٦ (٩)، الأوراق ٨٢ ـ ٨٣[2].

٨ ـ كيفية أداء الضاد والنطق بها، لعبد الله بن محمد بن يوسف، الحنفي، الرومي، المعروف بيوسف أفندي زاده، ولد سنة ١٠٦٦هـ أو سنة ١٠٨٥هـ، وتوفي سنة ١١٦٧هـ[3]، يرد على المرعشي:

* في دار الكتب المصرية برقم ٢٥٦ قراءات طلعت.

* وفي عارف حكمت برقم ٧٧٠٢/ ٣.

٩ ـ السيف المسلول، على من ينكر المنقول، في حق الضاد، لأبي بكر بن محمد البُرْصَوِي، رئيس القراء ببُرْصة، توفي سنة ١١٨٧هـ[4]:

---

(١) هدية العارفين ٢/ ٣٢٢، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٤.

(٢) فهرس الخزانة التيمورية ١/ ٢٥٧، وفهرس مخطوطات الظاهرية (علوم القرآن) ٤٤، فهرس المخطوطات لمكتبة الغازي خسرو ٩٩ و١٠٠، والفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤٥١، وانظر غير ما ذكر في هذا، وفي الدراسات الصوتية ٣٩، وفي نشرة د. حاتم الضامن.

(٣) سلك الدرر ٣/ ٨٧، وهدية العارفين ١/ ٤٨٢، والأعلام ٤/ ١٢٩، ومعجم المؤلفين ٦/ ١٤٥.

(٤) هدية العارفين ١/ ٢٤١، ويكون بالسين أيضًا: برسة.

* في الظاهرية برقم ٦٤٥٠، الأوراق ١٨.

* وفي دار الكتب المصرية برقم ١١٥ قراءات طلعت.

* وفي غازي خسرو بسراييفو، برقم ٢٦٢٦ (١)، الأوراق ١ ـ ٢٠[١].

١٠ ـ الرسالة الضادية، لإسماعيل بن محمد بن مصطفى القُونَوِيّ، الحنفي، توفي سنة ١١٩٥هـ[٢]. منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٦٠ قراءات طلعت.

١١ ـ إرشاد العباد إلى تصحيح الضاد، لسليمان فيضي بن عبد الله، الوزير، الأزميري، توفي سنة ١٢٠٨هـ[٣]، في غازي خسرو بسراييفو، برقم ٢٦٢٦ (٤)، الأوراق ٤٢ ـ ٤٧[٤].

١٢ ـ رسالة في الرد على من قلب الضاد ظاءً والظاء ضادًا وخطّأ القراء والفقهاء، لمحمد بن أحمد مقيبل، المالكي، المصري، كان حيًّا سنة ١٢٨١هـ[٥].

١٣ ـ تشويق العباد، إلى تعظيم القرآن وتصحيح الضاد، لعبد الحفيظ بن عثمان القادري، كان حيًّا سنة ١٢٩٨هـ[٦].

١٤ ـ رسالة الضاد، لمحمد بن أحمد بن الحسن، الشهير بالمتولي، ولد سنة

---

(١) فهرس مخطوطات الظاهرية (علوم القرآن) ٤٦، وفهرس المخطوطات لمكتبة الغازي خسرو ٩٨، والفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤٦٧.

(٢) سلك الدرر ١/ ٢٥٨، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٩٤.

(٣) هدية العارفين ١/ ٤٠٦، ومعجم المؤلفين ٤/ ٢٧٢.

(٤) فهرس المخطوطات لمكتبة الغازي خسرو ٩٩، والفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤٧٧.

(٥) ذكر الدكتور أحمد هريدي أنها عنده. صوت الضاد وتغيراته ١٠٥ و١٤٤.

(٦) إيضاح المكنون ١/ ٢٩٢، ومعجم المؤلفين ٥/ ٨٩.

١٢٤٨هـ، وتوفي سنة ١٣١٣هـ[١]. منها نسختان بالمكتبة الأزهرية، إحداهما ضمن مجموع برقم ١٢٠٩/ ٣٧٦٢٠[٢].

١٥ ـ رسالة في كيفية أداء الضاد المعجمة في تلاوة القرآن، لسليمان ابن علي بن محمود، الشريف، الفيومي، توفي بعد ١٣١٤هـ، في الأزهرية برقم ١٨٨/ ١٦٢٢٦، الأوراق ١٠٢ ـ ١٠٤[٣].

١٦ ـ رسالة في الرد على المرعشي في الضاد، لمحمد بن إسماعيل الإزميري:

* في التيمورية برقم ٢٣١.

* وفي الظاهرية برقم ٥٣٥١، الأوراق ١ ـ ٩، واسمها فيها: رسالة في إبدال الضاد بالظاء[٤].

١٧ ـ رسالة في الضاد، لمصطفى الأرمناكي، في غازي خسرو بسراييفو، برقم ٢٦٢٦ (٥)، الأوراق ٤٨ ـ ٦٤[٥].

١٨ ـ فتوى في مسألة الضاد، لعلي بن محسن، الصعيدي، المالكي، الشاذلي، الوفائي، المقرئ، الأزهري، في غازي خسرو بسراييفو، برقم ٢٦٢٦ (١٢)، الأوراق ٩٣ ـ ١٠٢[٦].

---

(١) الإمام المتولي وجهوده ٨١ ـ ٨٧.

(٢) الإمام المتولي وجهوده ٣٠١.

(٣) الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٥٠٧.

(٤) فهرس الخزانة التيمورية ١/ ٢٥٦، وفهرس مخطوطات الظاهرية (علوم القرآن) ٤١، والفهرس الشامل (التجويد) ٣/ ٥٢١.

(٥) فهرس المخطوطات لمكتبة الغازي خسرو ٩٩.

(٦) فهرس المخطوطات لمكتبة الغازي خسرو ١٠١.

١٩ ـ رسالة في مخرج الضاد، لحسين موسى، الشافعي، الأزهري، في الظاهرية برقم ٥٧٥٢، الأوراق ١ ـ ٥[١].

٢٠ ـ هداية الطلاب في النطق بالضاد، لحاجي محمود، في سليم آغا بإستانبول[٢].

٢١ ـ رسالة في التفرقة بين مخرجي الضاد والدال المهملة، لمؤلف من القرن الرابع عشر، في جامعة الإمام بالرياض، برقم ٢٥٢٦، الأوراق ٨[٣].

٢٢ ـ رسالة في الضاد، في التيمورية، برقم ٢٣٢[٤].

٢٣ ـ رسالة في كيفية أداء الضاد والظاء المعجمتين، والطاء والراء[٥] المهملتين، في الأزهرية، برقم ١٧/ ٨٨٨، الأوراق ٧[٦].

٢٤ ـ رسالة في كيفية أداء الضاد المعجمة، في غازي خسرو بسراييفو، برقم ٢٦٢٦ (٦)، الأوراق ٦٩ ـ ٧٢[٧].

٢٥ ـ وأخرى في المكتبة نفسها، برقم ٢٦٢٦ (٧)، الأوراق ٧٢ ـ ٧٣[٨].

ومما سبق يظهر أن في مكتبة الغازي خسرو بسراييفو مجموعًا فيه إحدى

---

(١) الفهرس الشامل (التجويد) ٣/ ٥٢٢، وكأنه في الطبعة الثانية من فهرس الظاهرية، وليس عندي.

(٢) الفهرس الشامل (التجويد) ٣/ ٥٣٣.

(٣) الفهرس الشامل (التجويد) ٣/ ٦٥٨.

(٤) فهرس الخزانة التيمورية ١/ ٢٥٧، والفهرس الشامل (التجويد) ٣/ ٦٦٠.

(٥) كأنها: الدال.

(٦) الفهرس الشامل (التجويد) ٣/ ٦٦٦.

(٧) فهرس المخطوطات لمكتبة الغازي خسرو ٩٩.

(٨) فهرس المخطوطات لمكتبة الغازي خسرو ١٠٠.

عشرة رسالة في وصف نطق الضاد، وفيه كتابان آخران، هما: المقدمة الجزرية، وشرحها بالتركية، وعدد أوراق هذا المجموع ١١٥، وحجمه ١٨. ٥×١٢، ورقمه في الفهرس ١٣٢، ص ٩٨ ـ ١٠١، ورقمه في المكتبة ٢٦٢٦.

* * *

خلاصة الباب الأول

١ ـ تحدث الضاد كما وصفها النحويون والقراء بالتقاء حافة اللسان اليمنى أو اليسرى عند وسط اللسان بالأضراس العليا، التقاءً لا يحبس الصوت، ويهتز لها الوتران.

٢ ـ لم يثبت أن إخراجها من الحافة اليسرى أكثر أو أسهل عن العرب، ولا أنها تكون من الحافتين معًا، وكان ظهور هذه القضايا فيما يبدو في نحو القرنين الخامس والسادس، وذكر هذا الإمام الشاطبي في قصيدته حرز الأماني، وهذا سبب شهرته، على أنه لا يتعين حمل كلامه على أنها تأتي من الجهتين معًا.

٣ ـ صفات الضاد: الجهر، والرخاوة، والاستعلاء، والإطباق، والاستطالة، والتفشي، والنفخ في الوقف.

٤ ـ معنى استطالة الضاد طول مخرجها، حتى يتصل بأول مخرج اللام.

٥ ـ الضاد تشبه الظاء في السمع، ولذلك احتاجوا لوضع تآليف في الفرق بينهما.

٦ ـ الضاد أصعب الحروف في النطق، وقلَّ من يحسنها من القراء والأئمة.

٧ ـ الضاد ليست خاصة باللسان العربي، وتوجد في غيره بقلة، وانفرد اللسان العربي بكثرة استعمالها.

٨ ـ من تحريف الضاد نطقها ظاء، وكان هذا هو الشائع قديمًا، وكان عليه في عصر ابن الجزري أكثر أهل الشام، وبعض أهل المشرق الإسلامي، وذَكَر مَن بعده أهلَ المغرب الأدنى، وهو شائع في العصر الحديث في لسان مَن في لهجتهم نطق الأحرف الأسنانية الذال والثاء والظاء، وهم اليوم أهل العراق، وبوادي الشام والجزيرة، وبعض أهل الغرب الإسلامي.

٩ ـ ومن تحريفها نطقها كاللام المفخمة، ونسبه ابن الجزري إلى الزيالع، وهم من سكان الحبشة، ونسبه بعض المستشرقين حديثًا إلى أهل حضرموت باليمن.

١٠ ـ ومن تحريفها نطقها كالزاي المفخمة، ونسبه الفيروزبادي إلى أهل خراسان على أيامه.

١١ ـ ومن تحريفها نطقها دالًا مطبقة، أي شديدة مفخمة، من طرف اللسان مع الثنيتين العليين وأصولهما. وهو نطق قديم أشار إليه ابن سينا، وقد عاش في آخر القرن الرابع وأول الخامس، وسماها الفيروزبادي ضاد العجز والضرورة، ونسبها ابن الجزري إلى أكثر أهل مصر، وبعض أهل المغرب، قال السفاقسي: أي الأقصى، وقال ابن يالوشة: وبعض أهل تونس. وفي الجملة هم من ليس في لهجتهم الأحرف الأسنانية: الذال والثاء والظاء. وألف ابن غانم المقدسي ـ وقد عاش في آخر القرن العاشر ـ رسالة في إنكار هذا النطق على كثير من أفاضل أهل القاهرة، وفي إثبات أن الضاد الصحيحة تشبه الظاء في السمع. وأنكره أيضًا المرعشي ـ وقد عاش في القرن الثاني عشر ـ وألف في ذلك رسالة. وأنكره غيرهما كما تراه في التتمة. وردّ عليهم من ردّ بلا حجة. وهذا هو النطق الشائع اليوم للضاد في أكابر القراء، وعامة المثقفين، بإجماع دارسي الأصوات العربية.

١٢ ـ ذكر ابن غانم أن النطق الصحيح في أيامه للضاد في أهل الحجاز، وذكر بعض الباحثين المعاصرين أنه يوجد في ظَفَارِ ودَثِينة باليمن، وذكر آخرون أنه كاد أو انقرض. وهو موجود في نطق أكثر أهل جزيرة العرب، وبعض القراء.

والله أعلم

* * *



الباب الثاني

النون مُظْهَرةً ومخفاة

(١) المبحث الأول: في المخرج والصفات

❊ مخرجها:

مخرج النون على ما قال سيبويه (ـ ١٨٠هـ): «ومِن طرف اللسان بينه وبين ما فُويق الثنايا مُخْرَج النون»(١).

أي هي من رأسه مع لِثَة الثنيَّتَيْن العُلْيَيَيْن، وهي واللام والراء من مخارج متقاربة، حتى جعلها الفراء (ـ ٢٠٧هـ)، والجَرْمي (ـ ٢٢٥هـ) وغيرهما من مخرج واحد(٢)، وعَدَّا المخارج أربعة عشر، بإسقاط مخرج الجوف أيضًا. والفرق بينهن:

❊ أن مخرج اللام أوسع، لأنه من أدنى الحافَة، فهو من طرف اللسان من حافته، مع لثة الضاحك والناب والرباعيَة والثنية، على ما قال سيبويه: «ومن حافَة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك والناب والرباعيَة والثنيَّة ـ مخرج اللام»(٣).

❊ وأن مخرج الراء كالنون ولكنه من طرف اللسان أدخلُ إلى ظهره، قال: «ومن مُخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلًا لانحرافه إلى اللام ـ مخرج الراء»(٤).

فإذا أَغْلَق طرفُ اللسان مع ما فُويق الثنيتين المخرجَ فُتح مجرى الأنف، فجرى

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٥. وفي طبعة الأستاذ عبد السلام هارون ـ رحمه الله! ـ (٤/ ٤٣٣) خطأ طباعي سقط به مخرج النون، وجُعل مخرج اللام للنون، سببه انتقال النظر.

(٢) انظر: الرعاية ٢٤٣، والتحديد ١٠٤.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٥. وانظر في شرح الأسنان الباب السابق، أو ما كتبته على المقدمة الجزرية.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٥.

منه النفَس والصوت، وهذه هي الغنة التي فيها وفي الميم، وهي بعضٌ منهما، وهي صوتٌ من الخيشوم، وهو أقصى الأنف[١]، أو «خَرْق الأنف المُنْجَذِب إلى داخل الفم»[٢]، أو «المُرَكَّب فوق غار [الحنَك] الأعلى»[٣].

فالنـون لها مخرجـان، مخرج في الفـم، ومخرج في الخيشـوم، ومثلُها الميم. قـال سـيبويه: «فالمجهـورة حـرفٌ أُشـبع الاعتمـادُ فـي موضعـه ومنـعَ النفَـسَ أن يجـريَ معه حتـى ينقضـيَ الاعتماد عليـه ويجريَ الصـوت، فهذه حـال المجهورة فـي الحلـق والفـم، إلا أن النـون والميـم قـد يُعتَمَـد لهمـا فـي الفـم والخياشـيم، فتصيـر فيهمـا غُنَّـة، والدليـل على ذلـك أنك لو أمسـكت بأنفـك ثم تكلمـت بهما لرأيـت ذلك قـد أخلَّ بهمـا»[٤].

وكينونة النون ذات مخرجين في كلام المبرد (ـ٢٨٥هـ)[٥]، ومكي (ـ٤٣٧هـ)[٦]، والداني (ـ ٤٤٤هـ)[٧]، والسخاوي (ـ ٦٤٣هـ)[٨]، والرضي (ـ ٦٨٨هـ)[٩]،

---

(١) الصحاح ٥/ ١٩١٢ (خ ش م).

(٢) شرح الكتاب ٢٠ظ، وانظر: التحديد ١١٥ و١٠٩، والمساعد ٤/ ٢٤٤، والتمهيد لابن الجزري ١٥٩، وشرح الجزرية لابن يالوشة ٢٨.

(٣) الرعاية ٢٤٠. والأصل: الحلق، وأشار ناشره إلى أنه: الحنك، في نسخة، وهو الصواب.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٥.

(٥) المقتضب ١/ ٢١٥.

(٦) الرعاية ٢٦٧.

(٧) شرح الدرر اللوامع ١/ ٤٣٣.

(٨) فتح الوصيد ٢/ ٤١٥.

(٩) شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٧١، وانظر: التمهيد لابن الجزري ١٥٩.

والقَيْجاطي (ـ ٨١١هـ)[١]، وغيرهم، ومثلها الميم، وصرَّح السخاوي بذلك. وسيأتي لهذا مزيد بيان، إن شاء الله.

وأما قول ابن الجزري (ـ ٨٣٣هـ): إن مخرج النون والميم يتحول عن مخرجهما إلى الخيشوم في حال الإخفاء والإدغام بغنة[٢] ـ فقول لا يستقيم، على ما تبين لك. والحق أن الغنة مصاحبة لهما في كل أحوالهما، إلا أنه في إخفاء النون لا يبقى إلا الغنة، كما يأتي، إن شاء الله.

وعرَض بعضهم الإشكال في قول ابن الجزري هذا بأن اللسان والشفتين عاملان في النون والميم المخفاتين والمدغمتين، وأجاب بأنهم نظروا إلى الأغلب[٣]. وهذا جواب متكلَّف، لأنه لا حاجة إلى القول بالتحوُّل إذا كان خروجهما من المخرجين.

وقولهم: إن الخيشوم مخرج محل الغنة وهو النون[٤] ـ بعيد عن الصواب، لما علمت من حقيقة الغنة، وأنها تصحب النون والميم، وأنها ما يبقى من النون في حال الإخفاء.

*** هل الغنة صفة؟**

ومن هذا تعرف أن الغنة ليست صفة للنون والميم كما هو شائع[٥]، بل هي

---

(١) شرح الدرر اللوامع ٢/ ٨٥٩.

(٢) النشر ١/ ٢٠١، وانظر: لطائف الإشارات ١/ ١٩٤، والمنح الفكرية ١٥، وتنبيه الغافلين ٣٥.

(٣) نهاية القول ٣٧ـ ٣٨.

(٤) انظر: الدقائق المحكمة ١٤، والمنح الفكرية ١٥، والجواهر المضية ١٠٢.

(٥) ذكرت في شرحي على الجزرية ط٢ ص٣٣ أنها صفة مخطئًا مجاريًا لهذا الشائع، وأصلحته في ط٣ عن دار اللباب في إسطنبول (١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م).

بعضٌ منهما يخرج من الخيشوم. ذلك أن المراد من الصفة الحال والكيفية التي يخرج بها الحرف، والغنة ليست كذلك.

وتعبير الأوَّلين عن الغنة أنها صوت مصاحب للنون والميم، كما قال مكي (ـ ٤٣٧هـ): «مخرجها (أي النون) من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا، ومعها غنة تخرج من الخياشيم»[١]، وقال الرعيني (ـ ٤٧٦هـ): «والغنة صوت يخرج من الخياشيم عند لفظك بالنون الساكنة والتنوين»[٢]، وقال ابن الباذِش (ـ ٥٤٠هـ): «والغنة صوت يخرج من الخياشيم تابعًا لصوت النون والميم الساكنتين»[٣]، وقال السخاوي (ـ ٦٤٣هـ): «الغنة صوت من الخياشيم... وهي تصحب الميم والنون»[٤].

وكأنَّ عدَّها صفةً مأخوذ من قول مكي (ـ ٤٣٧هـ): «حرفا الغنة، وهما النون والميم الساكنتان، سميتا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما، فهي زائدة فيهما، كالإطباق الزائد في حروف الإطباق، وكالصفير الزائد في حروف الصفير»[٥]، إذ شبَّهَها بالإطباق والصفير.

وكان أقدم من وجدته عبَّر عن الغنة بالصفة أبو شامة (ـ ٦٦٥هـ) في إخفاء الميم المتحركة عند الباء لأبي عمرو، قال: «فمنهم من يعبر عنه بالإدغام... ومنهم

(١) الرعاية ٢٦٧.

(٢) الكافي ٤٠ ـ ٤١، وانظر قبله: الصحاح ٦/ ٢١٧٤ (غ ن ن).

(٣) الإقناع ١/ ٢٥٢.

(٤) فتح الوصيد ٢/ ٤١٥.

(٥) الرعاية ١٣١.

من يعبر عنه بالإخفاء لوجود الغنة، وهي صفة لازمة للميم الساكنة»[1]. وظني أنه أراد بالصفة المعنى اللغوي لا المعنى الاصطلاحي.

وأما الرضي (ـ ٦٨٨هـ) فظاهر أنه أراد المعنى الاصطلاحي، لأنه قابله بالمخرَج، قال: «فإن حصل للنون الساكنة مع الحروف التي بعدها من غير حروف الحلق قربُ مخرج، كاللام والراء، أو قرب صفة كالميم، لأن فيه أيضًا غنة، وكالواو والياء، لأن النون معهما من المجهورة، وما بين الشديدة والرخوة ـ وجب إدغام النون في تلك الحروف»[2].

ثم ذكر ابن بَرِّي (ـ ٧٣٠هـ) الغنة في الصفات من نظمه: «الدرر اللوامع، في أصل مقرأ الإمام نافع»، قال:

والغنةُ الصوتُ الذي في الميمِ والنونِ يخرجُ من الخيشوم
فهذه الصفاتُ باختصار تفيد في الإدغام والإظهار[3]

وقال الجَعْبَرِيّ (ـ ٧٣٢هـ): «والغنة صفة النون ولو تنوينًا، والميم تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين، أو [مخفاتين]، أو مدغمتين»[4].

فشاع عن الجعبري، فيما يظهر، وابن ناظم الجزرية (ـ نحو ٨٣٤هـ) ـ ومنه أخذ ـ جَعْلُ الغنة صفة للنون والميم، قال ابن الناظم في شرحه على المقدمة: «والغنة

---

(١) إبراز المعاني ٩٨.

(٢) شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٧٢.

(٣) النجوم الطوالع ٢٢٣.

(٤) كنز المعاني للجعبري ٢/ ٢٧٧ظ، وانظر: لطائف الإشارات ١/ ١٩٥، والدقائق المحكمة ٤٣، والمنح الفكرية ١٤. وفي الأصل: مخفيتين.

صفة النون ولو تنوينًا والميم [المدغمتين والمخفاتين]»[١]، حتى إنه عاب على أبيه ذكرها في المخارج، قال: «والغنة من الصفات، والأليق ذكرها ثَمّ»[٢]، وهو في هذا تابع للجعبري أيضًا، فقد عاب على الشاطبي مثل ذلك، وقال: «والغنة من الصفات، والأليق ذكرها فيها، وكان ينبغي أن يذكر عوضها مخرج النون المخفاة»[٣].

وما سار عليه الشاطبي وابن الجزري هو الصواب، وهما تابعان لسيبويه والمتقدمين في ذكرها في المخارج، ويعنون النون المخفاة، لأنها تكون غنة خالصة لا عمل للسان فيها، كما يأتي بيانه، إن شاء الله.

وقدَّر الشيخ زكريا (ـ ٩٢٦هـ) المعنى في كلام ابن الجزري بأنه: مخرج محلها[٤]، وهو النون أو الميم، وهو نحو ما أجاب به طاشْكُبْرِي زادَهْ (ـ ٩٦٨هـ) من أنه أراد موصوفَها، وهو النون[٥].

ونقل مُلَّا القاري (ـ ١٠١٤هـ) عن بعض شراح الجزرية[٦] أنها تارة تكون صفة، وتارة تكون حرفًا، ووصفه بالغرابة[٧]، واستشكل ذِكْر الغنة في المخارج،

---

(١) الحواشي المفهمة ١٤و. والأصل: المدغمتان والمخفاتان.

(٢) الحواشي المفهمة ١٤و.

(٣) كنز المعاني للجعبري ٢/ ٢٧٧ظ، وانظر: لطائف الإشارات ١/ ١٩٥.

(٤) الدقائق المحكمة ١٤، وانظر: المنح الفكرية ١٥، والجواهر المضية ١٠٢، ونهاية القول ٣٨، وشرح الجزرية لابن يالوشة ٢٨.

(٥) شرح الجزرية لكبري زاده ٨٥.

(٦) يسميه الشارحَ اليماني، والظاهر أنه يعني بَحْرَقًا (كجعفر) اليمني، محمد بن عمر، المتوفى سنة ٩٣٠. الضوء اللامع ٨/ ٢٥٣، وشذرات الذهب ٨/ ١٧٦، والتاج ٦/ ٢٨٤، والأعلام ٦/ ٣١٥، ومعجم المؤلفين ١١/ ٨٩.

(٧) المنح الفكرية ١٥، وانظر بقية المناقشة لقول ابن الناظم في: الجواهر المضية ١٠٣، وغنية

وقال: «وعلى كل تقدير فعَدّ الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر لا يخلو من إشكال، فتدبَّر»[١].

وعرض الـمَرْعَشي (ـ ١١٥٠هـ) الإشكال من ناحية أخرى فقال: «إن قلت: الصفة كيف تقوم بنفسها؟ قلت: الغنة لها مخرج غير مخرج موصوفها، ولذا أمكن التلفُّظ بها وحدها بخلاف سائر الصفات»[٢]، يعني في حال الإخفاء، وهذا الجواب نفسه يدلُّ على أن الغنة ليست بصفة.

ونظر أيضًا في قول الجعبري بأن الغنة ليست صفة للنون المخفاة، بل هي عينها[٣]. وهذا حق، ولكنها ليست صفة للنون أصلًا.

وصوَّب ابن يالوشة (ـ ١٣١٤هـ) أن الغنة تكون حرفًا في حال الإخفاء والإدغام[٤]. وهذا ما وصفه القاري من قبل بالغرابة.

*** هل الغنة في النون أكثر؟**

قال ابن الباذِش (ـ ٥٤٠هـ): «والغنة صوت يخرج من الخياشيم تابعًا لصوت النون والميم الساكنتين، وهي في النون أقوى وأبين»[٥].

الطالبين ٣٧، وجهد المقل ١٣٨، ونهاية القول ٣٨، وشرح الجزرية لابن يالوشة ٢٨، والنجوم الطوالع ٢٢٤.

(١) المنح الفكرية ١٥.

(٢) جهد المقل ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٣) جهد المقل ١٦٤.

(٤) شرح الجزرية لابن يالوشة ٢٨. وحشد الشيخ المارغني الأدلة على إبطال أن الغنة حرف، وكلها نظري لفظي، وجدلٌ بلا قضية. انظر: النجوم الطوالع ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٥) الإقناع ١/ ٢٥٢.

وقال الرضي (ـ ٦٨٨هـ): «في الميم غنة وإن كانت أقل من غنة النون»[(١)].

وقال ابن الجزري (ـ ٨٣٣هـ): «والنون حرف أغنُّ آصَلُ في الغنة من الميم لقربه من الخيشوم»[(٢)].

وهذا لا يمكن فهمه إلا على معنى أن الغنة في النون أطول في الزمن، وذلك في مواضع إطالة الغنة، وستأتي، إن شاء الله.

*** صفاتها:**

ـ والنون تخرج مجهورة، أي لها صوت في الصدر، بتعبير سيبويه (ـ ١٨٠هـ) في موضع آخر عن المجهور[(٣)]، أو يهتزُّ لها وترا الصوت في الحنجرة، بالتعبير الحديث. والتعريف القديم للمجهور والمهموس يمكن أن يوفَّق بينه وبين الوصف الحديث، وقد حقَّقت هذا من قبل[(٤)]، والغاية معرفة المنطوق ـ وهو هذا ـ لا مناقشة الألفاظ. وضدُّ المجهور المهموس. والحروف المجهورة تسعة عشر حرفًا هي المجموعة في قول بعضهم: «زادَ ظَبْيٌ غَنِجٌ لي ضُمُورًا إذْ قَطَع»[(٥)]، وفيه الياء مرتين، إلا أن يكون على الفَرْق بين الياء المدِّيَّة والياء غير المدِّيَّة.

ـ وهي متوسطة بين الشدة والرخاوة:

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٧٣.

(٢) النشر ١/ ٢٢٣. ونسب المرعشي إلى ابن الجزري في التمهيد أن النون أغن من الميم، وأشار ناشره إلى موضعه من نشرة د. غانم قدوري من التمهيد، وهو ص١٠٧، وما فيه هو أن النون حرف أغن، وليس فيه تفضيل. انظر: جهد المقل ١٦٥ و٣١٦، ونهاية القول ٥٩، والنجوم الطوالع ٢٢٣.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨٤.

(٤) في التعليق على المقدمة الجزرية، وفي الباب السابق.

(٥) التمهيد للعطار ٢٨٠، وفيه القاف والطاء، على رأي القدماء في أنهما مجهوران.

* فالشديد يُغْلَق عنده المخرج، فيُحبَس النفَس والصوت، وهو ثمانية أحرف مجموعة في قولهم: «أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ»[١].

* والرِّخو لا يُغْلَق عنده المخرج، فلا يُحبَس النفَس والصوت، وهو ما جمعتُه في أوائل كَلِم هذا البيت من الطويل:

ثَـوَى زَيْـنُ سَـلْمَى فِـي صَمِيـمِ ضَمِيـرِهِ
هَـوَى خَبْـلِ ظَـامٍ حيـنَ شَـوْقًا غَـوَى ذَوَى

* والمتوسط يُغلَق عنده المخرج، ويجد النفس والصوت منفذًا يجري منه، وهو خمسة أحرف مجموعة في قولهم: «لِنْ عُمَر»[٢].

وفي هذا قال سيبويه: «ومنها حرف شديد يجري معه الصوت، لأن ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك، واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجرِ معه، وهو النون، وكذلك الميم»[٣].

فعند النون والميم يُغلَق المخرج، ويجري الصوت من الخيشوم. وانظر كيف سماه شديدًا يجري معه الصوت. ومعنى قوله: «واللسان لازم لموضع الحرف» ـ أن اللسان يغلق المخرج.

ـ وهـي مستفلة لا يرتفـع لهـا أقصـى اللسـان[٤]، وحـروف الاسـتفال غيـر أحـرف ضـدِّه الاسـتعلاء المجموعة في قولهـم: «خُصَّ ضَغْـطٍ قِظْ»، فهـي مرقَّقة، لأن المسـتعلي مفخَّـم، يمتلـئ الفـم بصداه.

---

(١) أو: أجدْتَ طبَقَك، أو: أجدُكَ قطَّبت، أو أجدتَ كقُطْب.

(٢) أو: لم نُرَعْ، أو: عمرُو نَلْ.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٦، وانظر: الأصول ٣/ ٤٠٣، والتحديد ١٠٦.

(٤) انظر: جهد المقل ١٥١.

ـ وكلُّ مستفِلٍ منفَتِحٌ، وضدُّ المنفتح المُطْبَق، وهو الذي يرتفع له مع أقصى اللسان وسطُه[1]، ففيه زيادة تفخيم، والأحرف المطبقة: الصاد والضاد والطاء والظاء.

*** مراتب الغنة:**

ترتيب الغنة يرجع إلى الجَعْبَري (ـ ٧٣٢هـ)، فيما يبدو، قال: «والغنة صفة النون ولو تنوينًا، والميم، تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين، أو [مخفاتين][2]، أو مدغمتين... وهي في الساكن أكمل [من المتحرك][3]، وفي المخفى أزيد من المظهر، وفي المدغم أوفى من المخفى عند مثبتها»[4].

وقد نُقِلَ عنه بعبارات متقاربة:

ـ فقال ابن الناظم (ـ نحو ٨٣٤هـ): «واعلم أن الغنة صفة لازمة للنون والميم تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين، أو [مخفاتين][5]، أو مدغمتين، وهي في الساكن أكمل من المتحرك، وفي المخفى أزيد من المظهر، وفي المدغم أوفى من المخفى»[6].

ـ وقال القسطلَّاني (ـ ٩٢٣هـ): «قال (أي الجعبري): والغنة صفة النون ولو تنوينًا، والميم تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين، أو [مخفاتين][7]، أو مدغمتين... وهي

---

(١) انظر: جهد المقل ١٥٢.

(٢) الأصل: مخفيتين.

(٣) ليس في الأصل، وهو فيما نُقل عن الكتاب.

(٤) كنز المعاني للجعبري ٢/ ٢٧٧ظ.

(٥) الأصل: مخفيتين.

(٦) الحواشي المفهمة ٤٠ظ.

(٧) الأصل: مخفيتين.

في الساكن أكمل من المتحرك، وفي المخفى أزيد من المظهر، وفي المدغم أوفى من المظهر. انتهى. وزاد في المُنَّة في تحقيق الغنة: وذلك محسوس في الأحوال الأربعة: الإخفاء والإدغام والحركة والسكون، ولا ينازع في ذلك إلا مكابر في الحسيات»[١].

وقال الشيخ زكريا (ـ ٩٢٦هـ): «والغنة صفة لازمة لهما متحركتين أو ساكنتين، ظاهرتين أو مدغمتين أو مخفاتين، وهي في الساكن أكمل منها في المتحرك، وفي المخفى أكمل منها في المظهر، وفي المدغم أكمل منها في المخفى»[٢].

وهذا يفيد أن الغنة لا تنفك عن النون والميم في كل أحوالهما، وأنها من قِبَل طولها أربع مراتب:

١ ـ أعلاها في المدغم.

٢ ـ تليه في المخفى.

٣ ـ تليه في الساكن المظهر.

٤ ـ تليه في المتحرك.

وهذا صحيح، لكن يحسن التعبير بالمشدَّد مكان المدغم، ليشمل المشدَّد بإدغام، والمشدد بلا إدغام[٣]. ويحسن التفرقة بين النون والميم، من أجل ما سلف من أن الغنة في النون أقوى وأبين، وقال المَرْعَشي (ـ ١١٥٠هـ): «أقوى الغنات غنة

---

(١) لطائف الإشارات ١/ ١٩٥.

(٢) الدقائق المحكمة ٤٣، وانظر: الطرازات المعلمة ١٧٤، والمنح الفكرية ١٤ و٤٤، وتنبيه الغافلين ٧٨، وجهد المقل ١٦٣ ـ ١٦٤، ونهاية القول ٥٩، وشرح الجزرية لابن يالوشة ٢٨.

(٣) وانظر: جهد المقل ١٦٤.

النون المشددة فهي أكمل من غنة الميم المشددة، وغنة النون المخفاة أكمل من غنة الميم المخفاة، وهكذا»[١]، وقال: «واجعل غنة النون أكمل من غنة الميم، لأنها أغنُّ من الميم»[٢]، فتكون المراتب ثماني:

١ ـ النون المشددة.

٢ ـ فالميم المشددة.

٣ ـ فالنون المخفاة.

٤ ـ فالميم المسماة مخفاة[٣].

٥ ـ فالنون الساكنة المظهرة.

٦ ـ فالميم الساكنة المظهرة.

٧ ـ فالنون المتحركة.

٨ ـ فالميم المتحركة.

وضبط هذه المراتب صعب، لأن الفرق دقيق، ويكفي أن تُمَكَّن غنة المشدَّد، وتُجعل غنة النون المخفاة أقصر، وتُجعل غنة الميم المخفاة ـ على ما يسمونها ـ أقصر من غنة النون المخفاة. وسيأتي ـ إن شاء الله ـ الكلام على مراتب إخفاء النون عند حروفه.

*** هل تُقدَّر الغنة بالحركات؟**

لم يذكر أنها تُقدَّر بمقدار حركتين ـ أي ألف ـ إلا بعض المتأخرين جدًّا، وأظن

(١) جهد المقل ١٦٥.

(٢) جهد المقل ٣١٦.

(٣) وهي مظهرة كما سيأتي، إن شاء الله.

ابتداءه من الـمَرْعَشي (ـ ١١٥٠هـ)، قال في مراتب إخفاء النون ـ على ما سيأتي بيانه، إن شاء الله ـ: «ولم أر في مؤلَّف تقدير امتداد الغنة في هذه المراتب»[١]، ثم علق على هذا في حاشيته على كتابه، فيما نقل محمد مكي نصر (ـ ١٣٠٥هـ): «وقال (الـمَرْعَشي) في حاشيته: لو قلنا: إن أعلاها قدر ألف، وأدناها قدر ثلث ألف، وأوسطها قدر ثلثي ألف ـ لأصبنا الحق أو قَرُبنا منه، والله أعلم»[٢].

ولم يقبل محمد نصر قول الـمَرْعَشي، وقال: «والذي نقلناه عن مشايخنا وعن العلماء المؤلفين في فن التجويد المتقنين ـ أن الغنة لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين كالمد الطبيعي، لأن التلفظ بالغنة الظاهرة يحتاج إلى التراخي»[٣].

وكان قال في موضع آخر بعد أن نقل كلام الجعبري السابق: «فيجب المحافظة عليها، وعلى إظهارها أيضًا، من الميم والنون المشددتين مطلقًا، مقدار ألف، أي حركتين، لا يزاد ولا ينقص عن ذلك، لأن ميزانها في النطق بها كميزان المد الطبيعي في النطق به... ثم اعلم أن النون أغن من الميم كما في التمهيد. وقال الرضي: في الميم غنة وإن كانت أقل من غنة النون»[٤].

وهذا كلام يناقض آخرُه أولَه، إذ لا تكون الغنة مراتب، كما نقل عن الجعبري وأقرَّه، ولا تكون النون أغنَّ ـ إلا أن تكون تزيد وتنقص. ولم يقدِّرها أحد من القدماء بألف، وهي في المشدَّد لا شك أطول من ألف.

وقال ابن يالوشة (ـ ١٣١٤هـ): «وإن كانا مشدَّدين فأمَرَ الناظم بإظهار الغنة

---

(١) جهد المقل ٢٠٥.

(٢) نهاية القول ١٢٥، واسم الحاشية: بيان جهد المقل، وند عني موضعه فيها.

(٣) نهاية القول ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٤) نهاية القول ٥٩.

فيهما، أي الغنة الكاملة، وذلك مقدار مدة ألف، وقد عرفت أن الغنة صفة لازمة لهما مطلقًا، وأن مخرجها الخيشوم»[١].

وهذا يدل على أن مقدار ألف عنده للغنة الكاملة، أي في المشدَّد، وهو قريب من قول المَرْعَشي، ومخالف لقول محمد مكي نصر في أنها مقدار ثابت، ولقول المارِغْني (ـ ١٣٤٩) تلميذ ابن يالوشة: «وأما الغنة فلا تفاوت فيها عند جميع حروف الإخفاء على التحقيق، ومقدارها حركتان كالمد الطبيعي»[٢]، مع أنه ذكر من بعد عبارة الجعبري في مراتب الغنة[٣].

والتحقيق أن الغنة مراتب، كما سبق، وقد أشار إلى ذلك الشاطبي في قوله:

وغنــةُ تنويــنٍ، ونــونٍ، وميــمٍ انْ سـكنَّ ولا إظهارَ ـ في الأنف يُجتلى[٤]

فأجملها في مرتبتين: فالإدغام والإخفاء مرتبة، وإظهار الساكنة والتحريك مرتبة، ذلك أنه لا يقول أحد بخلوِّ النون والميم من الغنة في حال الإظهار والتحريك، لأنها بعضٌ منهما ـ وقد سبق شرح ذلك، وسيأتي له مزيد بيان، إن شاء الله ـ فاقتصر على الكاملة المبيَّنة في المشدَّد والمخفى.

وقال السخاوي (ـ ٦٤٣هـ) في شرح هذا البيت: «فإن قلتَ: إني إذا قلتُ: عن خالد ـ وجدتُ في الأنف صوتًا، وقد قلتَ: إن الغنة لا تكون مع الإظهار! قلتُ: الغنة إذا قلتَ: ﴿عَنكَ﴾ و﴿مِنكَ﴾ لم يكن لها في الفم نصيب، إنما تخرج من

(١) شرح الجزرية لابن يالوشة ٦٥.

(٢) النجوم الطوالع ١١٣. وسيأتي ـ إن شاء الله ـ الكلام على تفاوتها عند حروف الإخفاء.

(٣) النجوم الطوالع ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٤) الشاطبية، البيت ١١٥١، وقوله: في الأنف ـ خبر: وغنة تنوين.

الخياشيم، وإذا قلت: عن خالد، عن عامر ـ فالنون من الفم، والصوت الذي تجده من الأنف مع ذلك من أجل أن النون والميم لهما صوت في الخياشيم دون سائر الحروف»[١].

ولذلك ذكروا أن تقييد الشاطبي ـ ومن قبله مكي (ـ ٤٣٨هـ)[٢] ـ للغنة بسكون النون أو الميم، وبعدم الإظهار ـ هو قيد لكمالها، لا لأصلها[٣].

والتحقيق أيضًا أنها لا تُقدَّر بالحركات، ولكن مقاديرها سماعية، لأنها في المشدَّد أطول من المدِّ الطبيعي، كما هو مُحَسٌّ، ولم يقدرها أحد من الأقدمين بالمدِّ.

***

---

(١) فتح الوصيد ٤/ ١٣٥٣.

(٢) الرعاية ١٣١و١٩٣.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ٢٧٧ظ، والدقائق المحكمة ١٤، والمنح الفكرية ١٥، وجهد المقل ١٦٤ ـ ١٦٥، وشرح الجزرية لابن يالوشة ٢٨، والنجوم الطوالع ٢٢٤.

(٢) المبحث الثاني: في أحوالها غير الإخفاء

*** المتحركة:**

ففي النون المتحركة إذن غنة، لأن الغنة بعضٌ من النون والميم، فلا تفارقها في حال من أحوالها.

ويدل عليه كلام سيبويه (ـ ١٨٠هـ) السابق، لأنه أطلق، ولم يقيد الغنة بحال السكون، ولأنه قال: «ومنها حرف شديد يجري معه الصوت، لأن ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك، واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه، وهو النون، وكذلك الميم»[١]، فلزوم اللسان لا يكون إلا في المتحركة أو الساكنة المظهرة، وأما المدغمة والمخفاة والمبدلة ـ فيبطل عمل اللسان بها، كما سيتبيَّن، إن شاء الله.

وقال المبرد (ـ ٢٨٥هـ): «والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة، فلذلك تسمعها كالنون، لأن النون المتحركة مُشْرَبَةٌ غنة، والغنة من الخياشيم»[٢]، وقال: «ولكن النون المتحركة ـ ومخرجها مما يلي مخرج الراء واللام ـ والميم ـ [و] مخرجها من الشفة ـ تتناولان الخياشيم بما [فيهما] من الغنة»[٣].

وقال ابن جني (ـ ٣٩٢هـ): «وأما النون المتحركة فمن حروف الفم كما قدَّمنا، إلا أن فيها بعضَ الغنة من الأنف»[٤].

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٦.

(٢) المقتضب ١/ ١٩٤.

(٣) المقتضب ١/ ٢١٥، وما بين المعقوفين إصلاح لا بد منه.

(٤) سر الصناعة ١/ ٤٨.

وقال الداني (ـ ٤٤٤هـ): «فأما النون المتحركة فمخرجها من الفم مع صُويت من الأنف»[١].

وقال الرضي (ـ٦٨٨هـ): «وكذلك النون المتحركة قبل أي حرف كانت تخرج من المخرجين، لاحتياجها إلى فضل اعتماد»[٢].

ويشهد لهذا قول الجعبري (ـ ٧٣٢هـ) السابق، وقول القَيْجَاطي (ـ ٨١١هـ): «والغنة صوت من الخيشوم، يتبع صوت النون والميم بإطلاق، في حال تحرك كل واحد منهما وإسكانه»[٣].

وعلى هذا يُفهَم قول ابن السرَّاج (ـ ٣١٦هـ): «وإذا كانت النون متحركة لم تكن إلا من الفم، ولم يجز إلا إبانتها»[٤]، فمقصده أنها لا تخفى، لا ذَهَابُ غنَّتها.

ومثله قول مكي (ـ ٤٣٨هـ): «والخفيفة منها مخرجها من الخياشيم من غير مخرج المتحركة»[٥].

وزمن طول الغنة في المتحرك هو أقل أزمنة الغنة، وهو زمن النطق بالحرف المتحرك، لأنها، كما علمت، مصاحبة للنون، فزمنُها زمنُها.

*** الساكنة المُظْهَرة:**

وفي الساكنة الـمُظهَرة غنَّةٌ أطول شيئًا من غنة المتحركة، ذلك أن الحروف الرخوة والمتوسطة بين الشدة والرخاوة يجري فيها الصوت، فيمتدُّ زمن النطق بها

---

(١) التحديد ١٠٤، وانظر: الموضَح ١/ ١٦٥.

(٢) شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٧٣.

(٣) شرح الدرر اللوامع ٢/ ٨٥٩.

(٤) الأصول ٣/ ٤١٨، وانظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٩٢٨.

(٥) الرعاية ١٩٣.

إذا كانت ساكنة زمنًا ما هو أطول من زمن الأحرف الشديدة إذا سكنَّ[١]. وقد عبَّر سيبويه (ـ ١٨٠هـ) بجريان الصوت في الرخو والمتوسط[٢].

قال مكي (ـ ٤٣٧هـ): «وفيها إذا سكنت غنة تخرج من الخياشيم، فذلك مما يزيد في قوتها»[٣]. وقال: «الغنة نون خفيفة تخرج من الخياشيم، وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة»[٤]. وقال: «وذلك أن النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا، ومعها غنة تخرج من الخياشيم»[٥]، وقال: «وإذا قلت: ﴿مِنۡهُ﴾ و﴿عَنۡهُ﴾ فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، لأنها غير مخفاة، والغنة ظاهرة»[٦].

وقال عبد الوهاب القرطبي (ـ ٤٦١هـ): «وأما حروف الغنة فالنون ساكنة ومتحركة»[٧]، وقال: «وهي الحرف الأغنُّ، فيُحفَظ عليها الغنة ساكنة أو متحركة، ولأجل جريان الغنة فيها وفي الميم إذا طرأت على الخيشوم آفة تمنع الجريان رأيت النونَ أقربَ إلى التاء، والميمَ أمسَّ بالباء»[٨].

---

(١) انظر: شرح الشافية للجارْبُرْدي ١/ ٣٤١ـ٣٤٢، وجهد المقل ١٤٤. ولا فرق بين الرخو والمتوسط في ذلك، لاستوائهما في جريان الصوت، وقد فرَق بينهما المرعشي، وجعل أحرف المد مرتبة ثالثة. ويظهر لي أنهما مرتبتان: أحرف المد، وتليها الحروف الرخوة والمتوسطة.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠٦.

(٣) الرعاية ١٩٣.

(٤) الرعاية ٢٤٠.

(٥) الرعاية ٢٦٧.

(٦) الرعاية ٢٦٨، وانظر: الكشف ١/ ١٦٥.

(٧) الموضِّح ٩٧.

(٨) الموضح ١٢٠.

وعلى هذا يُفهم قول سيبويه: «وتكون مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ـ بيِّنةً موضعها الفم»[١]، إذ ليس يعني أنه يذهب عندها صوت الخيشوم، ولكن يعني أنها ليست كالمخفاة يبطل معها عمل اللسان.

والنون الساكنة تُظهر في ثلاث أحوال:

* أن يوقف عليها، فلا يكون بعدها شيء، نحو وقوفك على: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾[الرحمن:١]و﴿يُنفِقُونَ﴾[البقرة:٣]و﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن ؟﴾[البقرة:٢٦٠] ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ [آل عمران: ٢٠].

* وأن يكون بعدها واو أو ياء أو ميم في كلمة، نحو: ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] و﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤] و﴿بُنْيَٰنٌ﴾ [الصف: ٤] و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، ولم يجئ في القرآن الكريم مثله في الميم، وهو نحو: شاة زَنْمَاء، وغَنَم زُنْم[٢]، وقال سيبويه في علته: «وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بيِّنة، والواو والياء، بمنزلتها مع حروف الحلق... وإنما حملهم على البيان كراهية الالتباس، فيصير كأنه من المضاعَف»[٣]، وهذا ما قال فيه الشاطبي:

وعندهما للكلِّ أظهِرْ بكِلْمة ... مخافةَ إشباه المضاعَف أثقلا[٤]

* وأن يكون بعدها حرف من أحرف الحلق في كلمة أو كلمتين، نحو: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦].

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٥، وانظر: المقتضب ١/ ٢١٥، والأصول ٣/ ٤١٨، والتكملة ٦١٩، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٩٢٧ ـ ٩٢٨.

(٢) زنماء: مقطوع من أذنها هَنَة معلقة.

(٣) الكتاب ٢/ ٤١٥، وانظر: المقتضب ١/ ٢٢٠.

(٤) الشاطبية، البيت ٢٨٨.

وقال سيبويه: «وذلك أن هذه الستة (أحرف الإظهار) تباعدت من مُخْرَج النون، وليست من قبيلها، فلم تُخْفَ ههنا كما لم تُدغم في هذا الموضع، وكما أن حروف اللسان لا تدغم في حروف الحلق، وإنما أخفيت النون في حروف الفم كما أدغمت في اللام وأخواتها»[١]. يريد أن إظهارها للتباعد، كما أن الإخفاء والإدغام دعا إليهما التقارب. وقال: «ولا تدغم في حروف الحلق البتة، ولم تقوَ هذه الحروف على أن تقلبها (أي: تدغمها)، لأنها تراخت عنها، ولم تَقْرُبْ قربَ هذه الستة (أحرف الإدغام)»[٢].

وذكر الداني (ـ ٤٤٤هـ) أن الإظهار عند أحرف الحلق على ضربين: بتعمُّل عند الهمزة والخاء والغين، وبغير تعمل عند البواقي، خوفَ النقل في الهمزة، كما هو مذهب ورش، وخوفَ الإخفاء في الخاء والغين، كما هو مذهب أبي جعفر، والمسيَّبي عن نافع[٣].

ويشبهه ما نقله ابن الباذِش (ـ ٥٤٠هـ) عن ابن نَبْتِ العُروق[٤]، من أن الإظهار متفاضل في القوة والتمكُّن، فأضعفه عند الخاء والغين[٥].

*** المدغمة إدغامًا كاملًا:**

والنون الساكنة تدغم في اللام والراء إدغامًا كاملًا، ويجوز أن يكون ذلك مع

(١) الكتاب ٢/ ٤١٥، وانظر: المقتضب ١/ ٢١٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٤١٥.

(٣) التحديد ١١١.

(٤) محمد بن أبي الحسن، لم تذكر وفاته (غاية النهاية ٢/ ١٢٧)، لكنه قرأ عليه ابن بَلِّيمة، وقد توفي سنة ٥١٤هـ.

(٥) الإقناع ١/ ٢٥٦، وانظر: ارتشاف الضَّرَب ٢/ ٧١٢.

الواو والياء، فتدغم فيهما بلا غنة. وقرأ بإدغام النون في الواو والياء بلا غنة خلف عن حمزة، واختُلف عن الدوري عن الكسائي[١]. وحقيقته ذهاب النون جملةً، فلا يبقى منها شيء، ويكون ما بعدها مشدَّدًا.

قال سيبويه (ـ ١٨٠هـ): «النون تدغم مع الراء لقرب الـمُخرَجين على طرف اللسان، وهي مثلها في الشدة[٢]، وذلك قولك: مِن رَّاشد، ومَن رَّأيت؟ وتدغم بغنة وبلا غنة. وتدغم في اللام، لأنها قريبة منها على طرف اللسان، وذلك قولك: مَن لَّك؟ فإن شئت كان إدغامًا بلا غنة، فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمتَ بغنة، لأن لها صوتًا من الخياشيم، فتُرك على حاله، لأن الصوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب، فيغلب عليه الاتفاق. وتدغم النون مع الميم، لأن صوتهما واحد، وهما مجهوران، قد خالفا سائر الحروف [...][٣] في الصوت، حتى إنك تسمع النونَ كالميم، والميمَ كالنون، حتى تتبيَّن، فصارتا بمنزلة اللام والراء في القرب، وإن كان الـمُخرَجان متباعدين، إلا أنهما اشتبها لخروجهما جميعًا في الخياشيم»[٤].

فعلة الإدغام في هذه الأحرف: التقارب في المخرج في مسألة اللام والراء، والاشتراك في الغنة في مسألة الميم، وإن تباعدا في المخرج، فتشابها في السمع، وإن شئت فقل: إنهما اتحدا في بعض المخرج، وهو الخيشوم، فكلاهما يخرج بعضه من الخيشوم، كما علمت، فلهما مخرجان.

---

(١) النشر ٢/ ٢٤.

(٢) يريد الشديد الذي يجري معه الصوت، كما رأيت من قبل، وهو المتوسط.

(٣) الأصل: التي في الصوت. ويبدو أن لفظ (التي) مزيد، والله أعلم.

(٤) الكتاب ٢/ ٤١٤، وانظر: المقتضب ١/ ٢١٧ ـ ٢١٨.

وإدغام النون في الميم من قبيل الإدغام الكامل، لأن النون ذهبت جملة، والغنة الظاهرة غنة الميم. هذا مذهب الجمهور، وهو الصواب، لأن في الميم غنة، فلا تفتقر إلى غنة النون. وذهب ابن كيسان (ـ ٢٩٩هـ) إلى أن الغنة غنة النون، فيكون من الإدغام الناقص، وتابعه ابن مجاهد (ـ ٣٢٤هـ)[١]. وهذا الاختلاف لفظي، لا طائل تحته، لأن المنطوق واحد.

وتدغم النون الساكنة في نون مثلها إدغامًا كاملًا، كما هو شأن المثلين، وتكون الغنة في أعلى مراتبها للتشديد.

*** المدغمة إدغامًا ناقصًا:**

والنون الساكنة تدغم في الواو والياء إدغامًا ناقصًا، فتبقى الغنة، وتُشدَّد الواو والياء، ويجوز ذلك في الراء واللام، فتدغم فيهما بغنة. ومذهب الجمهور من أهل الأداء ترك الغنة عند اللام والراء، وذهب كثير منهم إلى الإدغام مع تَبْقِيَة الغنة، ورَوَوْه عن أكثر أئمة القراءة[٢].

قال سيبويه (ـ ١٨٠هـ): «وتدغم النون مع الواو بغنة وبلا غنة، لأنها من مُخرَج ما أُدغمت فيه النون. وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميمًا أن الواو حرف لين يتجافى عنه الشفتان، والميم كالباء في الشدة وإلزام الشفتين، فكرهوا أن يكون مكانَها أشبهُ الحروف من موضع الواو بالنون، وليس مثلها في اللين والتجافي والمدِّ، فاحتملت الإدغام كما احتملته اللام، وكرهوا البدل لما ذكرت لك. وتدغم النون مع الياء بغنة وبلا غنة، لأن الياء أخت الواو، وقد تدغم فيها الواو، فكأنهما من مخرج واحد،

(١) جامع البيان ٨٦و، والتحديد ١١٤، وانظر: السبعة ١٢٦، والموضِّح ١٤٦، والتمهيد لابن الجزري ١٥٧.

(٢) النشر ٢/ ٢٣ ـ ٢٤.

ولأنه ليس مُخرَجٌ من طرف اللسان أقربَ إلى مخرج الراء من الياء، ألا ترى أن الألثغ بالراء يجعلها ياءً، وكذلك الألثغ باللام، لأن الياء أقرب الحروف من حيث ذكرت لك إليهما»[(١)].

وتفسيره: أن علة الإدغام في مسألة الواو أنها من مخرج الميم أخت النون، والنون تدغم في الميم، فجعلوا الواو كذلك. ولم يقلبوا الواو ميمًا كما فعلوا في الباء ـ لأن الواو لينة تخرج بانفراج الشفتين، وأما الباء فشديدة، تخرج بانطباقهما. وعلة الإدغام في مسألة الياء أن الياء أخت الواو في المد، وهي قريبة من الراء، حتى إن الألثغ في الراء يقلبها ياء، وقد أُدغمت النون في الراء، فجعلوا الياء كالواو وكالراء في الإدغام.

ثم بيَّن حال الغنة التي تصحب الواو والياء، والراء واللام إن أدغمت فيهما بغنة، فقال: «وهي مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم، ولكنَّ صوت الفم أُشرب غنة، ولو كان مُخرَجها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها في الواو والياء والراء واللام حتى تصير مثلهن في كل شيء»[(٢)].

يقول: ليس مخرجها من الخياشيم هنا كما في الإخفاء، ولكنك تخلط هذه الأحرف الأربعة بالغنة، لأن النون قد ذهبت، وشُدِّد الحرف المدغم فيه، فالمنطوق هو واو أو ياء أو راء أو لام مشدَّدات قد أُشْرِبْنَ غنةً.

وإذا تأملت النطق وجدت أنك تُطوِّل الساكن من حرفي التشديد من أحد هذه الأحرف، والغنة مصاحبة له، فتَطُول بطوله.

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٤ ـ ٤١٥، وانظر: المقتضب ١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠، والأصول ٣/ ٤١٧، والرعاية ٢٤٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٤١٥، وانظر: الأصول ٣/ ٤١٧.

وقد ذكر أبو عمرو الداني (ـ ٤٤٤هـ) عن بعض القراء أنهم يُسَمُّون هذا الضرب من الإدغام إخفاء، وقال: «فمن أبقى غنة النون والتنوين مع الإدغام لم يكن ذلك إدغامًا صحيحًا في مذهبه، لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح ألا يبقى فيه من الحرف المدغَم أثر، إذ كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه، ويصير مخرجه من مخرجه، بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب، لظهور صوت المدغم، وهو الغنة، ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما قلبًا خالصًا من جنس ما يدغمان فيه، فعُدمت الغنة بذلك رأسًا في مذهبه، إذ غير ممكن أن تكون منفردة في غير حرف، أو مخالطة لحرف لا غنة فيه، لأنها مما يختص به النون والميم لا غير، وإذا كان ذلك كذلك صحَّ أنه متى ظهرت الغنة مع الإدغام فالنون والتنوين لم ينقلبا حرفًا خالصًا، وإذا امتنعا من القلب الخالص امتنعا من الإدغام التام، إلا أنه لا بد مع ذلك من تشديد يسير، وهذا مذهب الحُذَّاق من أئمتنا، وأهل التحصيل من النحويين»[١].

وأنت ترى أن أبا عمرو لم يسمه إخفاء، ولكن قال: «كالإخفاء»، وسماه إدغامًا غير تام، وإدغامًا غير صحيح. وقد نَسب إليه أنه يذهب إلى أنه إخفاء ابن الباذِش (ـ ٥٤٠هـ)، وقال: «وإليه ذهب عثمان، وقال: هو قول الحذاق والأكابر من أهل الأداء»[٢].

وذهب السخاوي (ـ ٦٤٣هـ) إلى أنه إخفاء، وأن تسميته إدغامًا مجاز، قال: «واعلم أن حقيقة ذلك في الواو والياء إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له: إدغام ـ مجازًا، وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقي الغنة، لأن ظهور الغنة يمنع تمحُّض الإدغام، إلا أنه لا بد من تشديد يسير فيهما، وهو قول الأكابر، قالوا: الإخفاء

---

(١) جامع البيان ٨٥ظ، ونشرة الشارقة ٢/ ٦٧٧ ـ ٦٧٨، وانظر: التحديد ١١٣ ـ ١١٤.

(٢) الإقناع ١/ ٢٥٣، وانظر: ارتشاف الضَّرَب ٢/ ٧١٣ ـ ٧١٤.

ما بقيت معه الغنة، وقالوا: النون تُحوَّل مع الواو والياء غنة مخفاة غير مدغمة، لأنها لو أدغمت لم تثبت الغنة»[١].

والصحيح أنه إدغام، من أجل التشديد الذي فيه، وأنه ناقص، من أجل بقاء الغنة. وقال الداني: «والفرق عند القراء والنحويين بين المخفى والمدغم ـ أن المخفى مخفَّف، والمدغم مشدَّد»[٢].

*** المنقلبة ميمًا:**

والنون الساكنة تقلب عند الباء ميمًا.

قال سيبويه (ـ ١٨٠هـ): «وتقلب النون مع الباء ميمًا، لأنها (أي الباء) من موضع (أي مخرج) تعتل فيه النون (أي تدغم)، فأرادوا أن تدغم هنا (ولكنهم لم يدغموها لما سيذكر)، إذ كانت الباء من موضع الميم، كما أدغموها فيما قرب من الراء في الموضع (وهو الياء)، جعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصوت (أي الغنة) بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها في الموضع (أي جعلوا الباء، وهي من مخرج الميم ـ والميم موافقة للنون في الغنة ـ بمنزلة المقارب لأقرب الحروف منها، أي بمنزلة الياء المقاربة لأقرب الحروف منها وهو الراء)، ولم يجعلوا النون باء (هذا سبب ترك الإدغام) ـ لبعدها في المخرج وأنها ليس فيها غنة، ولكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون، وهي الميم، وذلك قولك: مَمْبِك، يريدون: مَنْ بك، وشمباء وعمبر، يريدون شنباء وعنبرًا»[٣].

وتلخيص كلامه: أن الباء من مخرج الميم، والنون تدغم في الميم، فأرادوا

---

(١) فتح الوصيد ٢/ ٤٠٨، وانظر: النشر ٢/ ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) جامع البيان ٨٦ظ، ونشرة الشارقة ٢/ ٦٨٢، وانظر: التحديد ١١٥، والنشر ٢/ ٢٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٤١٤، وانظر: الرعاية ٢٦٦، والمقتضب ١/ ٢١٨ ـ ٢١٩، والأصول ٣/ ٤١٦ ـ ٤١٧، والموضِّح ١٧٥، والموضَح ١٦٨، وشرح الملوكي ٢٨٩ ـ ٢٩٠. والشَّنَب: رقة الأسنان وعذوبتها.

إدغام النون في الباء، فلم يتمكنوا منه للبعد في المخرج، وأن الباء ليس فيها غنة، فأبدلوا من النون أشبه الحروف بها، وهو الميم. ويُزاد على ذلك أنها من مخرج الباء، فهي أقرب الحروف إلى الباء في المخرج، فهي موافقة للنون في الغنة، وموافقة للباء في المخرج، فيكون العمل للشفتين فحسب، بنطق ميم فباء.

وزاد ابن جني (ـ ٣٩٢هـ) أن الميم لم تدغم في الباء، فكان أحرى ألا تدغم النون فيها، لبعد النون من الباء، قال: «وإنما قلبت لما وقعت ساكنة قبل الباء من قبل أن الباء أخت الميم، وقد أدغمت النون مع الميم في نحو: مَن مَّعك؟ ومِن مُّحمَّد، فلما كانت تدغم النون مع الميم التي هي أخت الباء أرادوا إعلالها أيضًا مع الباء إذ قد أدغموها في أختها الميم، ولما كانت الميم التي هي أقرب إلى الباء من النون لم تدغم في الباء في نحو: أقم بَكْرًا، لا تقول: أقِبَّكْرًا، ولا في نَمْ بالله: نَبَّالله ـ كانت النون التي هي من الباء أبعدُ منها من الميم أجدرَ بألَّا يجوز فيها إدغامها في الباء، فلما لم يصلوا إلى إدغام النون في الباء أعلُّوها دون إعلال الإدغام، فقرَّبوها من الباء بأن قلبوها إلى لفظِ أقرب الحروف من الباء، وهو الميم»[١].

فإذا قُلبت النون ميمًا ظهرت الغنة، بتطويل صوت الميم، فتطول الغنة معه، وطولها في مرتبة الميم المخفاة، على ما هو شائع في تسميتها. وسيأتي لهذا مزيد بيان في الكلام على الميم، إن شاء الله.

قال مكي (ـ ٤٣٧هـ): «ولا تشديد في هذا، والغنة ظاهرة فيه في نفس الحرف الأول، لأنك أبدلت من حرف فيه غنة حرفًا آخر فيه غنة، وهو الميم الساكنة، فالغنة لازمة للمبدل والمبدل منه في نفسه، فلا بد من إظهارها في هذا على كل حال»[٢].

---

(١) سر الصناعة ١/ ٤٢١ ـ ٤٢٢، وانظر: الرعاية ٢٦٦، والـمُوضَح ١/ ١٦٨.

(٢) الرعاية ٢٦٦.

وذكر ابن الباذِش أبو جعفر أحمد بن علي (ـ ٥٤٠هـ) عن أبيه أبي الحسن علي بن أحمد (ـ ٥٢٨هـ) أن الفراء يصف النون عند الباء بأنها مخفاة، قال: «قال لي أبي ـ رضي الله عنه ـ: زعم [الفراء][1] (ـ ٢٠٧هـ) أن النون عند الباء مخفاة كما تُخفى عند غيرها من حروف الفم، وتأويل قوله أنه سمى البدل إخفاء، وقد أخذ بقوله قوم من القراء المنتحلين في الإعراب مذهبَ الكوفيين، وتبعهم قومٌ من المتأخرين خلطوا بين مذهب سيبويه وعبارة [الفراء] من القلب والإخفاء، فغلطوا، وقد قلنا في ذلك فيما مضى»[2]. يريد في الكلام على الميم. وسيأتي ـ إن شاء الله ـ تتمة قوله وتتمة المسألة في باب الميم.

*** المشدَّدة:**

التصريح بإطالة الغنة في النون والميم المشدَّدتين مَبْدَؤُه من ابن الجزري (ـ ٨٣٣هـ)، فيما يبدو، قال في مقدمة التجويد:

وأظْهِرِ الغنة من نون ومن ميمٍ إذا ما شُدِّدا. وأخْفِيَنْ[3]

وهو مناسب لما سبق من أن أطول الغنن في المشدَّد.

ثم قال الطِّيبي (ـ ٩٧٩هـ):

وأظْهِرِ الغُنَّة بالتَّبْيِينِ من كل ميمٍ شُدِّدت أو نونِ[4]

---

(١) تصحف في الأصل إلى القراء، بالمثناة، وكذا فيما يأتي، وهو في ١/ ١٨٢ على الصواب.

(٢) الإقناع ١/ ٢٥٨، وانظر: ارتشاف الضَّرَب ٢/ ٧١٢، وصحَّفه ناشره عامدًا إلى القراء، مغترًّا بما في الإقناع.

(٣) المقدمة الجزرية، البيت ٦٢. وقوله: وأخفين ـ يتعلق بالبيت التالي:

الميمَ إن تسكن بغنة لدى باء على المختار من أهل الأدا

(٤) المفيد، البيت ١٢٢.

(٣) المبحث الثالث: في النون المُخْفَاة

والنون الساكنة تُخْفَى عند بقية الحروف، أو تُخَفَّف. ويجوز أن يكون ذلك عند الغين والخاء، قال سيبويه (ـ ١٨٠هـ) في الإظهار عند أحرف الحلق: «هذا الأجود الأكثر، وبعض العرب يُجري الغين والخاء مُجرى القاف»[١]، وذلك أنهما أقرب أحرف الحلق إلى القاف، أي حروف الفم.

وقد قرأ بالإخفاء عند الغين والخاء أبو جعفر، وجاء عن قالون، باستثناء أحرف عنهما، وبغير استثناء، ورواه المسيَّبي عن نافع، وابن سَعْدان عن اليزيدي عن أبي عمرو[٢].

وقال المبرد (ـ ٢٨٥هـ): «وأجود القراءتين: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤] (أي بالإظهار)، فتُبيِّن، وإنما قلت: أجود القراءتين لأن قومًا يجيزون إخفاءها مع الخاء والغين خاصة، لأنهما أقرب حروف الحلق إلى الفم، فيقولون: مُنخُل ومُنغُل (أي بالإخفاء)، وهذا عندي لا يجوز، ولا يكون أبدًا مع حروف الحلق إلا الإظهار»[٣]. ولا يستقيم الإنكار بعد صحة القراءة به، وتكلُّمِ بعض العرب به.

*** خفيفة أو مُخْفَاة؟**

قال سيبويه (ـ ١٨٠هـ): «ومن الخياشيم مُخرَج النون الخفيفة»[٤].

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٥.

(٢) النشر ٢/ ٢٢ ـ ٢٣.

(٣) المقتضب ١/ ٢١٦. والـمُنْخُل: أداة النخل، ومثله الـمُنْغُل، أبدلت الخاء غينًا.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٥، وانظر: الأصول ٣/ ٤٠١، والتكملة ٦١٦، وسر الصناعة ١/ ٤٨، واختلاف القراء للسعيدي ٦٥.

سماها الخفيفة، من الخفة، وقال مِن بعد: «وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفًا خفيًّا مخرجه من الخياشيم»، «كان أخفَّ عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة»، «فاختاروا الخفة»[(١)]، فوصفها بالخفاء والخفة معًا، فلا يرد استشكال مَبْرَمَان (ـ ٣٤٥هـ) فيما نقل عنه صاحبه السِّيرافي (ـ ٣٦٨هـ)، قال: «وأما النون الخفيفة فإنه يريد النون الساكنة التي مخرجها من الخيشوم، نحو النون في: منك وعنك ومن زيد، ورأيت في كتاب أبي بكر مَبْرَمَان في الحاشية: الرواية: الخفيفة، وقد يجب أن تكون الخفية، لأن التفسير جاء بذلك»[(٢)]، وهي توصف بالوصفين، قال ابن جني (ـ ٣٩٢هـ): «ومن الخياشيم مخرج النون الخفية، ويقال: الخفيفة»[(٣)]، وقال عبد الوهاب القرطبي (ـ ٤٦١هـ): «ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة، ويقال: الخفية»[(٤)]، وقال ابن الحاجب (ـ ٦٤٦هـ): «وسميت الخفيفة والخفية لخفتها وخفائها»[(٥)]، وقال أبو حيان (ـ ٧٥٤هـ): «مخرج الخيشوم، وهو للنون الساكنة الخفيفة المخفاة التي لم يبق منها إلا الغنة»[(٦)].

*** حقيقة الإخفاء وعلته:**

قال سيبويه (ـ ١٨٠هـ): «وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفًا خفيًّا مخرجه من الخياشيم، وذلك أنها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم، لأنها أكثر

(١) الكتاب ٢/ ٤١٥.

(٢) شرح الكتاب ١٨ظ، وانظر: الموضّح ٨١، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٤. وهكذا جعل القسطلّاني الخفيفة في كلام مكي تجوُّزًا. لطائف الإشارات ١/ ١٩٥.

(٣) سر الصناعة ١/ ٤٨، وانظر: الموضِّح ٧٩، والموضَح ١/ ١٦٥.

(٤) الموضِّح ٧٩.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٨٣، وانظر: إبراز المعاني ٧٥٠.

(٦) ارتشاف الضَرَب ١/ ١١.

الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مُخرَج من غير الفم كان أخفَّ عليهم ألَّا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم، لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرها، فاختاروا الخفة، إذ لم يكن لَبْس، وكان أصل الإدغام وكثرة الحروف للفم»[١].

وشرحُه: أن النون في الفم، وهذه الحروف التي تُخفى النون عندها من حروف الفم، وقد علمتَ أن للنون مخرجين، في الفم وفي الخيشوم، وإذا أُبطل عمل اللسان بها في الفم، وبقيت في الخيشوم لم يلتبس أمرها، وعُرف أنها النون، فصاروا إلى ذلك، ليستعملوا اللسان مرة واحدة للحرف الذي بعدها، ولا يستعملوه مرتين، لها ولما بعدها[٢].

ومما هو بسبيل من هذا أنه عدَّ النون الخفيفة أو الخفية فرعًا عن النون، وجعلها أول الفروع التي «يؤخذ بها، وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار»[٣].

وللمرعشي (ـ ١١٥٠هـ) هنا تحقيق مفيد في علة تركهم ذكر مخارج سائر الحروف الفروع، كما ذكروا مخرج الغنة. وعلته عنده أن مخرج الغنة زائد على مخارج الحروف الأصول، ومخارج بقية الحروف الفروع ليس زائدًا، ولكنه حاصلٌ

(١) الكتاب ٢/ ٤١٥، وانظر: المقتضب ١/ ٢١٦ ـ ٢١٧، والأصول ٣/ ٤١٧، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٩٦٣ ـ ٩٦٤، والرعاية ٢٦٧ ـ ٢٦٨، والكشف ١/ ١٦٥ ـ ١٦٧، والموضِّح ١٧١، والممتع ٧٠٠.

(٢) ذكر مكي في علة الإخفاء أن النون لما كان لها مخرجان «اتسعت في المخرج، فأحاطت عند اتساعها بحروف الفم، فشاركتها بالإحاطة، فخفيت عندها». الرعاية ٢٦٧. وهذا مخالف للعلة التي ذكرها سيبويه. وانظر: التمهيد لابن الجزري ١٥٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٤، وانظر: المقتضب ١/ ١٩٤، والأصول ٣/ ٣٩٩، وسر الصناعة ١/ ٤٦، والرعاية ١٠٧، والمفصل ٣٩٤، وفتح الوصيد ٢/ ٤١٥، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٤، والمساعد ٤/ ٢٤٤، والمفيد، الأبيات: ٤٠ ـ ٤٥، وغيرها.

من مزج حرفين[١]. ولذلك لا يفيد إنكار بعضهم لذكر النون المخفاة في الحروف الفروع من أجل أنها ليست من مخرجي حرفين[٢]، لأن مرادهم بالفرع ما هو صورة أخرى للحرف، ومثل هذا اللام المغلَّظة.

والفاء وإن لم تكن من حروف الفم تشبه الثاء بتفشِّيها، وتقرب منها[٣]، وأيضًا هي أقرب أحرف الشفتين إلى الفم، لمشاركة الثنيَّتين فيها، وهي في هذا كالخاء والغين في قربها من القاف.

وهذه الحروف كلها لم تبعد من النون بُعدًا تُظهَر به النون عندها، ولم تقرب قربًا تدغم به فيها، قال سيبويه: «وليس حرف من الحروف التي تكون النون معها من الخياشيم يدغم في النون، لأن النون لم تدغم فيهن حتى يكون صوتها من الفم، وتقلب حرفًا بمنزلة الذي بعدها، وإنما هي معهن حرف بائن مخرجه من الخياشيم، فلا يدغَمْنَ فيها، كما لا تدغم هي فيهن. وفُعل ذلك بها معهن لبعدهن منها وقلة شبههن بها، فلم يُحتمَل لهن أن تصير من مخارجهن»[٤].

وصح لذلك أن يقال في إخفاء النون: إنه حال بين الإظهار والإدغام، لأنها بالإدغام الكامل لا يبقى منها شيء، قال طاهر بن غلبون (ـ ٣٩٩هـ): «والإخفاء: هو حال بين الإظهار وبين الإدغام»[٥].

---

(١) جهد المقل ١٣٨.

(٢) انظر: نهاية القول ٣٠.

(٣) التحديد ١١٥، وانظر: الموضِّح ١٧١.

(٤) الكتاب ٢/ ٤١٦.

(٥) التذكرة في القراءات ١/ ٢٣٨، وانظر: جامع البيان ٨٦ظ، والإقناع ١/ ٢٦٠، وشرح الفاسي للشاطبية ١/ ٣٨٣، وإبراز المعاني ٢٠٣، وارتشاف الضَّرَب ٢/ ٧١٤، والنشر ٢/ ٢٧، وجهد المقل ٢٠٣.

وكينونته حالًا بين الإظهار والإدغام لا يؤدي إلى أنه حال بين التشديد والتخفيف، وقد حكى ابن الباذِش (ـ ٥٤٠هـ) ذلك عن الأهوازي (ـ ٤٤٦هـ) وأنكره، قال: «والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، ونص جميعهم على أنه لا تشديد فيه، إلا الأهوازي فإنه كان يقول: كما أن المظهَر مخفَّف، والمدغَم مشدَّد، فكذلك المخفَى بين التشديد والتخفيف، إذ هو رتبة بين الإظهار والإدغام، وغلّط من قال: إن المخفى بيِّنٌ مخفَّف، وزعم أنه خلاف لقول من مضى. ولا أرى الأهوازيَّ إلا واهمًا، لأن التشديد إنما وجب في الإدغام لِمَا أرادوا من أن يكون الرفع بالمثلين واحدًا، ولا تماثل في الإخفاء، ألا ترى أن مخرج النون المخفاة غير مخارج هذه الحروف التي تخفى النون عندها، كما هي في الإظهار كذلك، فيجب أن يكون حكمها في التخفيف حكم الإظهار»[١].

وهذا صحيح، ويشهد له قول سيبويه في النون المخفاة: «حرف بائن»، وهو يدل على أنه لا تخالط النون هذه الحروف مخالطة ما، بل هي منفصلة عنها، بائنة منها. وسأوضِّح هذا فيما يأتي، إن شاء الله.

وقد فُهم من قول سيبويه أيضًا أنه لا عمل للسان فيها في حال الإخفاء. وهذه بعض نصوص القدماء في هذا:

قال المبرد (ـ ٢٨٥هـ): «والنون الخفيفة خالصة من الخياشيم»[٢].

وقال ابن دُريد (ـ ٣٢١هـ): «ثم النون الخفيفة، وهي من الخياشيم لا عمل للسان فيها»[٣].

---

(١) الإقناع ١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٢) المقتضب ١/ ١٩٤، وانظر: ١/ ٢١٥.

(٣) الجمهرة ١/ ٨.

قال السِّيرافي (ـ٣٦٨هـ): «وهي متى كانت ساكنة وبعدها حرف من هذه الحروف فمخرجها من الخيشوم، ولا علاج على الفم في إخراجها، وكذلك يتبيَّنها السامع، ولو نطق بها ناطق وبعدها حرف من هذه الحروف وسد أنفه لبان اختلالها»[١].

وقال مكي (ـ ٤٣٧هـ): «فإذا أخفيتها عند ما بعدها صار مخرجها من الخياشيم لا غير، فتذهب النون عند الإخفاء وتبقى الغنة من الخياشيم ظاهرة... وتَبَيَّن أن النون الخفية هي الغنة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة، والغنة تابعة لها، فإذا قلت: ﴿مِنكَ﴾ و﴿عَنكَ﴾، فمخرج هذه النون من الخياشيم لا غير، لأنها مخفاة عند الكاف، باقية غنتها ظاهرة»[٢].

وقال الداني (ـ ٤٤٤هـ): «وأما إخفاء النون والتنوين فحقه أن يؤتى بهما لا مظهرين ولا مدغمين، فيكون مخرجهما من الخياشيم لا غير، ويبطل عمل اللسان بهما، ويمتنع التشديد لامتناع قلبهما، وذلك إذا لقيا حروف اللسان غير اللام والراء»[٣].

وقال: «وإنما أُخفيا عندهن لأنهما لم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الحلق، فيجب الإظهار للتراخي، ولم يقربا منهن كقربهما من حروف لم يَرَوْا، فيجب الإدغام للمزاحمة، فأُخفيا فصارا عندهن لا مظهرين ولا مدغمين، وغنتهما مع ذلك باقية، ومخرجهما من الخيشوم خاصة، ولا عمل للسان فيهما»[٤].

---

(١) شرح الكتاب ١٨ظ.

(٢) الرعاية ٢٦٧ ـ ٢٦٨، وانظر: الكشف ١/ ١٦٥ ـ ١٦٧.

(٣) التحديد ١٠٠، وفي جمال القراء ٢/ ٥٣٧ عن التحديد زيادة هنا، هي: وقال لي الحسين بن علي، قال لنا أحمد بن نصر: المخفى ما بقي معه غنة.

(٤) التحديد ١١٥، وانظر: جامع البيان ٨٦ظ.

وقال: «ومخرج النون والتنوين مع هذه الحروف من الخيشوم فقط، ولا حظ لهما معهن في الفم، لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده وما يدغمان فيه بغنة»[١].

وقال عبد الوهاب القرطبي (ـ ٤٦١هـ): «فهي متى سكنت وجاء بعدها حرف من هذه الحروف فمخرجها الخيشوم، لا علاج على الفم في إخراجها، وذلك بيّن للسامع، ولو نطق بها ناطق وبعدها حرف من هذه الحروف وسد أنفه لبان اختلالها»[٢].

وقال ابن الجزري (ـ ٨٣٣هـ): «مخرج النون والتنوين مع حروف الإخفاء الخمسة عشر من الخيشوم فقط، ولا حظ لهما معهن في الفم، لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده أو ما يدغمان فيه بغنة، وحكمهما مع الغين والخاء عند أبي جعفر كذلك، وذلك من حيث أَجرَى الغين والخاء مُجرَى حروف الفم للتقارب الذي بينهما وبينهن»[٣].

وقال الـمَرْعَشي (ـ ١١٥٠هـ): «فليس بين العين والكاف في: ﴿عَنكَ﴾ ـ إلا غنة مجردة»[٤].

ومن هذه النصوص وغيرها يتأكد أن النون المخفاة هي غنة خالصة من الخيشوم، وأنه لا عمل للسان فيها. وعلى هذا يكون من يلصق اللسان بمخرج النون

(١) جامع البيان ٨٦ظ، ونشرة الشارقة ٢/ ٦٨٢.

(٢) الموضح ٨١ ـ ٨٢.

(٣) النشر ٢/ ٢٧.

(٤) جهد المقل ٢٠٣، وانظر: نهاية القول ١٢٥.

في حال الإخفاء، أو يقرِّبه منه ـ مخطئًا[١]، بعيدًا عن حقيقة الإخفاء، التي هي بطلان عمل اللسان بالنون، كما نصوا عليه.

*** مراتب الإخفاء:**

ترتيب إخفاء النون إلى مراتب بحسب الحروف بعدها ـ يرجع، فيما نعلم، إلى عصر الداني (ـ ٤٤٤هـ)، قال: «وإخفاؤهما على قدر قربهما وبعدهما، فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بعدا عنه، والفرق بين المخفى والمدغم أن المخفى مخفَّف، والمدغم مشدَّد، والله أعلم»[٢].

وقال: «إلا أن إخفاءهما على قدر قربهما منهن وبعدهما عنهن، فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بعدا عنه»[٣].

وأنت ترى أنه لم يفسر معنى زيادة الإخفاء ونقصانه.

وردَّه عبد الوهاب القرطبي (ـ ٤٦١هـ) إلى المازني (ـ ٢٤٩هـ)، فيما نقل عنه، قال: «وحكى بعضهم عن المازني أنه قال: إن الجيم والشين والضاد والفاء والياء والزاي تكون النون معها بينَ بينَ، ومعنى خَصِّه هذه الحروف وتنصيصه عليها بالبينية أن حروف الإخفاء أيضًا ترتَّبت في التوسط فكان فيها أقرب وأبعد، فكان الإخفاء في الأقرب أكثر منه في الأبعد، فصار الأبعد بين الإخفاء والإظهار»[٤].

وهذا تفسير لقول المازني بقول الداني، ولا أظن المازني قصد هذا المعنى،

---

(١) وانظر: تنبيه الغافلين ١٠٤.

(٢) التحديد ١١٥.

(٣) جامع البيان ٨٦ظ، ونشرة الشارقة ٢/ ٦٨٢، وانظر: شرح الفاسي للشاطبية ١/ ٣٨٣، والتمهيد لابن الجزري ١٥٩، والمنح الفكرية ٤٤.

(٤) الموضِّح ١٧١.

ولكنه قصد الإخفاء جملة، وذكر بعض حروفه، ولم يستقصها، ولو أراد ما أراده الداني لذكر الأحرف القريبة من النون، كالطاء والدال والتاء، ولا فرق في القرب بين الزاي والسين، وقد ذكر الزاي، وذكر الياء على شبه الإدغام بالإخفاء، حتى إن بعضهم يسمي الإدغام إخفاء، كما علمت. فهذا تفسير ما نسب إلى المازني.

وقال ابن الباذِش (ـ ٥٤٠هـ): «والإخفاء يزيد فيما قرب من ذلك إلى النون، وينقص فيما بعد منها، هذا قول الأهوازي (ـ ٤٤٦هـ) وأبي عمرو[١] وغيرهما. والقراء بعد في تمكينه أنحاء، فمنهم من يفرط في التمكين، ومنهم من يقتصد فيه. وكان أبو القاسم شيخنا[٢] ـ رحمه الله! ـ ينكر الإفراط فيه إنكارًا شديدًا»[٣].

وإنكار الإفراط في غنة الإخفاء مناسب لما سبق من أن غنة المخفى أدنى في المرتبة من غنة المشدد.

وفصَّل السخاوي (ـ ٦٤٣هـ)، فذكر الحروف والمراتب، قال: «الإخفاء: حالة بين الإدغام والإظهار، ويكون تارة إلى الإظهار أقرب، وتارة إلى الإدغام أقرب، على حسب بعد الحرف من النون والتنوين وقربه منهما، فأوائل كلمات هذا البيت:

طَرقت زينبُ صبًّا ساليًا تُرْبة[٤] دَعْدِ

تقرب منهما، وهي إلى الإدغام أقرب، وأظهر من ذلك قليلًا عند الظاء والثاء،

---

(١) الأهوازي أسن من أبي عمرو بتسع سنين، فمولده سنة ٣٦٢هـ، ومولد أبي عمرو ٣٧١هـ.

(٢) خلف بن إبراهيم بن النخاس، ويعرف بالحصَّار، توفي سنة ٥١١هـ. غاية النهاية ١/ ٢٧١.

(٣) الإقناع ١/ ٢٥٩، وانظر: ارتشاف الضَّرَب ٢/ ٧١٤.

(٤) لم أعرف معنى: تربة دعد، لأن التربة: التراب، إلا أن يكون محرَّفًا، أو على معنى الأرض، والتِّرْب بمعنى المماثل في السن، لا أعرف أنه يكون بالتاء.

وقريب من ذلك عند الضاد والذال، وأظهر من ذلك قليلًا عند الجيم والشين، وأظهر من ذلك عند القاف والكاف والفاء. ولفظ ذلك قريب بعضه من بعض»[1]. ولم يبيِّن معنى قربها من الإدغام أو الإظهار، وجعَلها، كما ترى، خمس مراتب. وحق الذال أن تكون مع الظاء والثاء، لأنها من مخرجهما.

ومن رأي القَيْجاطي (ـ ٨١١هـ) فيما نقل عنه صاحب الـمِنْتُوري (ـ ٨٣٤هـ) أن هذا الذي ذكره الداني من مراتب الغنة لا حقيقة له، قال المنتوري: «قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ: ما ذكره الداني من أن إخفاء النون والتنوين عند هذه الحروف مختلف على قدر القرب والبعد ـ ليس بشيء، لا فرق بين الإخفاء في جميع الأحوال من القرب والبعد»[2].

ووجد طاشْكُبْرِي زادَهْ (ـ ٩٦٨هـ) لما ذكره الداني حقيقة، فقال: «وتظهر فائدته في تفاوت التشديد، وتفاوت الغنة فيما فيه غنة»[3]. ولا موضع لذكر التشديد هنا، لأن الإخفاء لا تشديد فيه. ولكن الجديد في كلامه هو أن مَرَدَّ الأمر إلى تفاوت طول الغنة.

وذكر السفاقسي (ـ ١١١٨هـ) بعض الأحرف، فقال: «إخفاء النون الساكنة والتنوين عند هذه الحروف ليس على حد السواء، بل يختلف على قدر القرب والبعد منها، فإخفاؤهما عند الجيم والشين أقوى منه عند القاف والكاف»[4]. والطاء والدال والتاء أقرب من الجيم والشين، على أنه لم يبيِّن معنى قوة الإخفاء.

---

(١) فتح الوصيد ٢/ ٤١٥ ـ ٤١٦.

(٢) شرح الدرر اللوامع ١/ ٤٤٢.

(٣) شرح المقدمة لكبري زاده ١٩٣، وانظر: المنح الفكرية ٤٤.

(٤) تنبيه الغافلين ١٠٣.

ونقل المَرْعَشي (ـ ١١٥٠هـ) عن شيخه[١] إنكار المبالغة في طول غنة الإخفاء، كما نقل ابن الباذش ذلك عن شيخه، قال: «الإخفاء يشبه المد، لأن التلفظ بالغنة الظاهرة يحتاج إلى التراخي... وكذا حفظناه من مشافهة شيخنا نسيجِ وحدِه في الأداء، رحمه الله تعالى، وجزاه عنا خيرًا، لكنه كان يحذرنا [من][٢] المبالغة في التراخي»[٣].

وذكر بيانًا لحقيقة مراتب الإخفاء لم يُسبق إليه، قال: «معنى صِغَر إخفاء النون كِبَر أثرها الباقي، ومعنى كبر إخفاء النون صغر أثرها الباقي... وحروف الإخفاء على ثلاث مراتب: أقربها مخرجًا إلى النون ثلاثة: الطاء والدال المهملتان والتاء المثناة الفوقية، وأبعدها: القاف والكاف، والباقي متوسط في القرب والبعد... فإخفاؤهما عند الحروف الثلاثة الأول أزيد، وغنتهما الباقية قليلة، بمعنى أن زمان امتداد الغنة قصير، وإخفاؤهما عند القاف والكاف أقل، وغنتهما الباقية كثيرة، بمعنى أن زمان امتدادها طويل، وإخفاؤهما عند بواقي الحروف متوسط، ولم أر في مؤلف تقدير امتداد الغنة في هذه المراتب»[٤].

فيكون على هذا القول معنى تفاوت الإخفاء تفاوت طول الغنة، وهي فيه على ثلاث مراتب:

ـ أقصرها عند الأحرف القريبات: الطاء والدال والتاء.

ـ وأطولها عند الحرفين البعيدين: القاف والكاف.

ـ وأوسطها عند الحروف المتوسطة، وهي الباقية.

---

(١) حسن المرعشي، لم يعرَّف بغير هذا، وانظر: ص ١٧، من التقديم للكتاب.

(٢) الأصل: عن.

(٣) جهد المقل ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٤) جهد المقل ٢٠٤.

وإذا كان الفرق بين مراتب طول الغنة الثماني التي ذكرتها من قبل دقيقًا لا يكاد يُدرَك، فكيف الفرقُ في مرتبة واحدة منهن، وهي مرتبة النون المخفاة؟ ولذلك يكون أقصى ما يمكن إدراكه ما ذكرته هناك، ويصح ما قاله القَيْجَاطي من أن هذا التفاوت ليس بشيء.

وذكر المارِغْني (ـ ١٣٤٩هـ) هذا الذي ذكره الـمَرْعَشي من أن الإخفاء مراتب في القوة، ولكنه لم يفسرها بما فسرها به، بل قال: «وأما الغنة فلا تفاوت فيها عند جميع حروف الإخفاء على التحقيق، ومقدارها حركتان كالمد الطبيعي»[١]، وهو ما لا يستقيم، وقد ذكرت هذا من قبل. وفسر ذلك بتفسير آخر، سيأتي، إن شاء الله.

*** هل يتهيَّأُ مخرجُ الحرف الذي تُخْفَى عنده؟**

لم يذكر أحد من المتقدمين أن مخرج الحرف الذي تُخفي النون عنده يتهيأ له، فيكون المنطوق هو الغنة مع شيء من الحرف المخفى عنده، باقتراب اللسان من مخرج ذلك الحرف.

وقد أشار إليه محمد مكي نصر (ـ ١٣٠٥هـ) إشارة خفيفة، قال: «والإخفاء هنا: إذهاب ذات النون والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتهما التي هي الغنة، فانتقل مخرجهما من اللسان إلى الخيشوم، لأنك إذا قلت: ﴿عَنكَ﴾ وأخفيت تجد اللسان لا يرتفع ولا عمل له، ولم يكن بين العين والكاف إلا غنة مجردة، ولا يرد ﴿أَنتُمْ﴾ ونحوه، فإن ارتفاع الطرف من اللسان لخروج التاء لا النون»[٢].

ثم جاء المارِغْني (ـ ١٣٤٩هـ) فبيَّنه بيانًا، وجعله هو التفسير لقولهم: إن

---

(١) النجوم الطوالع ١١٣.

(٢) نهاية القول ١٢٥.

الإخفاء مراتب، على ما سلف. قال: «وأما عند إخفائهما فلا يُعتَمَد على مخرجهما ولا مخرج المخفى عنده، بل يُنطق بهما قريبين من مخرج المخفى عنده من غير أن يقلبا من جنسه»[(١)].

واستدل بشيئين: قولهم: إن الإخفاء صفة بين الإظهار والإدغام، وقولهم: إن الإخفاء متفاوت، قال: «والنطق السليم من التكلف أدلُّ دليل على ما قلناه، فإنك إذا قلت: ﴿يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] مثلًا، وأخفيت النون عند القاف وجدتها قريبة من مخرجه، وهو أقصى اللسان، وإذا قلت: ﴿يَنكُثُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٥] مثلًا، وجدتها قريبة من مخرج الكاف الذي هو أسفل من مخرج القاف، وإذا قلت: ﴿أَنجَيْنَٰكُم﴾ [الأعراف: ١٤١]، و﴿لِمَن شَآءَ﴾ [المدثر: ٣٧]، وجدتها قريبة من مخرج الجيم والشين، وهو وسط اللسان، وإذا قلت: ﴿مَّنضُودٍ﴾ [هود: ٨٢] وجدت النون قريبة من مخرج الضاد... »[(٢)].

أما أن الإخفاء بين الإظهار والإدغام فإنما يعنون به ذهاب عمل اللسان بالنون وبقاء غنتها، فلم تبقَ كلُّها كما في الإظهار، ولم تفنَ كلُّها كما في الإدغام. وقد ذكروا أنه لا تشديد فيه البتة، وهذا الذي يصفه يشبه التشديد، لأنه في حال نطق الغنة يُنطَق شيءٌ من الحرف التالي لها، ثم يُنطَق بعدها كاملًا، فهذا إلى الإدغام بغنة أقرب منه إلى الإخفاء.

وأما أن الإخفاء مراتب فقد سكتوا عن تفسيره، وفسره الـمَرْعَشي بما سلف من طول امتداد الغنة، وهو مخالف لهذا.

وهذا النطق شائع جدًّا، مع أن النص فيه معدوم في كتب العربية والتجويد

(١) النجوم الطوالع ٢١٤.

(٢) النجوم الطوالع ٢١٤، وانظر: هداية القاري ١/ ١٨٤ ـ ١٨٥.

العتاق. ومن أجل شيوعه بنى عليه بعض الدارسين المحدثين أنه في حال الإخفاء تميل النون إلى مخرج الصوت المجاور لها[١].

وبنى عليه بعضهم أن من النون الساكنة أنواعًا، فالتي بعدها ذال أو ثاء أو ظاء نونٌ أسنانية، والتي بعدها دال أو طاء أو تاء أسنانية لِثَوية، والتي بعدها قاف لَهَوية، وهكذا[٢].

ثم جاء الدكتور غانم قدوري وحاول أن يجد له في كلام القدماء ذكرًا، فوجد عبد الوهاب القرطبي (ـ ٤٦١هـ) يقول: «وحقيقته (أي الإخفاء) السُّترة، لأن المخرج يستتر بالاتصال. فالتشديد إذن هو إدخال حرف في حرف، والإظهار هو قطع حرف عن حرف، والإخفاء هو اتصال حرف بحرف، فبالتشديد يدخل الحرف ويغيب، وبالقطع يظهر ويبين، وبالاتصال يخفى ويستتر. ولهذه العلة لم يكن الإخفاء إلا في حرفي الغنة النون والميم، لأن الاتصال لا يتأتى إلا فيهما، لأن الصوت إذا جرى في الخيشوم أمكن اتصال الحرفين من غير إظهار ولا تشديد. ولذلك ينبغي أن يكون النطق بالمخفى بين التخفيف وبين التشديد، كما أنه بين الإظهار وبين الإدغام»[٣].

وهذا القول لا يتضح مرماه جليًّا، فما معنى أن مخرج النون في حال الإخفاء مستترٌ بالاتصال بالحرف التالي؟

ومن أين يؤخذ أنهم سَمَّوْه إخفاء لأن النون تستتر بالحرف التالي لها؟ فقد قال:

---

(١) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ٧١. (توفي سنة ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م).

(٢) مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ١٠٦ ـ ١٠٧، وانظر: علم الأصوات للدكتور كمال بشر ٣٤٩.

(٣) الموضِّح ١٥٧.

«ومعنى خفائها ما قدمناه من اتصال النون بمخارج هذه الحروف واستتارها بها»[١].

وهل يمكن أن يُفهَم منه: «أن مُعتمَد اللسان في الفم عند النطق بالنون المخفاة ينتقل إلى مخرج الصوت الذي بعدها»؟ وأنه «انتقال إلى مخرج الصوت التالي، كما يحدث في الإدغام»[٢]؟ وأن يُنسب هذا إلى علماء التجويد؟ وهو مخالف لقولهم: «النون الخفيفة خالصة من الخياشيم»[٣]، «وهي من الخياشيم لا عمل للسان فيها»[٤]، «فيكون مخرجهما (النون والتنوين) من الخياشيم لا غير، ويبطل عمل اللسان بهما، ويمتنع التشديد لامتناع قلبهما»[٥]، وقد سبق أن نقلت نحوه من قبل، وهو معنى قول القسطلَّاني (ـ ٩٢٣هـ): «وليحترز من تثقيل النون بإلصاق اللسان فوق الثنايا العليا عند الإخفاء، فذلك خطأ، وطريق الخلاص منه تجافي اللسان قليلًا عن مخرج النون»[٦].

وما ذهب الدكتور قدوري حذَّر منه الـمَرْعَشي، فقال: «ثم اعلم أن زمان الغنة لما كان طويلًا عند القاف والكاف يُخشى إحداث كاف صمَّاء، والكاف الصماء على ما في النشر كاف ليس فيها شدة ولا همس[٧]... فليحذر القارئ من إطباق اللسان

---

(١) الموضِّح ١٧٠.

(٢) كلام الدكتور غانم قدوري: الدراسات الصوتية ٤٤٩، وانظر: علم التجويد ١١١، وأبحاث في علم التجويد ١١٩ ـ ١٢٤.

(٣) المقتضب ١/ ١٩٤، وانظر: ١/ ٢١٥.

(٤) الجمهرة ١/ ٨.

(٥) التحديد ١٠٠.

(٦) نسبه إلى لطائف الإشارات: تنبيه الغافلين ١٠٤، ولم أطلع عليه فيه، وانظر: إتحاف فضلاء البشر ١/ ١٤٧.

(٧) انظر: النشر ١/ ٢٢١.

إلى الحنك عند التلفظ بالغنة قبل القاف والكاف، إذ يحدث بذلك كاف صماء»[١].
وليحذر أيضًا من تحريك اللسان عند كل الحروف للنون أو الحرف التالي لها.

وهو مخالف لاعتلال سيبويه لإخفاء النون بأنهم أرادوا أن يستعملوا ألسنتهم مرة واحدة، ولنصهم على أنه لا تشديد في الإخفاء[٢].

وسلف ذكر نحو مذهب عبد الوهاب القرطبي فيما حكاه ابن الباذش (ـ ٥٤٠هـ) عن الأهوازي (ـ ٤٤٦هـ) ووهَّمه فيه، قال: «والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، ونص جميعهم على أنه لا تشديد فيه، إلا الأهوازي فإنه كان يقول: كما أن المظهر مخفَّف، والمدغم مشدَّد، فكذلك المخفى بين التشديد والتخفيف، إذ هو رتبة بين الإظهار والإدغام، وغلّط من قال: إن المخفى بيِّنٌ مخفَّف، وزعم أنه خلافٌ لقول من مضى. ولا أرى الأهوازي إلا واهمًا، لأن التشديد إنما وجب في الإدغام لِمَا أرادوا من أن يكون الرفع بالمثلين واحدًا، ولا تماثل في الإخفاء، ألا ترى أن مخرج النون المخفاة غير مخارج هذه الحروف التي تخفى النون عندها، كما هي في الإظهار كذلك، فيجب أن يكون حكمها في التخفيف حكم الإظهار»[٣].
وتأمل قوله: «ونص جميعهم أنه لا تشديد فيه»، وذِكْره لهذا في رده على الأهوازي قولَه: إن المخفى بين المظهر والمشدد ـ يفيد أنه ينفي التشديد فيه قليلَه وكثيرَه.

ويدل عليه قول سيبويه (ـ ١٨٠هـ): «وليس حرف من الحروف التي تكون النون معها من الخياشيم يدغم في النون، لأن النون لم تدغم فيهن حتى يكون صوتها من الفم وتقلب حرفًا بمنزلة الذي بعدها، وإنما هي معهن حرف بائن مخرجه من

---

(١) جهد المقل ٢٠٥.

(٢) الرعاية ٢٦٧، والتحديد ١٠٠.

(٣) الإقناع ١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١.

الخياشيم، فلا يدغمن فيها، كما لا تدغم هي فيهن. وفُعل ذلك بها معهن لبعدهن منها وقلة شبههن بها، فلم يُحْتَمَل لهنَّ أن تصير من مخارجهن»[١]. فبيَّن بينونتَها منها، وأنها لا تكون من مخرج شيء منها.

وهذا الذي ذهب إليه الدكتور غانم قدوري أبعدُ مما شرحه المارِغْني، ومما يحتمل أن يكون أراده القرطبي، لأنه جعله كالإدغام.

*** هل تفخَّم الغنة بحسب ما بعدها؟**

وقد اتضح لك الآن أن تفخيم غنة النون المخفاة أثرٌ من القول باقتراب اللسان من مخرج الحرف التالي للنون، أو تهيُّئِه له، أو انتقال الاعتماد إليه، وهو أيضًا مفقود في كتب العربية والتجويد، حتى إنه خلت منه كتب المتأخرين، وما ذكره إلا المعاصرون، فيما أعلم.

ذكره الشيخ عثمان سليمان مراد (ـ ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م) في نظمه: «السلسبيل الشافي»، قال:

وفخِّمِ الغنةَ إن تلاها ... حروفُ الاستعلاء لا سواها[٢]

والشيخ إبراهيم شحاته السَّمنُّودي (١٣٣٣ ـ ١٤٢٩هـ = ١٩١٥ ـ ٢٠٠٨م) في نظمه: «لآلئ البيان»، قال:

والروم كالوصل، وتتبع الألفْ ... ما قبلها، والعكسُ في الغَنِّ أُلِفْ[٣]

ولم نجد له نصًّا فيما قبل ذلك.

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٦.

(٢) السلسبيل الشافي ١٩.

(٣) لآلئ البيان، البيت ٧٨، وانظر: هداية القاري ١/ ١٨٣. وقد ذكرت في شرحي على الجزرية ط٢ ص٥٥ أن الغنة تفخم بحسب ما بعدها مخطئًا مجاريًا لنحو هذا، وأصلحته في ط٣ عن دار اللباب في إسطنبول (١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م).



الباب الثالث

هل تكون الميم مخفاة؟

(١) المبحث الأول: في المخرج والصفات

مخرج الميم من الشفتين، أو كما قال سيبويه (ـ ١٨٠هـ): «ومما بين الشفتين مُخْرَج الباء والميم والواو»[١].

والأحرف الثلاثة متفقات في المخرج، وفي الجهر، والفرق بينهن:

* أن الواو تكون بانفراج الشفتين مع انضمامهما مستديرتين، وأنها رخوة أو متوسطة، على الخلاف في ذلك[٢].

* وأن الباء تكون بانطباق الشفتين، وهي شديدة، يُحبَس الصوت والنفَس عندها.

* وأن الميم متوسطة، يُطبَق عندها الشفتان، فيُفتح مجرى الخيشوم، فيجري الصوت والنفَس منه، وهذه هي الغنة التي فيها، فلها مخرجان[٣]، والغنة بعضها، وليست صفة لها، وهي كالنون في كل ذلك، ويختلفان في المخرج.

ولا حقيقة لما ذُكر من أن انطباق الشفتين في الباء أقوى، أو أن المنطبق في الباء طرفاهما اللذان يليان داخل الفم، والمنطبق في الميم وسطهما[٤]، بل الفرق بينهما في أن الباء شديدة، والميم بينيَّة، للغنة التي فيها، وأما انطباق الشفتين لهما فواحد.

ـ فالميم متوسطة بين الشدة والرخاوة.

ـ مجهورة، يتحرك لها الوتران في الحنجرة.

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٥.

(٢) انظر: الرعاية ١١٩، والتحديد ١٠٦، وما كتبته على الجزرية ص٣٥.

(٣) انظر: فتح الوصيد ٢/ ٤١٥.

(٤) انظر: المنح الفكرية ١٤، وجهد المقل ١٣٥.

ـ مستفلة منفتحة، لا يرتفع لها أقصى اللسان أو وسطه، فهي مرقَّقة[١].

وقد سبق أن غنة النون أطول، وذكر الداني (ـ ٤٤٤هـ) أن الميم أقوى من النون، من أجل أن النون تُخفى، فيبطل عمل اللسان بها، وأما الميم فلا يبطل عمل الشفتين بها، قال: «وهي أقوى من النون، لأن لفظها لا يزول، ولفظ النون قد يزول عنها فلا يبقى منها إلا غنة، ولذلك لم تدغم النون فيها ولا في شيء من مقاربها»[٢].

* * *

---

(١) انظر: ما سلف في هذا البحث من الكلام على النون.

(٢) التحديد ١٠٩، وانظر: الموضِّح ٩٧.

(٢) المبحث الثاني: في أحوالها

قد عرفت أن الميم كالنون في حال تحركها، وسكونها مظهرةً، وتشديدِها، غير أن النون أغنُّ، فغنة النون أطول قليلًا.

وتدغم الميم الساكنة في ميم مثلها، ككل المتماثلات، وتُطوَّل غنتها للتشديد طولًا أقل شيئًا من النون.

ولم يذكر سيبويه (ـ ١٨٠هـ) وأهل العربية أنها تدغم في شيء من الحروف، أو تخفى عند شيء منها، حتى إنها لا تدغم في أقرب الحروف إليها، وهو الباء، وهو مشارك لها في المخرج، وهما متجانسان في اصطلاح الصرف والتجويد، ولكن تدغم الباء فيها في نحو: ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢].

قال: «ومن الحروف حروف لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها، وتلك الحروف: الميم والراء والفاء والشين. فالميم لا تدغم في الباء، وذلك قولك: أكرم به، لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم: العنبر، ومَنْ بدا لك، فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه، وجعلوه بمنزلة النون، إذ كانا حرفي غنة. وأما الإدغام في الميم فنحو قولهم: اصْحَمَّطَرًا، تريد: اصحب مطرًا، مدغم»(١).

يقول: علة ترك إدغام الميم في الباء أن الميم يأتون بها مكان النون إذا لقيت النون الباء، فجعلوا الميم هنا كالنون إذا لقيت الباء، أي جعلوا الميم إذا كانت أصلًا كالمنقلبة عن نون، والميم والنون أختان في الغنة.

ولهذا كان أولى ألَّا يدغموا الميم في النون، لأنهم لم يدغموها في الباء التي

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٢، وانظر: المقتضب ١/ ٢١٢، والممتع ٧١٠.

هي من مخرجها، وتنطبق عليها الشفتان كما تنطبق عليها، فلم يدغموها في النون التي لا تشاركها في المخرج، ولم توافقها إلا في الغنة، وفي هذا قال سيبويه: «ولم يدغموا الميم في النون لأنها لا تدغم في الباء التي هي من مخرجها ومثلُها في الشدة ولزوم الشفتين، فكذلك لم يدغموها فيما تفاوت مُخرجه، ولم توافقها إلا في الغنة»(١).

وذكر الخاقاني (ـ ٣٢٥هـ) في قصيدة التجويد أن الميم لا تدغم في شيء من الحروف غير مثيلها، قال:

ولا تُدغمـنَّ الميـمَ إن جئـت بعدَها   بحرفٍ سواها، واقبلِ العلمَ بالشُّكرِ(٢)

وزاد أبو علي (ـ ٣٧٧هـ) في علة تركهم لإدغام الميم في الباء أنه لا يدغم حرف فيه زيادة صوت فيما هو أقل منه، قال: «وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت لا يدغم فيما هو أنقص صوتًا منه، لما يلحق المدغم من الاختلال، لذهاب ما يذهب منه في الصوت، تقول: أكرم بكرًا، فلا تدغم الميم في الباء لما في الميم من الغنة، وتقول: اصحب مَّطرًا فتدغم الباء في الميم»(٣).

ولم يذكر سيبويه أن الميم تُخفى عند الباء، وهو لم يستعمل عبارة الإخفاء، فيما أعلم، إلا في إخفاء النون، أو إخفاء الحركات، بمعنى اختلاسها(٤).

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٦، وانظر: المقتضب ١/ ٢١٨.

(٢) القصيدة الخاقانية، البيت ٤٠، وانظر: التنبيه للسعيدي ٤٨.

(٣) التكملة ٦١٦، وانظر: أسرار العربية ٤٢٥، وفتح الوصيد ٢/ ٢٥٣، والممتع ٧٠٩.

(٤) الكتاب ٢/ ٤١٥ و٤٠٧ ـ ٤٠٨، وانظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٠ و٢٧٤ و٣٣٩ و٣٥٠، وسر الصناعة ١/ ٥٦ و٦٠.

وهذا يؤكده صنيع الداني (ـ ٤٤٤هـ)، إذ حصر الإخفاء في هذين النوعين، قال: «وأما الـمُخْفَى فعلى نوعين: إخفاء الحركات، وإخفاء النون والتنوين. فأما إخفاء الحركات فحقه أن يضعَّف الصوت بهن ولا يتم، وقد بينَّا ذلك قبلُ، وأما إخفاء النون والتنوين فحقه أن يؤتى بهما لا مظهرين ولا مدغمين، فيكون مخرجهما من الخياشيم لا غير، ويبطل عمل اللسان بهما، ويمتنع التشديد لامتناع قلبهما»[1]. ولم يذكر إخفاء الميم، مع أنه في الكلام على الميم ذهب إلى أنها تُخْفَى، كما سيأتي، إن شاء الله.

*** مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير:**

وبهذا يكون ما ذكره ابن مجاهد (ـ ٣٢٤هـ) وغيره في مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير من إدغامه الميم في الباء ـ تجوُّزًا في التعبير، قال: «وكان يدغم الحرف في المقارب له في المخرج إذا كانا من كلمتين، فيدغم الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم، مثل: ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]»[2]. فإنما يعني أنه سكَّن الميم وبيَّن غنتها.

ونص طاهر بن غلبون (ـ ٣٩٩هـ) على أن الميم عند الباء في مذهبه تخفى ولا تدغم، قال: «وأما الميم مع الباء فهي مخفاة لا مدغمة، والشفتان أيضًا ينطبقان معهما»[3].

وأوضح السِّيرافي (ـ ٣٦٨هـ) مقالة ابن مجاهد، ونقل عنه أنه ليس بإدغام، وأنهم إذا لفظوا به لم يدغموا، قال: «وروي عنه (عن أبي عمرو) إدغام الميم في

---

(١) التحديد ١٠٠.

(٢) السبعة ١١٨، وانظر: النشر ١/ ٢٩٤.

(٣) التذكرة في القراءات ١/ ٢٦.

الباء إذا تحرك ما قبل الميم، مثل: ﴿مَرۡيَمَ بُهۡتَٰنًا﴾ [النساء: ١٥٦] و﴿لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ شَيۡـٔٗا﴾ [الحج: ٥] و﴿بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]. وإذا سألت أصحاب أبي عمرو عن اللفظ بذلك لم يأتوا بباء مشددة، ولو كان فيه إدغام لصار باءً مشددة، لأن الحرف إذا أُدغم في مقاربه قُلب إلى لفظه، ثم أدغم على ما مضى فيما كتبناه. وقال بعض شيوخنا: سألت أبا بكر بن مجاهد ـ رحمه الله ـ عنه فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام، وليس بإدغام. وقد ذكرنا الحجة في امتناع إدغام الميم في سواها، ولعل أبا عمرو كان يخفي حركة الميم فيما ذكر عنه، فيخيل إلى السامع أنه أدغم الميم في الباء»[1]. وإخفاء الحركة ممتنع في الميم والباء كما هو معروف[2]. وهذا يدل على أن أهل العربية لا يعرفون الإخفاء في الميم، حتى إن السيرافي حمله على إخفاء الحركة، ومن بعده ابن يعيش (ـ ٦٤٣هـ)[3]، وابن عصفور (ـ ٦٦٩هـ)[4].

وقد بان لك أن من سماه إخفاء أراد الفرار من عبارة الإدغام التي هي أبعد عن المراد، ولكنهم عبروا بها مجاراة للباب كله، إذ هو باب إدغام.

وقال الداني (ـ ٤٤٤هـ): «وترجم اليزيدي وغيره من الرواة والمصنفين عن هذه الميم بالإدغام على سبيل المجاز [والاتساع][5] لا على الحقيقة، إذ كانت لا تقلب مع الباء باءً بإجماع من أهل الأداء، وإنما تسقط حركتها تخفيفًا فتخفى بذلك

(١) التبصرة والتذكرة ٢/ ٩٦١ ـ ٩٦٢، ينقل عن شرح الكتاب للسيرافي.

(٢) انظر: التيسير ١٤٣.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٠/ ١٤٥.

(٤) انظر: الممتع ٧١٩ ـ ٧٢٠.

(٥) الأصل: الاتباع.

لا غير، وذلك إخفاء للحرف، لا إخفاء للحركة. فأما إدغامها وقلبها فغير جائز للغنة التي فيها، إذ كان ذلك يذهبها، فتختلُّ لأجله»[١].

❊ الميم الساكنة عند الفاء:

وذكروا عن الكسائي أنه يخفي الميم عند الفاء، وهو غريب، وقد ذكره السعيدي (ـ ٤١٠هـ)، وشرحه شرحًا أغرب، فقال: «وأما من كان مذهبه إخفاء الميم عند الفاء فإنه لا يطبق شفتيه للميم ويجعلها غنة في خياشيمه. وقد روى ذلك أحمد بن أبي سريج عن الكسائي، وذكر أنه يدغمه، وهو رديء عند أهل الأداء، وقليل من يأخذ بها، لبعد مخرج الفاء من الميم في الشفة السفلى»[٢].

وما أظن هذا الذي ذَكر عن الكسائي إلا خطأً، وكأنَّ مأتاه من بيان غنة الميم الساكنة شيئًا، فظُنَّ إخفاءً أو إدغامًا. ولم ينقل أهل العربية إدغام الميم في الفاء أو إخفاءها، كيف وقد نفَوْا إدغامها فيما هو أقرب من الفاء، وهو الباء؟

وقول السعيدي: إنَّ من كان مذهبه الإخفاء لا يطبق شفتيه ـ أبعد عن الصواب، فلم يثبت بطلان عمل الشفتين في الميم في حال. وقد سبق قول سيبويه: «ولم يدغموا الميم في النون لأنها لا تدغم في الباء التي هي من مخرجها ومثلها في الشدة ولزوم الشفتين، فكذلك لم يدغموها فيما تفاوت مُخرجه، ولم توافقها إلا في الغنة»[٣]. ومعنى لزوم الشفتين انطباقهما، وجَعَلها في هذا كالباء. وسبق أنه عدَّ

---

(١) جامع البيان ٤٩ظ، ونشرة الشارقة ١/ ٤٥٥، وانظر: التيسير ١٤٢، وفتح الوصيد ٢/ ٢٥٣، وشرح شعلة ٩٣، وإبراز المعاني ٩٨.

(٢) التنبيه للسعيدي ٤٧ ـ ٤٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٤١٦.

الميم والنون في الشديد الذي يجري فيه الصوت، يريد المتوسط[١]، ولو كانت الشفتان تنفرجان عندها لعُدَّت من الرخو.

وقال مكي (ـ ٤٣٧هـ): «وهي أخت الباء في الجهر والشدة، غير أن الميم فيها غنة إذا سكنت تخرج من الخيشوم مع نفَس يجري معها، فشابهت بخروج النفس الحروف الرخوة»[٢]. فمعنى الشدة هنا لزوم الشفتين، وهي بالغنة التي فيها من الحروف المتوسطة بين الشدة والرخاوة.

وذكره عن الكسائي الداني (ـ ٤٤٤هـ) بلفظ الإدغام، قال: «على أن أحمد بن سُريج (بعد ـ ٢٤٠هـ) قد روى عن الكسائي إدغامه في الفاء، وذلك غير صحيح ولا جائز»[٣].

وكذا ذكره ابن الباذِش (ـ ٥٤٠هـ) بلفظ الإدغام، فقال: «وروى أحمد بن أبي سُريج، عن الكسائي إدغام الميم في الباء والفاء. قال الخزاعي (أبو الفضل ـ ٤٠٨هـ): وإدغامها في الفاء اختيار خَلَف (ـ ٢٢٩هـ) في رواية الحُلْواني (أحمد بن يزيد ـ ٢٥٠هـ) عنه. وقرئ على أبي القاسم (الحصَّار ـ ٥١١هـ) وأنا أسمع، عن أبي معشر (ـ ٤٧٨هـ)، عن الحسين بن علي، عن الخزاعي قال: سمعت أبا بكر الشَّذَائي (ـ ٣٧٣هـ) يقول: إدغام الميم في الفاء لحن»[٤].

ومن أوضح الدلائل على أنه ليس إدغامًا ذكر الباء، والمراد ـ والله أعلم ـ بيان

---

(١) وانظر: التحديد ١٠٦.

(٢) الرعاية ٢٣٢.

(٣) التحديد ١٦٥.

(٤) الإقناع ١/ ١٨٠ ـ ١٨١.

الغنة شيئًا كما بينوها عند الباء. وذِكْر الإدغام دليل على أنه ليس بإدغام ولا إخفاء، لأنه لم يأت في اللغة إدغام الميم في شيء من الحروف غير ميم مثلها.

وذكر أبو العلاء العطار (ـ٥٦٩هـ) إخفاء الميم عند الواو عن أبي عمرو، وإخفاءها عند الفاء والباء عن الكسائي[1]. وتفسيره ما ذكرت لك. ويؤيد هذا التفسير قول السخاوي (ـ٦٤٣هـ): «وقال جماعة بإخفاء الميم الساكنة عند الفاء... ويظهرون غنة الميم»[2]. فمرادهم إذن إظهار الغنة.

***

---

(١) التمهيد للعطار ٣٠٠ـ٣٠١.

(٢) جمال القراء ٢/ ٥٣٧.

المبحث الثالث: في اختلافهم في ملاقاتها الباء

ذكر مكي (ـ ٤٣٧هـ) أن الميم الساكنة تُبيَّن عند كل الحروف، ولا سيما عند ما شاركها في المخرج، وهو الباء والواو والفاء، قال: «فإذا سكنت الميم وجب أن يُتحفظ بإظهارها ساكنة، عند لقائها باءً أو فاءً أو واوًا، نحو: ﴿وَهُمْ فِيهَا﴾ [البقرة:٢٥]...ونحو: ﴿هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ﴾[يس:٥٦]...ونحو: ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ﴾[الأنعام:١٥٠]... لا بد من بيان الميم الساكنة في هذا كله من غير أن يحدث فيها شيء من حركة، وإنما ذلك خوف الإخفاء والإدغام لقرب مخرج الميم من مخرجهن، لأنهن كلهن يخرجن مما بين الشفتين»[1].

وهذا الذي قاله موافق لما ثبت في العربية، من أن الميم مظهرة عند كل الحروف. ولا فرق في هذا بين أن تكون الميم أصلًا، أو تكون منقلبة عن نون، قال في أحكام النون: «الخامس: أنهما (النون والتنوين) ينقلبان ميمًا إذا لقيتهما باء، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿هَنِيٓـَٔۢا بِمَا﴾ [الطور: ١٩]، و﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، وكذلك النون في كلمة مع الباء، نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، وعنبر، تبدل منهما ميمًا أيضًا، ولا تشديد في هذا، والغنة ظاهرة فيه في نفس الحرف الأول، لأنك أبدلت من حرف فيه غنة حرفًا آخر فيه غنة، وهو الميم الساكنة، فالغنة لازمة للمبدل والمبدل منه في نفسه، فلا بد من إظهارها في هذا على كل حال»[2]. ويمكن أن يؤخذ من هذا أن غنة الميم ظاهرة في الحالة الأولى التي ذكر فيها أن الميم مع الباء مظهرة، إذ لا فرق بين ميم وميم.

---

(١) الرعاية ٢٣٢، وانظر: النشر ١/ ٢٢٢.

(٢) الرعاية ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

فالغنة لا تفارق الميم، ولكنها تُطوَّل في بعض المواضع، ومنها أن تلقى وهي ساكنة باءً، قال الداني (ـ ٤٤٤هـ): «وهو حرف أغن مجهور، فإذا التقى بمثله أدغم لا غير، وإن التقى بالفاء أو الواو أُنعم بيانُه للغنة التي فيه، إذ كان الإدغام يذهبها، فيختلُّ لذلك»[1].

*** بيان الإمام الداني:**

وقد اختلف العلماء في تسمية التقاء الميم ساكنةً بالباء، على ما شرح الداني (ـ ٤٤٤هـ)، قال: «فإذا التقت الميم بالباء نحو: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧]... فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها معها. فقال بعضهم: هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقهما على إحداهما. وهذا مذهب ابن مجاهد (ـ ٣٢٤هـ) فيما حدثنا به الحسين بن علي عن أحمد بن نصر (ـ ٣٧٣هـ، هو أبو بكر الشَّذَائي) عنه، قال: والميم لا تدغم في الباء، لكنها تخفى، لأن لها صوتًا في الخياشيم تواخي به النون الخفيفة. وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر، رحمه الله. قال أبو العباس محمد بن يونس النحوي المقرئ (ـ ٣٣٢هـ): في أهل اللغة من يسمي الميم الساكنة عند الباء إخفاء، قال: وقال سيبويه: المخفى بوزن المظهر»[2].

فقال: «مختلفون في العبارة»، أي في التسمية، لا في المنطوق:

١ ـ فمن قال: مخفاة ـ ومنهم ابن مجاهد ـ نظر إلى انطباق الشفتين عليهما انطباقة واحدة، إذ تنطبقان على ميم، وتنفتحان على باء، وعلة ذلك أنهما من مخرج واحد.

(١) التحديد ١٦٥.

(٢) التحديد ١٦٦، وانظر: التمهيد لابن الجزري ١٤٤.

٢ ـ أو نظر إلى أنها لا تدغم فيها، ففرَّ من اسم الإدغام، من أجل غنتها.

٣ ـ أو نظر إلى الغنة الظاهرة فيها الـمُشْبهة لغنة النون المخفاة.

وكل ذلك تجوُّز، إذ لا يكون الإخفاء في الحروف إلا في النون، كما علمت.

ومعنى: أن «الـمُخْفَى بوزن المظهر» أنه ليس فيه تشديد وإبدال حرف بحرف.

وقول محمد بن يونس: «في أهل اللغة من يسمي الميم الساكنة عند الباء إخفاء» ـ إنما يعني به الفراء، فيما يبدو، ويأتي، إن شاء الله.

وقال في شرح القول الآخر: «وقال آخرون: هي مبيَّنة للغنة التي فيها، قال أبو الحسين بن المنادي (ـ ٣٣٦هـ): أخذنا عن أهل الأداء بيان الميم الساكنة عند الواو والفاء والباء، في حسن من غير إفحاش. وقال أحمد بن يعقوب التائب (ـ ٣٤٠هـ): أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيتها باء في جميع القرآن، وكذلك الميم عند الفاء. وذهب إلى هذا جماعة من شيوخنا، وحكاه أحمد بن صالح (ـ بعد ٣٥٠هـ) عن ابن مجاهد. وبالأول أقول»(١).

١ ـ فمن قال: مبيَّنة، أي مُظهرة ـ ومنهم ابن المنادي ـ وافق الواقع، ونظر إلى أنها غير مدغمة.

٢ ـ أو نظر إلى أن غنتها ظاهرة، وانظر إلى قوله: «مبيَّنة للغنة التي فيها». ويحتمل أنه أراد أن الغنة صوت زائد في الميم، فلا تدغم فيما هو أقل منها، كما سلف، عن أبي علي الفارسي.

---

(١) التحديد ١٦٦ ـ ١٦٧، وانظر: الموضِّح ١٦٦ و١٧٣، والتمهيد للعطار ٣٠١، والتمهيد لابن الجزري ١٤٤، والنشر ٢/ ٢٢٢، وتنبيه الغافلين ٧٨.

٣ ـ أو نظر إلى أن الشفتين تنطبقان عليها، وانظر إلى قول ابن المنادي: «في حسن من غير إفحاش»، أي في سهولة ولطف، بلا كزٍّ للشفتين.

وانظر إلى قول التائب: «أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيتها باء في جميع القرآن»، فلا يقول: أجمع القراء ـ إلا والمنطوق واحد.

فتبيَّن من هذا أن المنطوق واحد، وأن الاختلاف في التعبير سببه شيئان: اختلاف وجهة النظر، وفقدان عبارة الإخفاء في الميم في كلام أهل العربية والأوَّلين، حتى إن ابن مجاهد نُقل عنه القولان، وهذا من أدل الدليل على لفظية الخلاف.

وإلى نحوٍ من هذا ذهب القرطبي (ـ ٤٦١هـ)، فقال: «فأما عبارة بعضهم عن ذلك بالبيان فالذي عندي أنهم لم يريدوا البيان الذي هو التفكيك والقطع، لأن ذلك إذا لفظ به جاء في الغاية من الثقل والاستبشاع، وإنما أرادوا بالبيان عدم الإدغام، لأن جماعة من أغمار القراء ذهبوا إلى أنه إدغام، فسموه بيانًا لينبهوا على أنه ليس بإدغام، وإن كان إخفاء»[1]. فرأيه إذن أن اللفظ واحد، وما وصفه بالثقل والاستبشاع هو أن يلفظ بذلك بغير إظهار الغنة.

*** رأي أبي الحسن بن الباذِش:**

وذكر ابن الباذِش أبو جعفر أحمد بن علي (ـ ٥٤٠هـ) عَرْضًا أوفى للخلاف، ثم نقل عن أبيه أبي الحسن علي بن أحمد (ـ ٥٢٨هـ) رأيًا هو الصواب عينه في المسألة.

قال: «ومن ذلك الميم عند الباء نحو: ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ [الأنعام: ٥٧]... و﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨] و﴿هَنِيٓـَٔۢا بِمَا﴾ [الطور: ١٩]... فاختلفت عبارات القراء عنه، بعد

(١) الموضِّح ١٧٣ ـ ١٧٤.

إجماعهم ـ إلا من شذ، وسنذكره ـ على أن الإدغام لا يجوز. فقال ابن مجاهد: والميم لا تدغم في الباء، لكنها تخفى، لأن لها صوتًا من الخياشيم تواخي به النون الخفيفة، قال: وهو قول سيبويه. وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأنطاكي (ـ ٣٧٧هـ)، وأبو الفضل الخزاعي (ـ ٤٠٨هـ)، وعثمان بن سعيد (هو الداني)، وبه كان يأخذ أصحابه فيما ذكر لي أبي ـ رضي الله عنه ـ وكذلك أخذ عليَّ عياش بن خلف (ـ ٥١٠هـ) عن قراءته على محمد بن عيسى (ـ ٤٨٥هـ)، ويحكي أنه مذهب الفراء»[١].

وتأمَّل كيف أنه لم يفرُق بين الميم الأصيلة والمنقلبة عن نون، وهذا هو الصواب. ولما حكى ابن الجزري (ـ ٨٣٣هـ) الخلاف رجَّح الإخفاء بالإجماع عليه في المنقلبة، وفي مذهب أبي عمرو[٢]، ووهَّم في موضع آخر من حكى الخلاف في الميم المنقلبة كالأصيلة[٣]، وقد علمتَ أنه لا فرق بين المسائل الثلاث.

وذكر ابن الباذِش المذهب الآخر فقال: «وقال أبو الحسين بن المنادي، وأحمد بن يعقوب التائب، وعبد الباقي بن الحسن (ـ بعد ٣٨٠هـ)، وطاهر بن غلبون (ـ ٣٩٩هـ) وغيرهم: هي مظهرة غير مخفاة. وقال لي عياش بن خلف: قد رُوي هذا أيضًا عن ابن مجاهد نصًّا، فحدثنا أبو داود (ـ ٤٩٦هـ) قال: قال لنا عثمان بن سعيد: رواه أحمد بن صالح عن ابن مجاهد نصًّا. وقال لي أبو الحسن بن شريح (ـ ٥٣٩هـ) فيه بالإظهار، ولفظ لي به، فأطبق شفتيه على الحرفين إطباقًا واحدًا»[٤].

زاد هنا على من ذكرهم الداني ممن عبَّر بالإظهار عبد الباقي بن الحسن

---

(١) الإقناع ١/ ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٢) انظر: النشر ١/ ٢٢٢.

(٣) انظر: النشر ٢/ ٢٦.

(٤) الإقناع ١/ ١٨٠ ـ ١٨١، وانظر: التمهيد للعطار ٣٠١.

وطاهر بن غلبون وابن شريح، ووصف لفظ الإظهار بأنه إطباق للشفتين على الحرفين إطباقًا واحدًا، وكذلك لفظ من عبَّر بالإخفاء.

ثم ذكر رأي أبيه فقال: «قال لي أبي ـ رضي الله عنه ـ: الـمُعَوَّلُ عليه إظهار الميم عند الفاء والواو والباء.

١ ـ ولا يتجه إخفاؤها عندهن إلا بأن يُزال مخرجها من الشفة، ويبقى مخرجها من الخيشوم، كما يُفعل ذلك في النون المخفاة.

٢ ـ وإنما ذكر سيبويه الإخفاء في النون دون الميم، ولا ينبغي أن تُحمَل الميم على النون في هذا.

٣ ـ لأن النون هي الداخلة على الميم في البدل في قولهم: شنباء وعنبر و﴿ صُمٌّۢ بُكۡمٌ ﴾ [البقرة: ١٨]، فحَمْل الميم عليها غير متجه، لأن للنون تصرُّفًا ليس للميم، ألا ترى أنها تدغم ويدغم فيها، والميم يدغم فيها ولا تدغم.

٤ ـ إلا أن يريد القائلون بالإخفاء انطباق الشفتين على الحرفين انطباقًا واحدًا، فذلك ممكن في الباء وحدها، نحو: أكرم بزيد، فأما في الفاء والواو فغير ممكن فيهما الإخفاء إلا بإزالة مخرج الميم من الشفتين، وقد تقدم امتناع ذلك.

٥ ـ فإن أرادوا بالإخفاء أن يكون الإظهار رفيقًا غير عنيف فقد اتفقوا على المعنى، واختلفوا في تسميته إظهارًا أو إخفاءً، ولا تأثير لذلك، وأما الإدغام المحض فلا وجه له»[1].

فانظر إلى هذا الاستدلال المؤلَّف من خمسة معانٍ:

---

(١) الإقناع ١/ ١٨١ ـ ١٨٢.

أحدها: أن معنى إخفائها إبطال عمل الشفتين بها وإبقاء الغنة، كما يبطل عمل اللسان في النون وتبقى الغنة. وهذا لا يكون في الميم.

الثاني: أن سيبويه ـ وأهل العربية من بعده ـ لم يذكروا الإخفاء إلا في النون، ولم يذكروه في الميم.

الثالث: أن النون تتصرف تصرُّفًا لا يكون للميم، فتبدل النون ميمًا، وتدغم النون، ويدغم فيها، ولا تدغم الميم، ولكن يدغم فيها.

الرابع: أنه إن إريد بالإخفاء انطباق الشفتين على الميم والباء انطباقًا واحدًا فهذا يكون عند الباء، ولا يكون عند الواو والفاء، لأن الشفتين لا ينطبقان عليهما.

الخامس: أنه إن أريد بالإخفاء أن يكون انطباق الشفتين لطيفًا بلا كزٍّ أو تكلف فهذا حق ومتفق عليه، فارتفع الخلاف، لأنه صار على الاسم: إخفاء أم إظهار؟ واللفظ واحد.

فإذا انتفى الإدغام، وانتفى الإخفاء، فليس إلا الإظهار، وهو الصواب.

ثم بيَّن مصدر استعمال اسم الإخفاء للميم، وأنه الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد الكوفي (ـ ٢٠٧هـ) إمام أهل الكوفة في العربية بعد الكسائي.

قال: «وقال لي: وما ذُكر عن الفراء من إخفاء النون عند الباء فوجه ذلك أنه سمى الإبدال إخفاء، كما سمى الإدغام في موضع آخر من كتابه إخفاء، فيرجع الخلاف إلى العبارة لا إلى المعنى، إذ الإخفاء الصحيح لم يستعمله أحد من المتقدمين والمتأخرين في تلاوة، ولا حكوه في لغة. وكذلك ما ذُكر عن ابن مجاهد في إخفاء الميم عند الباء قول متجوَّزٌ به على سيبويه، فعلَّق مذهب الفراء على عبارة

سيبويه، فإن كان عنده من التحصيل ما عند الفراء فعذره ما ذكرنا، وإن كان أراد غير ذلك فهو افتيات[١] على سيبويه»[٢].

يقول: أخذه ابن مجاهد من كلام الفراء، ذكره الفراء في التقاء النون بالباء مريدًا به الإبدال، فاستعمله ابن مجاهد في التقاء الميم بالباء مريدًا به ترك الإدغام الذي ذكره سيبويه.

وقال في موضع آخر في هذا المعنى ـ وقد نقلته من قبل ـ: «قال لي أبي ـ رضي الله عنه ـ: زعم [الفراء][٣] أن النون عند الباء مخفاة كما تخفى عند غيرها من حروف الفم، وتأويل قوله أنه سَمَّى البدلَ إخفاءً، وقد أخذ بقوله قومٌ من القراء المنتحلين في الإعراب مذهب الكوفيين، وتبعهم قوم من المتأخرين خلطوا بين مذهب سيبويه وعبارة [الفراء] من القلب والإخفاء فغلطوا»[٤].

ومن ههنا اشتهر عند القراء أن في الميم الساكنة عند الباء مذهبين: الإخفاء والإظهار، بغير هذا التحقيق الذي شرحه أبو الحسن بن الباذِش، وهو أنه تجوُّزٌ على مذهب الفراء، وأن الاختلاف لفظي، لأن المنطوق واحد.

وعلى ذلك قال السخاوي (ـ٦٤٣هـ) في نظمه «عمدة المفيد، وعدة المُجيد»:

والميم عند الواو والفا مظهرٌ هم في، وعند الواو في وِلْدانِ[٥]

---

(١) الافتيات: افتعال من الفوت، وهو فعل الشيء بغير مشورة من تجب مشورته، يريد: ذهب في مذهب سيبويه إلى ما لم يقل به سيبويه.

(٢) الإقناع ١/ ١٨٢.

(٣) الأصل: القراء، بالمثناة، وكذا ما يأتي.

(٤) الإقناع ١/ ٢٥٨، وانظر: ارتشاف الضَّرَب ٢/ ٧١٢.

(٥) يريد: ﴿يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٌ﴾ [الواقعة: ١٧ أو الإنسان: ١٩].

لكـن مـع البـا في إبانتهـا وفي إخفـائها رأيـان مختلفـان[١]

وقال ابن الجزري (ـ ٨٣٣هـ) في نظمه «المقدمة»:

وأظهِـرِ الغنَّـةَ مـن نـونٍ ومِـنْ ميـمٍ إذا مـا شُـدِّدا وأخْفِيَـنْ
اَلميـمَ إن تسكُـنْ بغـنَّةٍ لـدى بـاءٍ، علـى المختـار مـن أهـل الأدا
وأظهرنْهـا عنـد باقـي الأحـرفِ واحـذرْ لـدى واوٍ وفـا أن تختفـي[٢]

وقال الطِّيبي (ـ ٩٧٩هـ) في نظمه «المفيد في التجويد»:

إن تسكن الميـم وجوبًـا أُدغمـت فـي مثلهـا، وعنـد بـاء أُخفيـت
بغنـة، وعنـد باقـي الأحـرف قـد أُظهرت حتمًا علـى القول الوَفِي
وليحـذر التالـي مـن الإخفـاء لهـا لـدى الـواو وعنـد الـفاء[٣]

ويبدو أن استعمال مصطلح الإدغام قد غرَّ بعض القارئين فأدغم الميم عند الباء، وقد نبَّه المالقي (ـ ٧٠٢هـ) على ذلك، فقال: «فإذا أبدلوها ميمًا لذلك (أي من النون) فلا يصح إدغامها في الباء لذهاب الغنة، ولكن تكون ظاهرة ميمًا خالصة فيها غنة، لأنها أخت النون فيها، ولذلك خُصَّت بالبدل منها، فينبغي أن ينطق بها ميمًا بغنة، كما ينطق بها ساكنة وحدها، ولا بد من إظهار الجَهْرة في الباء مع ذلك، إذ هي حرف مجهور، وإنما نبهت على هذا لأني رأيت بعض منتحلي القراءة والعلم بها يقرؤها مدغمة في الباء ولا يبقي لها غنة، وهو خطأ لما ذكرت لك، فتفهَّمْه»[٤].

(١) جمال القراء ٢/ ٥٤٦.

(٢) المقدمة، الأبيات ٦٢ ـ ٦٤، وانظر: الحواشي المفهمة ٤١و.

(٣) المفيد، الأبيات ١٣٠ ـ ١٣٢.

(٤) رصف المباني ٣٠٨.

وما ذكره من إظهارها مع الغنة يؤكد ويوضح ما ذهبت إليه من أن اللفظ واحد، والاختلاف في الاسم، والصحيح الموافق للَّفظ هو اسم الإظهار.

* **رأي القَيْجاطي:**

ثم كان رأي القَيْجاطي (ـ ٨١١هـ) مثل رأي أبي الحسن بن الباذِش، ذكره عنه صاحبه المِنْتُوري (ـ ٨٣٤هـ)، قال: «وقال شيخنا ـ رحمه الله ـ في بيان الميم الساكنة: وأما الميم فحرف شديد تجري معه غنة من الخيشوم، فإذا نُطق به ساكنًا فهو مظهَرٌ أبدًا، لا يجوز إخفاؤه ولا إدغامه إلا في مثله، فهكذا ينطق به أبدًا منفردًا ومع الفاء والباء وسائر الحروف. قال: ومن عبَّر من الأئمة بأنه يخفى مع الباء فلم يرد بذلك حقيقة الإخفاء، وإنما أراد أن يحذِّر القارئ من الإسراف والتعسف حتى يمنعه من جريان الصوت الذي هو الغنة، ويخرجه إلى حيز الحركة. قال: وإتقان النطق به إنما يؤخذ مشافهة من أفواه المتقنين. قال: وقول الشاطبي:

وغنـةُ تنويـنٍ ونـونٍ وميـمٍ انْ ... سكنَّ ولا إظهار ـ في الأنف يجتلى

يوهم أن في الميم غنة كغنة النون ينفرد بها الخيشوم في بعض المواضع مع إبطال عمل الشفتين، فتصير حرفًا خفيًّا كما ينفرد بغنة النون مع إبطال عمل اللسان، وذلك غير جائز. قلت: يريد شيخنا ـ رحمه الله ـ بقوله: وذلك غير جائز ـ أنه لا يتَّأتى النطق به»[1].

وما اعتل به لاستعمال اسم الإخفاء مرجوح، وإنما العلة ما ذكرتُ من قبل عن ابن الباذِش، من التجوُّز بمذهب الفراء على قول سيبويه، وما يتفرع عنه من إرادة الفرار من اسم الإدغام، أو إرادة بيان الغنة، أو نحو ذلك. وقد جعل أبو الحسن بن

---

(١) شرح الدرر اللوامع ٢/ ٨٥٩.

البَاذِش ما ذكره القَيْجاطي آخر الاحتمالات في علة استعمال اسم الإخفاء.

وما أخذه على بيت الشاطبي من الإيهام صحيح، لأنه اشترط الإسكان وعدم الإظهار، فيبقى الإدغام والإخفاء، وفي الحالين يبطل عمل اللسان بالنون، لأنها في الإدغام تنقلب إلى لفظ ما بعدها، وفي الإخفاء تكون غنة خالصة، ولا يبطل عمل الشفتين بالميم أبدًا.

وأما الحق المصفَّى فقوله: «فإذا نُطق به ساكنًا فهو مظهَرٌ أبدًا، لا يجوز إخفاؤه ولا إدغامه إلا في مثله».

وبهذا يصح ما ذكره ملا القاري (ـ ١٠١٤هـ) من أنه اشتهر عند العامة أن أحرف «بوف» تظهر الميم عندها[1].

* رأي المَرْعَشي:

ولما رآهم المرعشي (ـ ١١٥٠هـ) عبروا بالإخفاء في الميم، وقد عُلم أن الإخفاء في النون معناه أن تكون غنة خالصة، وألَّا يكون للسان عمل فيها، والميم لا تكون كذلك، لأن الشفتين تنطبقان معها ـ اجتهد أن يفسِّر معنى الإخفاء في الميم، ففسره بشيء لم يُسبق إليه، ولا أصل له في كتب العربية والقراءة.

قال: «إن قلت: ما معنى قلب النون الساكنة ميمًا مخفاة مع الغنة قبل الباء؟ مع أن ذات الميم ملفوظة غير معدومة... إذ لو عُدمت ذات الميم لكانت الغنة ظاهرة بالاستقلال لا في نفس الحرف الأول، فلو قلنا: إن ذات الميم معدومة كما في إخفاء النون الساكنة والتنوين في مثل: ﴿عَنكَ﴾ لكان قلب النون الساكنة والتنوين إليها لغوًا، وهو ظاهر ـ قلت: فالظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية، بل

(١) المنح الفكرية ٤٤.

إضعافها وستر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها، وهو الشفتان، لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنما هو بقوة الاعتماد على مخرجه، وهذا كإخفاء الحركة في: ﴿لَاتَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، إذ ليس ذلك بإعدام للحركة بالكلية، بل تبعيضها... فتلفظ بالميم... بغنة ظاهرة، وبتقليل انطباق الشفتين جدًّا»[١].

وقد دعاه هذا الرأي إلى أنْ قَسَم الإخفاء قسمين: أحدهما إعدام ذات الحرف وإبقاء غنته، كما في النون، والآخر تبعيضه وستر ذاته، كما في الميم الساكنة عند الباء[٢].

وفي هذا خروج من الإشكال بشيء عقلي، لا يساعده نقل من عربية أو قراءة، وسبب الاستشكال هو اسم الإخفاء الذي ليس للميم فيه نصيب، وما استعملوه إلا تجوُّزًا في التعبير. فانظر كيف يؤدي التجوُّز في التعبير إلى القول بأشياء لا أصل لها؟ وكيف تؤثِّر الألفاظ في المعاني؟ وكيف يُغفَل عن المعنى ويُتعلَّق بالاسم؟

وقد سلف ذكر سيبويه للزوم الشفتين في الميم، أي انطباقهما، حتى إنه شبهها بالباء في هذا[٣]، وقول الداني: إن الميم أقوى، لأن لفظها لا يزول[٤]، أي: لا يزول انطباق الشفتين بها كما يزول عمل اللسان بالنون. ونصُّهم على انطباق الشفتين في الميم كثير، سلف منه في هذا البحث مواضع. وقد منعوا في مذهب أبي عمرو الإشارة إلى الحركة في الميم من أجل انطباق

(١) جهد المقل ٢٠١ ـ ٢٠٢، وانظر: نهاية القول ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٢) جهد المقل ٢٠٨، وانظر: نهاية القول ١٢٧.

(٣) الكتاب ٢/ ٤١٦، وانظر: ص ١٥٨ و١٦١ من هذا البحث.

(٤) التحديد ١٠٩، وانظر: ص ١٥٦ من هذا البحث.

الشفتين[١]. ولم يذكروا أن هذا الانطباق يُقلَّل في حال، أو أن الشفتين تتجافيان عن الميم في موضع.

وقد أخذ بقول الـمَرْعَشي شيخ المقارئ المصرية الشيخ عامر السيد عثمان (ـ ١٤٠٨هـ =١٩٨٨م)، وكان يُلزم به[٢]، وكان يشرف على تسجيلات القرآن الكريم بالإذاعة المصرية، وكان عضوًا في لجنة اختيار القراء بها[٣]. وهذا الذي أشاع هذا النطق، ومصدره المرعشي وحده، كما علمت.

*** ضبط الميم الساكنة عند الباء:**

وعلى القول بأن الميم الساكنة عند الباء مظهرة ـ وهو الصحيح ـ كان ينبغي أن تضبط في المصاحف بالسكون، ولكنَّ ما جرى به العمل تعريتها منه، مع أن النص في ضبطها أيضًا مفقود، حتى قال التَّنَسي (ـ ٨٩٩هـ) في شرحه لنظم الخراز (ـ ٧١٨هـ) في الضبط: «لم يتعرض الناظم ولا غيره إلى حكم المخفى من غير النون، وذلك الميم عند الباء على المختار... ومن حقهم أن يتكلموا عليه، كما تكلموا على الإظهار والإدغام»[٤]. وقال المارِغْني (ـ ١٣٤٩هـ) في شرح هذا النظم: «لم يتعرض الناظم ولا غيره إلى ضبط الميم عند الباء... والذي جرى به عملنا أن ضبطها كضبط النون الساكنة عند حروف الإخفاء، وهو أن تُعَرَّى من علامة السكون... »[٥].

---

(١) انظر: التذكرة في القراءات ١/ ١٢٦، والتيسير ١٤٣.

(٢) انظر: الدراسات الصوتية ٤٦٦، وأبحاثًا في علم التجويد ١٤٣.

(٣) انظر ترجمته في: تتمة الأعلام ١/ ٢٦٢، وإتمام الأعلام ٢١٦، وهداية القارئ ٢/ ٧٥٥، ومقالات الدكتور محمود الطناحي ١/ ٢٣٧ ـ ٢٤٦، وفيه ترجمة جليلة. رحمهما الله!

(٤) الطراز ١٤٥.

(٥) دليل الحيران ٢٦٠.

وما جرى به العمل هو أثرٌ من القول الشائع في أنها مخفاة، وسكوت المصنفين في الضبط عنه دليل على أنه لم يُؤْثَر فيه شيء، وأن حكمَه كحكم نظيره من الحروف المظهرة، وهو أن يكون ضبطها بالسكون.

وظني أنه لو نُظر في بعض المصاحف القديمة التي ترجع إلى القرن الخامس فما قبله ـ لوُجد مضبوطًا بالسكون، والله أعلم. ثم رأيت ذلك في صور بعض المصاحف المخطوطة.

* * *

تلخيص في لقاء الميم الباء وزيادة[١]

(١)

مصطلح إخفاء الميم مفقود عند المتقدمين

لم يعبر سيبويه بالإخفاء إلا في حالتين: إخفاء النون، وإخفاء الحركة، وهو الاختلاس (الكتاب ٢/ ٤١٥ و٤٠٧ بولاق). فمصطلح الإخفاء في الحروف خاص بالنون، وأحد أسباب الخلل في فهم حكم ملاقاة الميم الباء جعلُ الإخفاء حكمًا عامًّا شاملًا النون والميم.

وأكد هذا الذي يفيده كتاب سيبويه الإمام الداني (ـ ٤٤٤هـ)، فحصر الإخفاء في نوعين ـ وذلك في أول كتابه في التجويد حيث بيَّن المصطلحات ـ فقال: «وأما الـمُخْفَى فعلى نوعين: إخفاء الحركات، وإخفاء النون والتنوين» (التحديد ١٠٠).

ولم يذكر سيبويه وأهل العربية من بعده من أحكام الميم إلا أنها تدغم في ميم مثلها، وقال الخاقاني (ـ ٣٢٥هـ) ـ وهو صاحب أقدم نظم في التجويد ـ جاريًا على مذهب أهل العربية:

ولا تُدْغِمَـنَّ الميـمَ إن جئـتَ بعدَها ... بحرف سـواها، واقبل العلم بالشكر

ولم يذكر من أحكامها غير هذا.

وعلى هذا جرى كلام مكي بن أبي طالب (ـ ٤٣٧هـ) صاحب أقدم كتاب مفصَّل مفرد للتجويد، قال: «فإذا سكَنَت الميم وجب أن يُتحفظ بإظهارها ساكنة

(١) هذا التلخيص بادرت بنشره في بعض المواقع ـ ومنها ملتقى أهل التفسير ـ قبل نشر الكتاب، لكثرة الجدل في المسألة، وفيه إيضاح ومزيد بيان، فرأيت إثباته هنا.

عند لقائها باءً أو فاءً أو واوًا» (الرعاية ٢٣٢)، ولا فرق بين أن تكون الميم أصلًا وأن تكون منقلبة عن نون، نحو: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [البقرة: ٣٣].

***

(٢)

دخول مصطلح إخفاء الميم إلى علوم القراءة

فمن أين جاءت تسمية حال لقائها الباء بالإخفاء إذن؟

الجواب: هي من استعمال الفراء (ـ ٢٠٧هـ) ـ وهو كوفي ـ إذ سمَّى قلب النون ميمًا عند الباء إخفاء، وسمى مرة الإدغام إخفاء، ونقل عنه ذلك السيرافي (انظر كتاب الإدغام من شرح الكتاب للسيرافي ص ٣٤٢، تح الدكتور سيف العريفي). والقدماء يتجوَّزن في التعبير، فأخذ بعبارته من يأخذ بمذهب الكوفيين من القراء، وابتداء ذلك من ابن مجاهد (ـ ٣٢٤هـ)، استعمل الإخفاء في الميم الأصيلة.

وهذا الذي ذكرت من مبدأ استعمال الإخفاء في الميم دلنا عليه أبو الحسن علي بن أحمد ابن الباذِش (ـ ٥٢٨هـ) فيما نقل عنه ابنه أبو جعفر أحمد بن علي (ـ ٥٤٠هـ) في كتاب الإقناع، ورأيه هذا مفصَّل، وفيه احتجاج يطول، وأكتفي منه بهذا النص الدال، قال: «و[أما] ما ذُكر عن الفراء من إخفاء النون عند الباء فوجه ذلك أنه سمَّى الإبدال إخفاء، كما سمى الإدغام في موضع آخر من كتابه إخفاء، فيرجع الخلاف إلى العبارة لا إلى المعنى، إذ الإخفاء الصحيح لم يستعمله أحد من المتقدمين والمتأخرين في تلاوة، ولا حكوه في لغة. وكذلك ما ذُكر عن ابن مجاهد في إخفاء الميم عند الباء قولٌ مُتجَوَّز به على سيبويه، فعلَّق مذهب الفراء على عبارة سيبويه» (الإقناع ١/ ١٨٢).

وعلى هذا الفهم من المتأخرين القَيْجاطي (ـ ٨١١هـ)، قال: «فإذا نُطق به (أي الميم) ساكنًا فهو مُظهرٌ أبدًا، لا يجوز إخفاؤه ولا إدغامه إلا في مثله» (شرح الدرر اللوامع للمِنْتُوري ٢/ ٨٥٩).

وبهذا يصح ما ذكره مُلَّا القاري (ـ ١٠١٤هـ) من أنه اشتهر عند العامة أن أحرف «بوف» تظهر الميم عندها (المنح الفكرية ٤٤).

***

(٣)

الاختلاف في حكم الميم عند الباء اختلاف عبارة

وقول ابن الباذِش مع ما يفيده في تنقُّل هذا المصطلح ـ يفيد أن الاختلاف المحكي عن القراء في حال الميم عند الباء اختلاف عبارة، لا اختلاف نطق. وقد حكاه الداني بلفظ بيِّن لا لبس فيه، فقال: «فإذا التقت الميم بالباء نحو: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧]... فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها معها» (التحديد ١٦٦)، فانظر إلى قوله: مختلفون في العبارة، أي لا في اللفظ.

فيكون القول بأنهم مختلفون في اللفظ فهمًا غير صحيح لما أرادوه، كما هو ظاهر نظم السخاوي (ـ ٦٤٣هـ) المسمى: عمدة المفيد، ونظم ابن الجزري (ـ ٨٣٣هـ) المسمى: المقدمة، ونظم الطِّيبي (ـ ٩٧٩هـ) المسمى: المفيد.

والفرق بين المذهبين عندهم أن المخفاة مبيَّنة الغنة، والمظهرة ليست كذلك. والصحيح أن النطق واحد عند الجميع، وهو بيان الغنة، ولكنهم اختلفوا في التسمية.

وإذا كان الصواب أن الميم الساكنة مظهرة عند الباء فما هذه الغنة المبيَّنة في ذلك؟

والجواب: هي غنة الميم الساكنة، والساكن الرخو والمتوسط يمتد زمن النطق به كما هو معروف، ولكنها تُطوَّل شيئًا قليلًا من أجل موافقة الميم الباء في المخرج، وكينونة الباء لا غنة فيها، فتُبيَّن قليلًا ليمتاز الإظهار من الإدغام، وقد أشار مكي إلى إظهار هذه الغنة في نحو: ﴿أَنْبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، فقال: «ولا تشديد في هذا، والغنة ظاهرة فيه في نفس الحرف الأول، لأنك أبدلت من حرف فيه غنة حرفًا آخر فيه غنة» (الرعاية ٢٦٥).

وهذا النص مع ما سبق أن نقلته عن مكي هو ما بنى عليه ابن الجزري أن الإخفاء إجماع في المنقلبة عن نون، واختلاف في الأصيلة (النشر ١/ ٢٢٢)، ذلك أنه ينظر إلى أن مكيًّا ذكر إظهار الغنة في المنقلبة، ولم يذكره في الأصيلة. ولا فرق بين الميمين.

* * *

(٤)

اجتهاد المرعشي اغترارًا بمصطلح الإخفاء

ثم جاء الـمَرْعَشي (ـ ١١٥٠هـ) ـ وهو صاحب كتاب «جهد المقل»، وهو من أفضل كتب المتأخرين جمعًا وتفصيلًا في مسائل التجويد، وله عليه حاشية سماها: «بيان جهد المقل» ـ فوجد القوم عبروا في لقاء الميم ساكنةً الباءَ بالإخفاء، بعد ما استقرَّ هذا المصطلح عند المتأخرين، وكان حريصًا على تبيُّن حقائق نطق الحروف وتبيينها، وقد استقرَّ أيضًا أن للإخفاء حقيقة عامة، لا أنه مصطلح خاص بالنون كما بينت، وهذه الحقيقة أنه النطق بالحرف بحالة بين الإظهار والإدغام، وقد عُرِف أنه في النون إبطال عمل اللسان بها وإبقاء الغنة، فكيف يكون في الميم،

وهي من الشفتين ولا يبطل عمل الشفتين بها؟ فقال: «فالظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية، بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها، وهو الشفتان... فتَلفِظ بالميم... بغنة ظاهرة، وبتقليل انطباق الشفتين جدًّا» (جهد المقل ٢٠١ ـ ٢٠٢).

وهذا تفكُّر منه وتصوُّر، لم ينقله أهل اللسان، ولا أهل القرآن، حمله عليه اسم الإخفاء، وليس للميم فيه نصيب، وما استعملوه إلا تجوُّزًا في التعبير. وقوله: «فالظاهر» اعتراف بأنه اجتهاد وتأمل بلا اعتماد على نص، أو متابعة لقائل سابق.

وفوق هذا هو مناقض لنصوص كثيرة، منها تشبيه سيبويه الميم بالباء في لزوم الشفتين، أي انطباقهما (الكتاب ٢/ ٤١٦)، وقول الداني في الميم: «وهي أقوى من النون، لأن لفظها لا يزول (أي لا يزول انطباق الشفتين بها)، ولفظ النون قد يزول عنها فلا يبقى منها إلا الغنة» (التحديد ١٠٩)، أي بالإخفاء.

هذا، مع أن المرعشي لم يستعمل اللفظ العجيب: «الفرجة»، وهو لو فُهم على ظاهره، وهو المجافاة بين الشفتين، لكان إبطالًا لنطق الميم، وهذا لم يقل به أحد قط، فيما نعلم، وهذا يدلك على مبلغ خطورة أخذ الأمور بالتسليم بغير تفقه أو تبصر، إذ يتلقفها العوام ويبالغون في أصل الأمر، متكلين على التلقي من الشيوخ ـ كأنهم والشيوخ معصومون من الخطأ ـ والمرعشي قال بتقليل الانطباق لا انفراج الشفتين الذي هو إبطال نطق الميم، وأول كلامه: «إن قلت: ما معنى قلب النون الساكنة ميمًا مخفاة مع الغنة قبل الباء، مع أن ذات الميم ملفوظة غير معدومة؟... فالظاهر.. إلخ». وقال في حاشيته على كتابه يوضح هذا السؤال: «فأي فائدة في قلبهما ميمًا ثم إعدام الميم؟» (بيان جهد المقل ٥٤أ الأزهر عمومي ٢٧٨٧). وهو واضح الدلالة على انطباق الشفتين.

وهذا الكتاب «جهد المقل» لم يُنشَر إلا بأخَرَة، حققه الدكتور سالم قدّوري الحمَد، ونشرته دار عمَّار في عمَّان سنة ٢٠٠١. ومنه نسخ في دار الكتب المصرية، وفي المكتبة الأزهرية.

وأغلب مادته كانت في كتاب آخر نشر قديمًا، هو كتاب «نهاية القول المفيد» لمحمد مكي نصر الجُرَيْسي، كان حيّا سنة ١٣٠٥هـ=١٨٨٨م، وهي سنة فراغه من كتابه، وطبع الكتاب في مطبعة بولاق بمصر بعد ثلاث سنوات من تأليفه، أي سنة ١٣٠٨هـ= ١٨٩١م، ثم طبع في سنة ١٣٢٣هـ=١٩٠٥م (معجم المطبوعات العربية ٢/ ١٦٩٨)، ثم في مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٤٩هـ=١٩٣١م.

ومن أشهر من أخذ بقول الـمَرْعَشي هذا ـ شيخ المقارئ المصرية الشيخ عامر السيد عثمان (١٣١٨ ـ ١٤٠٨هـ = ١٩٠٠ ـ ١٩٨٨م) ـ رحمه الله! ـ وكان يُلزم به (انظر الدراسات الصوتية ٤٦٦ للدكتور غانم قدوري)، وكان يشرف على تسجيلات القرآن الكريم بالإذاعة المصرية، وكان عضوًا في لجنة اختيار القراء بها (له ترجمة في تتمة الأعلام ١/ ٢٦٢، وإتمام الأعلام ٢١٦، وذيل الأعلام ١١١، وهداية الباري ٢/ ٧٥٥، وإمتاع الفضلاء ١/ ١٨٣، وترجمة جليلة في مقالات الدكتور محمود الطناحي ١/ ٢٣٧، وفي مدخل إلى تاريخ نشر التراث للطناحي ٤٩ إشارة موجزة إليه).

وفي ترجمته مما يتصل بالبحث: وممن قرأ عليه مشاهير من أصحاب التسجيلات، وهم الشيخ الحصري، والشيخ مصطفى إسماعيل، والشيخ كامل يوسف البهتيمي، والشيخ عبد الباسط عبد الصمد، والشيخ علي الحذيفي، وأشرف على تسجيلاتهم، ويضاف إليهم في الإشراف على التسجيل الشيخ محمود علي

البنا. وعمل مستشارًا بمجمَّع الملك فهد للمصحف الشريف منذ سنة ١٤٠٥هـ =١٩٨٤م إلى أن توفي، وأشرف على التسجيلات بالمجمَّع.

وهذا فيما يبدو الذي أشاع هذا النطق للميم الساكنة عند الباء، ومصدره المرعشي وحده، كما علمت.

[ثم سمعت(١) الدكتور أيمن سويد ينقل عن الشيخ عبد الباسط عبد الصمد ـ رحمه الله ـ بواسطة، أنه حين كان يسجل للإذاعة، وكان المشرف على التسجيل والمسئول عن إجازته الشيخ عامر السيد عثمان ـ رحمه الله ـ طلب منه أن يقرأ بانفراج الشفتين، وألزمه به في التسجيل، وهو لم يقرأ بذلك ولم يعرفه من قبل. وذكر أنه فعل ذلك مع بقية كبار أصحاب التسجيلات للإذاعة المصرية. ونقل أيضًا عن الشيخ صلاح كَبَّارة شيخ قراء طرابلس الشام أنه قرأ على الشيخ عامر في عقد الخمسين الميلادي بالسبع بانطباق الشفتين، فلما رجع إليه بعد عشر سنين لإكمال العشر ألزمه بالقراءة بانفراجهما. ويقول الدكتور أيمن: إنه تبين له بعد البحث والسؤال أن مدار هذا الأمر على الشيخ عامر، رحمه الله].

❋ ❋ ❋

---

(١) على اليوتيوب بعنوان: القلب ومسألة الفرجة بين الشفتين، نشر يوم ٤/ ٨/ ٢٠١٥. وهذه القصة تدل على إمكان وقوع المحدَثات فيما يقرأ به الشيوخ ويقرئون به، ولا يضبط ذلك إلا مواطأة المشافهة للموازين والنصوص المسطورة في كتب العلم، وهو ما شرحته في أول الكتاب في التمهيد المتضمن أن الدراية حاكمة على الرواية.

(٥)

ضبط الميم الساكنة عند الباء

وعلى القول بأن الميم الساكنة عند الباء مظهرة كان يجب أن تضبط في المصاحف بالسكون، والنص في ضبطها مفقود ـ وهو دليل على أنها ليست كالنون في ذلك ـ حتى قال التَّنَسي (ـ ٨٩٩هـ) في شرحه لنظم الخراز (ـ ٧١٨هـ) في الضبط: «لم يتعرض الناظم ولا غيره إلى حكم الـمُخفَى من غير النون، وذلك الميم عند الباء على المختار» (الطراز ١٤٥)، ولم يذكر لنا الخراز العمل في هذه الحال.

وقال المارِغْني (ـ ١٣٤٩هـ) في شرحه لهذا النظم كقوله، وزاد: «والذي جرى به عملنا أن ضبطها كضبط النون الساكنة عند حروف الإخفاء، وهو أن تُعرَّى من علامة السكون» (دليل الحيران ٢٦٠).

وما جرى به العمل أثرٌ من القول الشائع في أنها مخفاة، وسكوت المصنفين في الضبط عنه دليل على أنه لم يُؤْثَر فيه شيء، وأن حكمه كحكم نظيره من الحروف المظهرة، وهو أن يضبط بالسكون.

وقد نظرته في المكتبة السليمانية بإستانبول في مصاحف من القرون الثامن والتاسع والعاشر فوجدته مضبوطًا بالسكون، والمصاحف الأقدم من ذلك أولى به لو نُظِرَت.

* * *

(٦)

الخلاصة العملية والنظرية

في الناحية العملية:

أن الميم الساكنة عند الباء مظهرةٌ مبيَّنةٌ غنتُها شيئًا قليلًا زائدًا على مقدار الغنة في الميم الساكنة عند غير الباء، وأن الشفتين منطبقتان بها كحالهما عند نطق الميم في كل أحوالها.

في الناحية النظرية:

١ ـ أن أهل العربية والمتقدمين من القراء لم يجعلوا من حالات الميم الإخفاء، وأن الإخفاء عند سيبويه ومن بعده خاص بالنون من الحروف.

٢ ـ واستعمل مصطلح الإخفاء الفراء في الميم المنقلبة عن نون، على عادة القدماء في التجوُّز في التعبير، فأخذه عنه ابن مجاهد، ونقله إلى الميم الأصيلة، وشاع من ثَم اختلاف القراء في التعبير عن حال الميم الساكنة عند الباء، فبعضهم يسميه إظهارًا، وبعضهم يسميه إخفاء. وهو اختلاف تسمية لا اختلاف نطق. وفهم المتأخرون أنه اختلاف نطق.

٣ ـ واغتر المرعشي بمصطلح الإخفاء فقاس الميم على النون، إذ كان عمَلُ اللسان يَبطُل في حال إخفاء النون، ولا يمكن بطلان عمل الشفتين بالميم، فقال بتقليل انطباقهما، أو تقليل الاعتماد عليهما عند الباء، وهو نظر عقلي محض لا يؤيده نص.

٤ ـ وأشاع هذا النطق في العصر الأخير شيخ المقارئ المصرية الشيخ عامر

السيد عثمان، وألزم به من قرأ عليه وأصحاب التسجيلات في الإذاعة المصرية ومجمَّع الملك فهد بالمدينة المنورة، إذ عمل مشرفًا على التسجيلات القرآنية فيهما.

٥ ـ وبالغ بعض الناس مع الزمن على مراد المرعشي والشيخ عامر عثمان فزادوا تقليل الانطباق إلى حد انفراج الشفتين، وهو أقبح، لأنه إبطال لنطق الميم بالكلية.

والله أعلم

٢٢/ ٥/ ٢٠٠٩

ثم زدته تنقيحًا يوم ٨/ ٥/ ٢٠١٨

* * *

خلاصة البابين الثاني والثالث

١ ـ للنون مخرجان: طرف اللسان مع ما فويق الثنيتين العليين، والخيشوم، وللميم مخرجان: الشفتان، والخيشوم.

٢ ـ وبذلك لا تكون الغنة صفة لهما، لأن الصفة الحال والكيفية، ولكنَّ الغنة بعضٌ منها. وتعبير القدماء ـ وهو الصواب ـ أن الغنة صوت يصحب النون والميم.

٣ ـ النون أغن من الميم، فغنتها أطول منها شيئًا.

٤ ـ لا تنفك الغنة عن النون والميم في كل أحوالهما، ولكنها مراتب في الطول: المشدَّد، فالـمُخْفَى، فالساكن، فالمتحرك. وهذا الترتيب يرجع إلى الجعبري (ـ ٧٣٢هـ)، فيما يبدو، وهو صحيح. فإذا زيد عليه أن غنة النون أطول كانت المراتب ثماني. وما يمكن أن يُدَرك من هذه المراتب أن تُمكَّن غنة المشدد، وتُجعل غنة المخفى أقل قليلًا، وتُجعل غنة الميم أقل قليلًا.

٥ ـ لا تُقدَّر الغنة بالحركات، وتقديرها بها لا يرتفع، فيما يبدو، فوق الـمَرْعَشي (ـ ١١٥٠هـ)، ولو قِسْتَ غنة المشدَّد إلى المد الطبيعي لوجدتها أطول.

٦ ـ في النون والميم المتحركتين غنة طولها كطول كل حرف متحرك، وفي الساكنتين غنة طولها كطول كل الحروف الرخوة والمتوسطة الساكنة. وفي المشدَّدتين غنة هي أطول الغُنَن، تؤخذ بالمشافهة، وتُمَكَّن بحال متوسطة بين المبالغة والتقصير. وطول غنة النون المخفاة بين طول الساكنة والمشددة، وغنة الميم المقول فيها: مخفاة ـ أقصر شيئًا قليلًا.

٧ ـ وبالتأمل تدرِك أن التطويل للنون أو الميم أنفسهما، وتكون الغنة مصاحبة

لهما، وفي إدغام النون في الواو والياء يكون التطويل لهما، والغنة تصحبهما، وكذا الراء واللام إن أدغما بغنة.

٨ ـ حقيقة إخفاء النون: إبطال عمل اللسان بها، فلا يتحرك البتة، وتكون غنة خالصة من الخيشوم، مع كل حروف الإخفاء.

٩ ـ ترتيب الإخفاء بحسب حروفه في القرب والبعد من النون ـ لا حقيقة له، كما هو رأي القَيْجاطي (ـ ٨١١هـ)، ولم يفسِّره إلا المرعشي (ـ ١١٥٠هـ)، فسَّره بطول الغنة، وجعله ثلاث مراتب: أقصرها عند الأحرف القريبات: الطاء والدال والتاء، وأطولها عند الحرفين البعيدين: القاف والكاف، وأوسطها عند الحروف المتوسطة، وهي الباقية. وهذا شيء لا يكاد يُدرَك.

١٠ ـ تهيُّؤ مخرج الحرف التالي للنون في الإخفاء مفقود في الكتب العتاق، أشار إليه محمد مكي نصر (ـ ١٣٠٥هـ)، وأوضحه المارِغْني (ـ ١٣٤٩هـ)، وهو شائع في النطق، وبنى عليه دارسون محدثون أشياء لا حقيقة لها.

١١ ـ يتصل بهذا أن الغنة لا تفخم للحرف المفخم بعدها، وسببه تَهْيِئَة مخرج ما بعدها. وهو مفقود في كتب المتقدمين والمتأخرين، وما ذكره إلا المعاصرون، والظن أن يكون ابتداؤه من الشيخ عثمان سليمان مراد (ـ ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م) في نظمه «السلسبيل الشافي»، ثم الشيخ إبراهيم شحاته السَّمَنُّودي (١٣٣٣ ـ ١٤٢٩هـ = ١٩١٥ ـ ٢٠٠٨م)، في نظمه «لآلئ البيان».

١٢ ـ لم يذكر سيبويه الإخفاء إلا إخفاء النون، وإخفاء الحركات، ولم يذكره في الميم، وتبعه أهل العربية من بعده.

١٣ ـ ما ذُكر عن الكسائي وأبي عمرو من إخفاء الميم عند الفاء أو الواو، أو

إدغامها فيهما ـ يظهر أنه أريد به إظهار غنتها شيئًا يسيرًا، ودليله ذكر الباء معهما في بعض الطرق.

١٤ ـ اختلافهم في الميم الساكنة عند الباء اختلاف عبارة، لا اختلاف لفظ، حتى قال الإمام الداني (ـ ٤٤٤هـ): «فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها معها»، وحتى قال ابن مجاهد (ـ ٣٢٤هـ) بالقولين. والأصوب أنها مظهرة، وهو لا ينافي بيان غنتها.

١٥ ـ ومن قال: مخفاة ـ أراد غير مدغمة، أو أن غنتها ظاهرة، أو أن الشفتين تنطبقان عليها وعلى الباء انطباقةً واحدة، أو أنه لا يُبالَغ في إطباق الشفتين لها إلى حد كزِّهما، كفعل المبالغ في الإظهار.

١٦ ـ ومن قال: مظهرة ـ وافق الواقع، ومصطلح أهل العربية والأقدمين، وأراد غير مدغمة، أو أن غنتها ظاهرة، أو أن الشفتين تنطبقان عليها.

١٧ ـ وبيّن أبو الحسن بن الباذِش (ـ ٥٢٨هـ) والد صاحب الإقناع ـ أنها مظهرة عند الباء والفاء والواو، ولا يمكن أن تُخفى إلا أن تُزال من الشفة، وتكون في الخيشوم كالنون، وهذا لا يكون، وأن سيبويه ذكر الإخفاء في النون لا الميم، وأن للنون تصرُّفًا ليس للميم، فإن أرادوا بالإخفاء أن يكون الإظهار رفيقًا فقد اتفقوا على المعنى، واختلفوا في التسمية.

١٨ ـ وبيَّن أيضًا أن اسم الإخفاء للميم أخذه ابن مجاهد (ـ ٣٢٤هـ) من كلام الفراء (ـ ٢٠٧هـ)، ذكره الفراء في التقاء النون بالباء مُريدًا به الإبدال، فاستعمله ابن مجاهد في التقاء الميم بالباء مُريدًا به ترك الإدغام الذي ذكره سيبويه.

١٩ ـ ورأْيُ القَيْجاطي (ـ ٨١١هـ) كرأي أبي الحسن بن الباذِش أنها مظهرة، لا يجوز إخفاؤها ولا إدغامها إلا في مثلها.

٢٠ ـ وأراد الـمَرْعشي (ـ ١١٥٠هـ) أن يتبيّن حقيقة الإخفاء في الميم، إذ لا يمكن أن يكون كإخفاء النون، يبطل عمل الشفتين بها، كما يبطل عمل اللسان بالنون ـ فذهب إلى شيء لا أصل له في القراءة أو العربية، وهو أن يُقلَّل انطباق الشفتين بها، وهو تصور عقلي، سببه إشكال اسم الإخفاء في الميم.

٢١ ـ وقد أخذ بقوله وأشاعه وألزم به: شيخ المقارئ المصرية الشيخ عامر السيد عثمان (ـ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م). رحمهم الله جميعًا!

٢٢ ـ وكان حقيقًا أن تُضبط الميم الساكنة عند الباء بالسكون، ككل الحروف المظهرة، وجرى العمل بتعريتها منه كالنون المخفاة، وهو أثرٌ من القول بإخفائها، والنص أيضًا في ضبطها معدوم.

❊ ❊ ❊

المراجع

(أ)

١ ـ **أبحاث في علم التجويد**، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمّان، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٢ ـ **إبراز المعاني**، من حرز الأماني، لأبي شامة، تح إبراهيم عطوة، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

٣ ـ **إتحاف الفضلاء**، في بيان من ألف في الضاد والظاء، لجمال السيد الرفاعي، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٤ ـ **اختلاف القراء في اللام والنون**، للسعيدي = رسالتان في تجويد القرآن، تح د. غانم قدوري، دار عمار، عمّان، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٥ ـ **أربع رسائل في الضاد والظاء**، نشر جمال السيد رفاعي، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

٦ ـ **ارتشاف الضَّرَب**، من كلام العرب، لأبي حيان، تح د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨=١٩٩٨م.

٧ ـ **أساس البلاغة**، للزمخشري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤١هـ.

٨ ـ **أسباب حدوث الحروف**، لابن سينا، صححه الشيخ محب الدين الخطيب، مطبعة المؤيد، القاهرة، ١٣٣٢هـ.

٩ ـ **أسرار العربية**، لأبي البركات بن الأنباري، تح محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.

١٠ ـ **أسماء الكتب** المتمم لكشف الظنون، لعبد اللطيف رياضي زاده، تح د. محمد التونجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨م.

١١ ـ **الأصوات اللغوية**، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ١٩٨٧م.

١٢ ـ **الأصول في النحو**، لابن السراج، تح د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٣ ـ **الاعتماد في نظائر الظاء والضاد**، لابن مالك، تح د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

١٤ ـ **الأعلام**، للزِّرِكْلِي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٩، ١٩٩٠م.

١٥ ـ **الإقناع**، لابن الباذِش، تح د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٦ ـ **الإمام المتولي** وجهوده في علم القراءات، للدكتور إبراهيم الدوسري، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

١٧ ـ **إمتاع الفضلاء**، بتراجم القراء، لإلياس البرماوي، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

١٨ ـ **أنوار التنزيل**، وأسرار التأويل، للبيضاوي، المطبعة العثمانية، الأستانة، ١٣٠٥هـ.

١٩ ـ **إيضاح الأسرار والبدايع**، وتقريب الغرر والمنافع، في شرح الدرر اللوامع، لابن المجراد، مخطوط في جامعة بنغازي برقم ١٨٨٧.

٢٠ ـ **الإيضاح في شرح المفصل**، لابن الحاجب، تح د. بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

(ب)

٢١ ـ **البارع**، لأبي علي القالي، تح هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٧٥م.

٢٢ ـ **البدر الطالع**، بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، تح حسين العمري، دار الفكر، دمشق، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٢٣ ـ **بصائر ذوي التمييز**، في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزبادي، تح الشيخ محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

٢٤ ـ **بغية المرتاد**، لتصحيح الضاد، لابن غانم المقدسي، مخطوط بمكتبة الأزهر، برقم خاص ١٥٣٤، ورقم عام ٦٧٩٢٨، وتح الدكتور محمد جبار المعيبد في مجلة المورد، مجلد ١٨، ع ٢، سنة ١٩٨٩.

٢٥ ـ **بغية الوعاة**، في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تح أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

٢٦ ـ **بيان جهد المقل**، للمرعشي، مخطوط بمكتبة الأزهر، رقم عمومي ٢٧٨٧.

٢٧ ـ **البيان والتبيين**، للجاحظ، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م.

(ت)

٢٨ ـ **تاج العروس**، من جواهر القاموس، للزَّبيدي، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٠٦هـ.

٢٩ ـ **تاريخ الأدب العربي**، لبروكلمان، ترجمة جماعة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ٩٣ ـ ١٩٩٩م.

٣٠ ـ **التبصرة والتذكرة**، للصَّيْمَريّ، تح د. فتحي عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٣١ ـ **تتمة الأعلام**، لمحمد خير يوسف، دا ابن حزم، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٣٢ ـ **تثقيف اللسان**، وتلقيح الجَنان، لابن مكي الصِّقِلِّي، تح د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.

٣٣ ـ **التحديد**، في الإتقان والتجويد، للداني، تح د. غانم قدوري، مكتبة دار الأنبار، الرمادي، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٨م.

٣٤ ـ **التذكرة** في القراءات الثمان، لطاهر بن غلبون، تح عبد الفتاح بحيري، ط٢، الزهراء للإعلام، القاهرة، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٣٥ ـ **تسهيل الفوائد**، وتكميل المقاصد، لابن مالك، تح محمد بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

٣٦ ـ **تفسير الرازي**، المطبعة البهية، القاهرة، بلا تاريخ.

٣٧ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٩م.

٣٨ ـ **تفسير المنار**، للشيخ محمد رشيد رضا، دار المنار، القاهرة، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.

٣٩ ـ **التكملة**، لأبي علي الفارسي، تح كاظم بحر مرجان، جامعة الموصل، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٤٠ ـ **التلخيص** في معرفة أسماء الأشياء، لأبي هلال العسكري، تح د. عِزة حسن، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

٤١ ـ **التمهيد**، في علم التجويد، لابن الجزري، تح د. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م، وتح د. غانم قدوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

٤٢ ـ **التمهيد**، في معرفة التجويد، لأبي العلاء العطار، تح د. غانم قدوري، دار عمار، عمّان، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٤٣ ـ **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، لابن جني، تح د. حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف، الكويت، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٤٤ ـ **التنبيه على اللحن** الجلي واللحن الخفي، للسعيدي = رسالتان في تجويد القرآن، تح د. غانم قدوري، دار عمار، عمّان، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٤٥ ـ **تنبيه الغافلين**، للسفاقسي، تح محمد الشاذلي النيفر، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ١٩٧٤م.

٤٦ ـ **تهذيب اللغة**، للأزهري، تح جماعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م، فما بعد.

٤٧ ـ **التيسير** في القراءات السبع، للداني، تح د. حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

(ج ح خ)

٤٨ ـ **جامع البيان** في القراءات السبع، للداني، مخطوط بمكتبة نور عثمانية بإستانبول، رقمه ٦٢، وتح جماعة، جامعة الشارقة، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٤٩ ـ **جمال القراء**، وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، تح د. علي البواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

٥٠ ـ **الجُمَل**، للزجاجي، تح د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٥١ ـ **جمهرة اللغة**، لابن دريد، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٤٢هـ.

٥٢ ـ **جهد المقلّ**، للمَرْعَشي، تح د. سالم قدوري، دار عمار، عمان، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٥٣ ـ **الجواهر المضية**، على المقدمة الجزرية، للفَضَالي، تح عزة معيني، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٥٤ ـ **حاشية ابن جماعة** على شرح الجاربردي للشافية = مجموعة الشافية.

٥٥ ـ **حصر حرف الظاء**، لعلي بن محمد الخولاني، تح د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٥٦ ـ **الحواشي الأزهرية**، في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، للشيخ خالد الأزهري، تح الشيخ علي الضباع، مطبعة صبيح، القاهرة، بلا تاريخ.

٥٧ ـ **الحواشي المفهمة**، في شرح المقدمة، لابن ناظم الجزرية، مخطوط بالمركز الليبي للمحفوظات بطرابلس، برقم ٥١.

٥٨ ـ **الخصائص**، لابن جني، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١=١٩٥٢.

٥٩ ـ **خلاصة الأثر**، في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، المطبعة الوهبية، القاهرة، ١٣٥٠.

(د ذ)

٦٠ ـ **الدراسات الصوتية** عند علماء التجويد، للدكتور غانم قدوري، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٦١ ـ **الدقائق المحكمة**، في شرح المقدمة، للشيخ زكريا الأنصاري، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م.

٦٢ ـ **دليل الحيران**، على مورد الظمآن، للمارغني، المطبعة العمومية، تونس، ١٣٢٦هـ.

٦٣ ـ **ديوان الأدب**، للفارابي، تح د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٦هـ =١٩٧٦م.

٦٤ ـ **ديوان المتنبي**، بشرح الواحدي، تح فريدرخ ديتريصي، برلين، ١٢٧٧هـ = ١٨٦١م.

٦٥ ـ **ذيل الأعلام**، لأحمد العلاونة، دار المنارة، جدة، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

(ر ز)

٦٦ ـ **رد الإلحاد**، في النطق بالضاد، للمنصوري = أربع رسائل في الضاد والظاء.

٦٧ ـ **رسالة الضاد**، للشيخ المتولي = إتحاف الفضلاء.

٦٨ ـ **رصف المباني**، في شرح حروف المعاني، للمالقي، تح أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

٦٩ ـ **الرعاية** لتجويد القراءة، لمكي بن أبي طالب، تح د. أحمد حسن فرحات، دار الكتاب العربي، دمشق، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

٧٠ ـ **روح المعاني**، في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي، مكتبة الحسين التجارية، القاهرة، بلا تاريخ.

٧١ ـ **ريحانة الألبا**، وزهرة الحياة الدنيا، للخفاجي، بولاق، القاهرة، ١٢٧٣.

٧٢ ـ **زينة الفضلاء**، في الفرق بين الضاد والظاء، لأبي البركات بن الأنباري، تح د. رمضان عبد التواب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

(س ش)

٧٣ ـ **السبعة**، لابن مجاهد، تح د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٧٤ ـ **سراج القارئ** المبتدي، وتذكار المقرئ المنتهي، لابن القاصح، مطبعة مصطفى الحلبي، ط٣، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.

٧٥ ـ **سر الفصاحة**، لابن سنان الخفاجي، تح د. النبوي شعلان، القاهرة، ٢٠٠١م.

٧٦ ـ **سر صناعة الإعراب**، لابن جني، تح د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٧٧ ـ **السلسبيل الشافي**، للشيخ عثمان سليمان مراد = الوافي في شرح السلسبيل الشافي، للدكتور توفيق حمارشة وآخر، دا عمار، عمّان، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٧٨ ـ **سلك الدرر**، في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي، بولاق، القاهرة، ١٣٠١هـ.

٧٩ ـ **الشاطبية**، للقاسم بن فِيرُّهْ، تح الشيخ علي الضباع، مطبعة محمد صبيح، القاهرة، ١٣٥٥هـ = ١٩٣٧م.

٨٠ ـ **شذرات الذهب**، في أخبار من ذهب، لابن العماد، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.

٨١ ـ **شرح الجزرية**، لطاشْكُبْرِي زاده، تح د. محمد الأمين، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

٨٢ ـ **شرح الحماسة**، للأعلم الشنْتَمَري، تح د. علي حمّودان، مركز جمعة الماجد، دبي، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٨٣ ـ **شرح الحماسة**، للتبريزي، بولاق، القاهرة، ١٢٩٦هـ.

٨٤ ـ **شرح الحماسة**، للمرزوقي، تح أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٧١هـ = ١٩٥١م.

٨٥ ـ **شرح الدرر اللوامع**، في أصل مقرأ الإمام نافع، للمِنْتوري، تح الصديقي فوزي، الدار البيضاء، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

٨٦ ـ **شرح الشاطبية**، لشُعْلة، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٨٧ ـ **شرح الشاطبية**، للفاسي، تح عبد الرازق علي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٨٨ ـ **شرح الشافية** للجاربردي = مجموعة الشافية.

٨٩ ـ **شرح الشافية**، للرضي، تح جماعة، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٣٥٦هـ.

٩٠ ـ **شرح الشافية** للشيخ زكريا = مجموعة الشافية.

٩١ ـ **شرح الشافية** للنُّقْرَهْ كار = مجموعة الشافية.

٩٢ ـ **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي، جزء الحروف، ملحق ببغية المرتاد.

٩٣ ـ **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي = كتاب الادّغام من شرح كتاب سيبويه، تح سيف العريفي، مركز الملك فيصل، الرياض، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٩٤ ـ **شرح المفصل**، لابن يعيش، المطبعة المنيرية، القاهرة، ١٩٢٨م.

٩٥ ـ **شرح الملوكي**، لابن يعيش، تح د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٩٦ ـ **شرح الواضحة**، في تجويد الفاتحة، لابن أم قاسم، مصور مخطوط بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

(ص ض ط ظ)

٩٧ ـ **الصاحبي**، لابن فارس، تح السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.

٩٨ ـ **الصحاح**، للجوهري، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٩٩ ـ **صوت الضاد** وتغيراته في ضوء المعجم العربي، د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٠٠ ـ **الضاد والظاء**، لمحمد بن عبيد بن سهيل النحوي، تح د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

١٠١ ـ **الضوء اللامع**، لأهل القرن التاسع، للسخاوي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

١٠٢ ـ **الضياء**، مجلة، للشيخ إبراهيم اليازجي، السنة الأولى، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٨٩٨ ـ ١٨٩٩م.

١٠٣ ـ **الطِّراز**، في شرح ضبط الخرَّاز، للتَّنَسي، تح د. أحمد شرشال، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

١٠٤ ـ **الطِّرازات المُعْلَمة**، للحديدي، تح نزار خورشيد، دار عمار، عمّان، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

١٠٥ ـ **الظاء**، ليوسف بن إسماعيل بن أبي الحجاج المقدسي، تح د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

(ع غ)

١٠٦ ـ **عجائب الآثار**، في التراجم والأخبار، للجبرتي، تح جماعة، لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٥م.

١٠٧ ـ **علم الأصوات**، للدكتور كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٠٨ ـ **علم التجويد**، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمّان، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

١٠٩ ـ **علم اللغة**، للدكتور محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، بلا تاريخ.

١١٠ ـ **العمدة** في صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق، تح د. النبوي شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

١١١ ـ **العين**، للخليل بن أحمد، تح د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦م.

١١٢ ـ **غاية المراد**، في معرفة إخراج الضاد، لابن النجار، تح د. طه محسن، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد ٣٩، ج ٢، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م، ص ٢٥٠.

١١٣ ـ **غاية النهاية** في طبقات القراء، لابن الجزري، تح براجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٥٣هـ = ١٩٣٤م.

١١٤ ـ **غرائب القرآن**، ورغائب الفرقان، للنيسابوري، بولاق، القاهرة، ١٣٢٣هـ، بحاشية تفسير الطبري.

١١٥ ـ **الغرة المخفية**، في شرح الدرة الألفية، لابن الخباز، تح حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

(ف ق)

١١٦ ـ **الفائق** في غريب الحديث، للزمخشري، تح علي البجاوي وأبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٩٧١م.

١١٧ ـ **فتح الوصيد**، في شرح القصيد، لعلم الدين لسخاوي، تح د. مولاي الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١١٨ ـ **الفرق بين الظاء والضاد**، لسعد بن علي الزنجاني، تح د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

١١٩ ـ **الفرق بين الضاد والظاء**، للصاحب بن عباد، تح محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، بلا تاريخ.

١٢٠ ـ **فقه اللغة**، وسر العربية، للثعالبي، تح خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

١٢١ ـ فهرس الخزانة التيمورية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج١: ١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م.

١٢٢ ـ **الفهرس الشامل** للتراث العربي الإسلامي المخطوط (علوم القرآن، مخطوطات التجويد)، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمّان، ١٩٨٦م.

١٢٣ ـ **فهرس الفهاس والأثبات**، للكتاني، باعتناء د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

١٢٤ ـ **فهرس مخطوطات الظاهرية** (علوم القرآن)، وضعه د. عِزة حسن، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م.

١٢٥ ـ **فهرس المخطوطات** العربية والتركية والفارسية، مكتبة الغازي خسرو، لقاسم دوبراجا، سراييفو، ١٩٦٣م.

١٢٦ ـ **الفوائد المفهمة**، في شرح الجزرية المقدمة، لابن يالوشة، تح د. جمال فاروق الدقاق، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٢٧ ـ **القاموس المحيط**، للفيروزبادي، بولاق، القاهرة، ١٢٧٢هـ = ١٨٥٥م.

١٢٨ ـ **القصيدة الخاقانية**، تح د. علي البواب، مجلة المورد (بغداد)، مجلد ١٤، عدد ١، ١٩٨٥م، ص١١٥ ـ ١٢٨.

(ك ل)

١٢٩ ـ **الكافي**، للرعيني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٩هـ = ١٩٥٩م، بهامش المكرَّر للنشَّار.

١٣٠ ـ **الكتاب**، لسيبويه، بولاق، القاهرة، ١٣١٦هـ = ١٨٨٧م، وتح عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٦م.

١٣١ ـ **كتب الضاد والظاء** عند الدارسين العرب، د. محمد جبار المعيبد، مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، المجلد ٣٠، ج ٢، ٧ ـ ٩/ ١٩٨٦م.

١٣٢ ـ **الكشاف** عن حقائق التنزيل، للزمخشري، تح مصطفى حسين أحمد، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٥٤هـ.

١٣٣ ـ **كشف الخفاء** ومزيل الإلباس، عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني، مطبعة القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ.

١٣٤ ـ **كشف الظنون**، عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة، وزارة المعارف التركية، إستانبول، ١٩٤١م.

١٣٥ ـ **الكشف عن وجوه القراءات**، لمكي بن أبي طالب، تح د. محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

١٣٦ ـ **كنز المعاني**، شرح حرز الأماني، لشعلة، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

١٣٧ ـ **كيفية أداء الضاد**، للمرعشي، تح د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

١٣٨ ـ **كيفية أداء الضاد** والنطق بها، ليوسف زاده = أربع رسائل في الضاد والظاء.

١٣٩ ـ **لآلئ البيان**، في تجويد القرآن، للشيخ إبراهيم السَّمَنُّودي، المطبعة الفاروقية، القاهرة، بلا تاريخ.

١٤٠ ـ **اللباب**، في علل البناء والإعراب، للعكبري، تح د. عبد الإله نبهان ود. غازي طليمات، مركز جمعة الماجد، دبي، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

١٤١ ـ **لسان العرب**، لابن منظور، بولاق، القاهرة، ١٣٠٨هـ.

١٤٢ ـ **لطائف الإشارات**، لفنون القراءات، للقسطلّاني، تح الشيخ عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

(م)

١٤٣ ـ **مجموعة الشافية**، المطبعة العامرة، إستانبول، ١٣٦٠هـ.

١٤٤ ـ **المحكم**، والمحيط الأعظم، لابن سيده، تح جماعة، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٥٨م، فما بعد.

١٤٥ ـ **مخارج الحروف**، للإمام الداني، مخطوط بدار الكتب المصرية، برقم ٧٠٧ مجاميع.

١٤٦ ـ **مختصر القوافي**، لابن جني، تح د. حسن شاذلي فرهود، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

١٤٧ ـ **المخصص**، لابن سيده، بولاق، القاهرة، ١٣٠٨هـ.

١٤٨ ـ **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي**، للدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

١٤٩ ـ **المدخل إلى علم اللغة**، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

١٥٠ ـ **المذكر والمؤنث**، لأبي حاتم السجستاني، تح د. حاتم الضامن، مركز جمعة الماجد، دبي، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

١٥١ ـ **مرشد القارئ**، إلى تحقيق معالم المقارئ، لابن الطحان، تح د. حاتم الضامن، دار البشير، عمّان، ٢٠٠٢م.

١٥٢ ـ **المزهر** في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تح جماعة، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٦١هـ.

١٥٣ ـ **المساعد**، على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م. ومخطوط في جامعة بنغازي برقم ٧٣٠.

١٥٤ ـ **المصباح المنير**، في غريب الشرح الكبير، للفيومي، المطبعة العلمية، القاهرة، ١٣١٦هـ.

١٥٥ ـ **معاني القرآن**، للأخفش، تح د. هدى قرّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

١٥٦ ـ **معجز أحمد**، لأبي العلاء المعري، تح د. عبد المجيد دياب، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

١٥٧ ـ **معجم الأدباء**، لياقوت، تح د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.

١٥٨ ـ **معجم البلدان**، لياقوت، دار صادر، بيروت، ١٩٨٦م.

١٥٩ ـ **معجم المطبوعات** العربية والمعربة، لإلياس سركيس، مطبعة سركيس، القاهرة، ١٣٤٦هـ = ١٩٢٨م.

١٦٠ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لابن فارس، تح عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.

١٦١ ـ **معجم المؤلفين**، لعمر كحالة، دمشق، ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م.

١٦٢ ـ **المعرّب**، للجواليقي، تح الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦١هـ = ١٩٤٢م.

١٦٣ ـ **معرفة الضاد والظاء**، لعلي بن أبي الفرج القيسي الصقلي، تح د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

١٦٤ ـ **المفصَّل**، للزمخشري، القاهرة، ١٣٢٣هـ.

١٦٥ ـ **المفيد في التجويد**، للطِّيبي، تح د. أيمن سويد، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، ط٢، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

١٦٦ ـ **المقاصد الحسنة**، في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، تح عبد الإله محمد الصديق، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م.

١٦٧ ـ **مقالات الدكتور محمود الطنَاحي**، دار البشائر، بيروت، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

١٦٨ ـ **المقتضب**، للمبرد، تح محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٥هـ.

١٦٩ ـ **المقدمة البقرية** (غنية الطالبين، ومنية الراغبين)، للبقري، تح محمد معاذ مصطفى، دار الأعلام، عمّان، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٧٠ ـ **المقدمة الجزرية**، حققها وشرحها محمد خليل الزروق، دار الساقية، بنغازي، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م، ودار الفتح، عمان، ط٢، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م٢٠١١م، ودار اللباب، إستنبول، ط٣، ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م.

١٧١ ـ **الممتع في التصريف**، لابن عصفور، تح د. فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، طرابس، ط٥، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٧٢ ـ **منال الطالب**، في شرح طوال الغرائب، لابن الأثير، تح د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

١٧٣ ـ **مناهج البحث في اللغة**، للدكتور تمام حسان، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

١٧٤ ـ **المِنَح الفكرية**، شرح المقدمة الجزرية، لملا القاري، مع الدقائق المحكمة.

١٧٥ ـ **المُوضَح** في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم، تح د. عمر الكبيسي، جدة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

١٧٦ ـ **الموضِّح** في التجويد، لعبد الوهاب القرطبي، تح د. غانم قدوري، دار عمار، عمّان، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

(ن ه و)

١٧٧ ـ **النجوم الطوالع**، على الدرر اللوامع، للمارغني، تونس، ١٣٢٢هـ.

١٧٨ ـ **النشر**، في القراءات العشر، لابن الجزري، تح الشيخ علي الضباع، المكتبة التجارية، القاهرة، بلا تاريخ، وتح د. السالم الشنقيطي، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م، وتح د. أيمن سويد، وزارة الأوقاف، قطر، ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م.

١٧٩ ـ **النهاية في غريب الحديث**، لابن الأثير، تح الشيخ الطاهر الزاوي ود. محمود الطناحي، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م.

١٨٠ ـ **نهاية القول المفيد**، في علم التجويد، لمحمد مكي نصر، تح الشيخ علي الضباع، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

١٨١ ـ **هداية القاري**، إلى تجويد كلام الباري، للشيخ عبد الفتاح المرصفي، دار الفجر الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

١٨٢ ـ **هدية العارفين**، لإسماعيل محمد أمين، وزارة المعارف التركية، إستانبول، ١٩٤١م.

١٨٣ ـ **همع الهوامع**، في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح د. عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

١٨٤ ـ **الوافي**، في العروض والقوافي، للتبريزي، تح د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط٤، ١٤٠٧هـ =١٩٨٦م.

* * *



الفهرس

❊ ❊ ❊